

جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

الاستغلال المشترك لنهر النيل في ضوء التطورات الحالية

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون
تخصص قانون دولي وعلاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

بريشي بلقاسم

إعداد الطالبين:

- بن خوخة أحمد
- موساوي جلال الدين

لجنة المناقشة

الأستاذ: بن عمر الحاج عيسى.....رئيساً
الأستاذ: بريشي بلقاسم..... مشرفاً
الأستاذ: بعاج محمد.....عضواً

السنة الجامعية 2012 – 2013

شكر وعرفان

الحمد يشرفنا أن نتوجه بالشكر والتقدير والاحترام للأستاذ الجليل بريشي بلقاسم

الذي أشرف على هذه الدراسة وأعطانا العناية الفائقة والتوجيه القيّم كما نتوجه

بالشكر والعرفان لجامعة عمار ثليجي بالأغواط وإدارة الجامعة

وإلى كل طلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية وخاصة فرع تخصص قانون دولي وعلاقات

دولية وإلى كل الأساتذة الذين درسونا طيلة المشوار الدراسي

أحمد *** جلال الدين

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الذين علموني وفي مقدمتهم أُمِّي الحبيبة التي علمتني حب
الناس وعلمتني أن القناعة لا تعني صغر الهمة وأن التواضع لا يعني الدل .
وإلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه ... أُمِّي الكريم
أدامه الله لي
إلى إخواني كل باسمها
وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا مفيداً لجميع الطلبة المقبلين على التخرج

أحمد بن خوخة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الذين علموني وفي مقدمتهم أُمِّي الحبيبة التي علمتني حب
الناس وعلمتني أن القناعة لا تعني صغر الهمة وأن التواضع لا يعني الذل .
وإلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه ... أبي الكريم
أدامه الله لي

إلى إخواني كل باسمها

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا مفيداً لجميع الطلبة الطيبين على التخرج

جلال الدين موساوي

فهرس المحتويات

الصفحة	
	شكر وعرفان
	إهداء
	فهرس المحتويات
01	مقدمة
الفصل الأول: نبذة تاريخية عن نهر النيل والاتفاقيات المنظمة لاستغلاله	
07	المبحث الأول: مفهوم حوض النيل وأهميته لكل دولة
07	المطلب الأول: التعريف بحوض النيل
14	المطلب الثاني: أهمية حوض النيل لكل دولة
23	المبحث الثاني: الاتفاقيات الخاصة بحوض النيل ومواقف الدول منها
23	المطلب الأول: الاتفاقيات الخاصة بحوض النيل
33	المطلب الثاني: مواقف دول حوض النيل من التنظيم الاتفاقي
الفصل الثاني: الاستغلال المشترك بين دول حوض النيل	
48	المبحث الأول: جهود التعاون والمشاكل التي تعيق دول حوض النيل
49	المطلب الأول: المجهودات المبذولة بين دول حوض النيل
64	المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق دول حوض النيل
75	المبحث الثاني: الحلول المحتملة ومستقبل العلاقات بين دول حوض النيل
76	المطلب الأول: الحلول المحتملة بين دول حوض النيل
80	المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين دول حوض النيل
84	خاتمة
	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

" وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ " (سورة الأنبياء ،آية: 30) تلخص هذه الآية الكريمة دونما حاجة إلى تفاصيل كثيرة أهمية المياه ، فالمياه هي سر حياة كل كائن حي ، سواء كان إنسانا أو نباتا أو حيوانا أو غيرها من الكائنات الحية . ولا يخفى أن زيادة التقدم الإنساني على المستوى العلمي والتكنولوجي والفني وغيره يزيد الاحتياج للمياه فالعلم وإن نجح في إكتشاف بدائل لأمر كثيرة أخرى إلا أنه لم يجد للمياه أي بديل يمكن الإنسان من الاستغناء عنها ولو لدقائق معدودة.

وعلى هذا الجانب من الأهمية الكبيرة للمياه فهي محدودة وتزايدها لا يتفق أبداً مع تزايد الطلب عليها وبالتالي فالعالم بأكمله أمام مشكلة حقيقية هي كيف يمكن توزيع تلك الموارد بالعدل وبين محتاجيها وهذه المشكلة قد عنى لها المجتمع الدولي بأكمله منذ سنوات طويلة وعلى جميع مستوياته الرسمية وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية وبما أن القانون هو جزء حيوي وفعال في المجتمع الدولي فقد كان من الطبيعي أن يلتفت هو الآخر إلى هذه المشكلة العويصة . ومن هنا بدأت حملة قوية من الباحثين القانونيين لدراسة هذه المشكلة وبحث جميع جوانبها القانونية وقد أثارت هذه الدراسة الدهشة فقد كشفت عن حقيقة مفادها أن الشعوب والمجتمعات البدائية والقديمة كانت في صدارة الأسباب المؤدية للحروب والصراعات بين تلك المجتمعات هو السيطرة على الموارد المائية.

ولقد وجدت مظاهر تطور في تلك الموضوعات لدى الحضارات القديمة وعلى رأسها الحضارة الفرعونية والرومانية وقد كان للقواعد التي وضعتها تلك المجتمعات أثر كبير على قانون الأنهار الدولية المعاصر .

وتعتبر الأنهار الدولية جزء أمن المياه الداخلية التي ورد تعريفها في القانون الدولي وتشمل المياه الداخلية جميع البحيرات والأنهار التي تقع داخل الإقليم الأرضي للدولة ولقد عرفت محكمة العدل الدولية في النزاع الذي قام حول نهر الأودر سنة 1929 النهر الدولي بأنه هو عبارة عن (المجرى المائي الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر والشروط التي يجب توفرها ليكون دوليا تشمل صلاحيته للملاحة واتصاله بالبحر ومروره بدولتين أو أكثر .

والأنهار الدولية حسب تعريف بعض الفقهاء والمشرعين الدوليين هي الأنهار الصالحة للملاحة التي تمر عبر أراضي دولتين أو أكثر أو تتأخم أراضيها وتوسع هذا المفهوم لكي يشمل الحوض المائي للنهر الدولي أو كما يسميه البعض الشبكة المائية بدلا من المجرى الطبيعي بالمفهوم الضيق وبهذا تدخل في التعريف جميع الروافد والينابيع والعيون التي تغذي النهر أو تتغذى منه والمناطق التي تروى من هذه المياه بغض النظر عن قربها أو بعدها.

ومن أهم الأنهار الدولية مثلا نهر الراين في أوروبا ونهر الأمازون في أمريكا ونهر الميكونج في آسيا ونهر دجلة والفرات في الشرق الأوسط ونهر النيل في إفريقيا. ويعتبر نهر النيل من أعظم الأنهار الدولية وقد حباه الله بخصوصيات كثيرة وسط سائر الأنهار الدولية وتكمن أهميته على سبيل المثال ما ذكره جمال حمدان: "في مؤلفه العظيم شخصية مصر ومنه: "هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين لصالح مصر فالنيل أحدث أنهار إفريقيا جيولوجيا وهو نهر مخالف في اتجاهه لكل أنهار القارة تقريبا فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال بينما في معظم الأنهار عرضية من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق... وليس هذا فحسب وإنما النيل أيضا نهر معاكس في اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم، المدارية منها على الأقل فهو ينبع من الجنوب ويصب في الشمال في حين أن معظمها يجري بالعكس من الشمال إلى الجنوب وتكمن أهمية نهر النيل وتميزه المشهود مثار شغف الباحثين منذ العصور القديمة وكان شغلهم الشاغل حينذاك هو اكتشاف منابع هذا النهر الغريب.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال ما يتم تداوله على الساحة الدولية حيث تشير الدراسات والأبحاث إلى أن البشرية قادمة في المستقبل المنظور على نقص في المياه وندرتها وهذا النقص قد يتسبب في صراعات ونزاعات دولية تكون أكثر خطورة وتأثيرا من تلك الحروب التي عرفتتها البشرية من أجل النفط والطاقة وتصبح حروب على المياه لأن المياه أعلى وأثمن ثروة فهو يعني الغذاء والأمن واستمرارية الحياة ونموها.

ولقد أشار الخبراء إلى أن دول حوض النيل سوق تحتاج إلى المياه في مواجهة احتياجاتها وإلا كانت النتيجة توقف برامج التنمية بها.

ويبدو الشرق الأوسط من أكثر البؤر احتمالا للصراعات وترجع هذه النظرة إلى أن الأنهار الكبرى (النيل-الفرات-دجلة) تقع منابعها خارج أراضي الدول العربية وهذا يمثل تهديدا مستمرا للأمن المائي لهذه الدول وهذا من خلال التهديدات التي تصدر من بعض دول المنابع بإقامة مشروعات مائية بالإرادة المنفردة دون الرجوع إلى باقي الدول المشتركة في الحوض مثل ما تقوم به إثيوبيا ببناء سد النهضة العملاق وهذا ما أثار حفيظة مصر.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

لقد كان السبب في اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولة معرفة ما يدور بين دول حوض النيل والمشاكل السياسية التي تتخبط فيها هذه الدول. وكذلك معرفة مشكلة النقص الشديد في المياه في هذه الدول وسبب الفقر المنتشر فيها ومعرفة الخطر المهدد لمياه النيل والذي يهدد غيرها من سائر الأنهار الدولية ولكن بنسب متفاوتة نتيجة لعدة عوامل وظواهر عالمية أهمها مثلا التغيرات المناخية على مستوى العالم كله. أن نهر النيل يعتبر من أكثر الأنهار الدولية إثارة للجدل والنقاش بصفة عامة والاتفاقيات المبرمة في إطاره بصفة خاصة.

الصعوبات التي اعترضتنا:

لم تعترضنا أي صعوبات باستثناء النقص في المراجع.

تحديد الإشكالية:

تتحدد الإشكالية في موضوع بحثنا من خلال كيفية استغلال دول الحوض لهذا النهر وكيفية الاستفادة من حصص توزيع الماء وخاصة بين دول المنبع من جهة ودولتي المجرى والمصب من جهة أخرى وهما (السودان ومصر) وأن هذا الاختلاف قد يؤدي إلى نشوب نزاع بين هذه الدول وبالتالي ومن خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكالية وعدة تساؤلات يتم الإجابة عليها من خلال بحثنا.

• ما هي المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه النيل؟

• وكيف يتم توزيع المياه بين دول حوض النيل؟

• والعوامل المحددة لسلوك دول الحوض؟

وما هو المطلوب من دول حوض النيل في الحاضر والمستقبل؟

المنهج المتبع:

أما عن المنهج المتبع فقد استعملنا المنهج التاريخي وهذا من خلال التكلم عن الأنهار الدولية ونهر النيل والمنهج التحليلي والوصفي عند تطرقنا إلى الاتفاقيات والجهود المبذولة للتعاون.

لقد تضمنت خطة بحثنا هذا فصلين ،فالفصل الأول تكلمنا فيه عن نبذة تاريخية عن نهر النيل وأهمية كل دولة من الدول الإحدى عشر لهذا الحوض سواء دول المنبع أو المصب أو المجر وهذا في مطلبين أما المبحث الثاني من الفصل الأول فتحدثنا فيه عن المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه حوض النيل ومواقف كل دولة من هذه الدول من هذا التنظيم الاتفاقي.

أما الفصل الثاني فقد تم التعرض فيه إلى كيفية الاستغلال والتعاون المشترك بين دول حوض النيل وكان هذا من خلال مبحثين تناولنا في المبحث الأول الجهود المبذولة بين دول حوض النيل والمشاكل التي تعيق هذه الجهود .
أما عن المبحث الثاني فكان فيه الحلول المحتملة ومستقبل هذه العلاقة بين دول حوض النيل.

الفصل الأول

تمهيد:

حيث نتناول في هذا الفصل مبحثين كل مبحث مقسم إلى مطلبين ،أما في المبحث الأول نتطرق فيه إلى التعريف بحوض النيل وأهميته ككل دولة ، أما عن المبحث الثاني فنذكر فيه الاتفاقيات الخاصة بحوض النيل ومواقف هذه الدول من التنظيم الاتفاقي. ولقد اشتهر نهر النيل بأنه من أكثر الأنهار الدولية إثارة للجدل والنقاش بصفة عامة والاتفاقيات المبرمة في إطاره بصفة خاصة.

المبحث الأول: التعريف بحوض النيل وأهميته لكل دولة

أن التميز بالخصوبة هما السمة الأساسية لنهر النيل منذ لحظة ميلاده الأولى، حيث يعمل على خدمة الإنسان محققاً له الخير والرخاء، ولقد ظلت منابع النيل وتحديد المجرى الجغرافي للنهر من اكبر الأسرار الجغرافية المغلفة حتى أواسط القرن (19). كما أنها تمثلت في حوض النيل بدايات المد الحضاري القديم لأن وفرة المياه والكأ اجتذبت إليه الإنسان والحيوان، فكان فيه الاستقرار والأمن وكانت هناك عدة قوى استعمارية تنافست عليه ومازالت هذه القوى تولي حوض النيل قدراً كبيراً من اهتماماتها الإستراتيجية.¹

وبناء على ما سبق ذكره فإن أهمية نهر النيل بالنسبة لدول الحوض تكمن في كونها تعتبر مسألة اقتصادية وقانونية وفنية واجتماعية، وكذلك أمنية وإستراتيجية بالدرجة الأولى، وترتبط بوجود دول المنطقة ومصيرها وحياة شعوبها خاصة وأن تلك الدول تسود فيها الصراعات القبلية والتخلف ومشاكل الحدود.

إذن فإن نهر النيل ليس مجرد نهري عابر لتلك الدول ففيه يمكن أن تستمر الحياة أو تموت، وبخاصة لدولتي المجرى والمصب مثلاً(مصر والسودان)، حيث تركز فيهما معاني الاستقرار والنمو والحضارة والزراعة العمران والتجارة، كما تزداد أهمية حوض النيل بمجاورته لشواطئ البحر الأحمر ولأطراف الأخرى للوطن العربي شمالاً وشرقاً وما يهدده أصبح يهدد الوطن العربي بكامله، وسيتم التطرق إلى هذا من خلال المطلبين التاليين.²

المطلب الأول: التعريف بحوض النيل

أن الخير الذي يجلبه النيل أجل نفعاً من الذهب وأعلى قدراً من الجواهر، أن الناس لن تأكل الذهب وإن كان خالصاً ولن تتغذى على الجواهر ولو كانت حرة نقية -نشيد النيل الفرعوني-

¹ د. حسام الإمام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سوتير الازاريطه، الإسكندرية 99-4868، طبعة 2006، ص (11-12).

² د. حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، سلسلة الثقافة للجميع، 3، دار كنعان للدراسات والنشر، ص 443 دمشق، ص (8).

هكذا كانت قيمة نهر النيل عند سكان مصر الفراعنة ولذلك تعامل المصريون القدماء مع النهر فاحترموه وقدموه إلى أقصى درجة.¹

ولقد ظل حوض النيل منذ القدم منطقة تمازج بين الحضارات بدءاً من منابعه وراء خط الاستواء وحتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط فأصبح وسيطاً عبر التاريخ بين الشعوب، يبرز ذلك في جميع الحقب التاريخية، وتعكسه الديانات والأنساب والأعراق والثقافات.²

ويقع نهر النيل في الجزء الشمالي لقارة إفريقيا، وهو من أهم وأقدم انهار العالم على الإطلاق حين نشأت على ضفافه أقدم واعرق الحضارات الإنسانية الرائدة في المجالات السياسية والاجتماعية والزراعية، ولقد وصفه الدكتور: رشدي سعيد بأنه: "يعد ظاهرة جغرافية فريدة، فضلاً عن كونه النهر الوحيد في العالم الذي يتجه من الجنوب إلى الشمال تبعاً لميل الأرض، مما يعطيه تنوعاً جغرافياً فريداً من نوعه".

حيث يبلغ طول نهر النيل بدءاً من منابعه في بحيرة فيكتوريا بوسط شرق قارة إفريقيا حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط حوالي (6825 كلم) تقريباً ، مما يجعله بذلك ثاني أطول انهار العالم.³

وتبلغ مساحة حوضه حوالي 2.9 مليون متر مربع تقريباً وعدد سكان هذا الحوض حوالي 400 مليون نسمة، منهم 160 مليون يعتمدون عليه اعتماداً كلياً في معيشتهم، وتشترك في نهر النيل عشر دول سابقاً وإحدى عشر دولة حالياً، وهذا بعد تقسيم دولة السودان إلى شمال السودان وجنوب السودان وهذه الدول هي:

رواندا وبوروندي وتنزانيا وغينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومصر ودولة شمال السودان وجنوب السودان.

ويحمل نهر النيل كميات قليلة من المياه نظراً لطوله ومساحة حوضه الذي يغطي حوالي عشر مساحة القارة الإفريقية، ولعل ذلك يرجع إلى أن جزءاً كبيراً من حوضه يقع في مناطق قاحلة لا أمطار فيها مع ملاحظة تميزه بكونه من الأنهار القليلة على مستوى العالم التي تحظى بإيقاع منتظم وقلما يحدث فيه فيضانات عنيفة أو أحداث مفاجئة، هذا ويختلف

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص (07).

² د. عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، القاهرة 1980، ص 19.

³ د. رشدي سعيد ، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، ط2، دار الهلال، سنة 1994، ص 25.

إيراد نهر النيل من عام لآخر ، وقد كان اقله 32مليار متر في عامي 1913 و 1984 وأقصاه 151مليار متر مكعب في موسم 1878 و 1878 ، ويبلغ متوسط إيراده المعتاد مقدرا عند أسوان حوالي 83 مليار متر مكعب سنويا.¹

ويبدأ نهر النيل من بحيرة فكتوريا ويعرف في هذا المكان باسم نيل فيكتوريا Nile victoria ويستمر اتجاهه شمالا مروراً ببحيرة كيوجا loke kyoja حتى يصل إلى بحيرة ألبرت ويغادرها إلى السودان ليعرف باسم بحر الجبل، ثم يتصل بعد ذلك ببحر الغزال، حيث يعرف بعدها بالنيل الأبيض white Nile ويستمر في مساره إلى الخرطوم ويلتقي بعد ذلك بالنيل الأزرق bleu Nile القادم من بحيرة تانا loke Tana في أثيوبيا لىسمى هنا عند الالتقاء باسم النيل the Nile ويستمر تدفقه عابرا الحدود المصرية السودانية ليصل إلى أقصى شمال مصر فيتفرع إلى فرعين: فرع دمياط شرقا وفرع رشيد غربا وبينهما دلتا النيل Nile delta التي على قمة قوائم الدلتا في العالم ليصب عبر هذين الفرعين في البحر الأبيض المتوسط منهايا بذلك رحلة طويلة جدا من التدفق. ويمثل نهر النيل منزلة عظيمة بالنسبة لشعوبه لم يحظ لها أي نهر آخر منذ فجر التاريخ، وخصوصا بالنسبة لمصر ، حيث لم يلعب أي نهر على مر التاريخ دورا حيويا في حياة دولة وشعب مثلما لعب نهر النيل بالنسبة لمصر وبذلك كان قول هيردوت حينما زار مصر سنة 360 قبل الميلاد.

"أن مصر هبة النيل"

قولا حق فهو سر وجودها وشریان حياتها يعد ميلادها وقلب عظمة حضارتها القديمة التي لا تزال العديد من أغوارها دفينة حتى الآن.

ولم يكن إدراك أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر حكرا على قدماء المصريين فقط ، وإنما توالى ذلك الوعي في جميع العصور اللاحقة، فعلى سبيل المثال ترجع أول خريطة جغرافية لنهر النيل إلى عصر بطليموس الأول، وحينما فتح المسلمون مصر قاموا بإنشاء أول مقياس للنيل لقياس مياهه وقت الفيضان.

أما عن نهر النيل في إطار النظام القانوني العام للأنهار الدولية فهو لا يحتل أهمية بالنسبة للملاحة، فعلى الرغم من طوله الذي يتميز به لا يصلح للملاحة إلا في أجزاء قليلة فيما

¹ د. رشدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

بين بحيرة ألبرت la nimule بأوغندا، وفيما بين radjaf والخرطوم السودان، وفيما بين الروصيرص وسيمار والسودان أيضا، وإنما الأهمية القصوى لنهر النيل تكمن في الاستخدامات غير الملاحية.¹

وتأتي على رأسها الزراعة التي كانت أول نشاط اقتصادي عرفه ومارسه أول من سكنوا جنبات النهر ومن تبعهم حتى يومنا هذا والصيد وتوليد الطاقة الكهربائية والاستخدامات المنزلية والسياحة²، ويستمد نهر النيل مياهه من 03 مصادر رئيسية وهي على النحو التالي:

أولاً: الهضبة الاستوائية

وهي المصدر الأكثر انتظاما في إمداد نهر النيل بالمياه على مدار العام وذلك على الرغم من القلة النسبية لتلك المياه في إجمالي إنتاج النهر السنوي ، والتي تمثل حوالي 14 مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان، وتمثل الهضبة الاستوائية أجزاء من كينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير، وبها مجموعة من البحيرات والأنهار الصغيرة وهي كما يلي:³

1-بحيرة فيكتوريا Lake victoria

تبلغ مساحة مسطح البحيرة حوالي (68645) كلم² ومساحة حوضها حوالي 195 ألف كلم² لتكون بذلك اكبر بحيرات إفريقيا وثاني بحيرات العالم بعد Lake Superior في و.م.أ ويشمل البحيرة أجزاء من بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية، وتعتبر بحيرة فيكتوريا المنبع الرئيسي لنهر النيل ، ونظرا لضخامة البحيرة التي لا يزيد متوسط العمق فيها عن 80م فإن حجم مياهها اقل إلى حد كبير من حجم مياه بحيرات أخرى اصغر منها مساحة ومنها على سبيل المثال بحيرة تنجنيقا.

وتحصل بحيرة فيكتوريا على مياهها عن طريق الأمطار فضلا عن نهر كاجيرا وهو المصدر الرئيسي لها حيث يمدّها بحوالي 6 مليارات متر مكعب سنويا ويعتبر سد أوين الواقع على الطرف الغربي للبحيرة المخرج الرئيسي لها الذي تصب منه في⁴ بحيرة كيوجا ولا يصل إلى منطقة سد أوين إلا حوالي 15 % من إجمالي مياه بحيرة فيكتوريا

¹ د. إيمان فريد الديب، دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، ص 348.

² د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 348.

³ د. فيصل عبد الرحمان علي طه، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، الخرطوم، سنة 2005، ص 17-23.

⁴ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 349.

التي تفقد حوالي 2 مليار متر مكعب من مياهها نتيجة للتبخر في منطقة المستنقعات فتصبح 21.5 مليار متر مكعب بدلا من 24.5 مليار مكعب وتستمر المياه في التدفق عبر نيل فيكتوريا حتى تصل إلى بحيرة ألبرت.

2- بحيرة ألبرت loke Albert:

تقع بين أوغندا والكونغو الديمقراطية، تصب في شمالها بحيرة كيوجا عبر نيل فيكتوريا ، ويصب في جنوبها نهر سيميليكي حاملا مياه بحيرتي ادوارد وجورج وتقدر بحوالي 4 مليار متر مكعب سنويا ويستمر سريانها شمالا عبر نهر ألبرت حتى تصل إلى بلدة نيمولي على الحدود السودانية الأوغندية.

3- النيل الأبيض the white Nile:

يستمر اختراق بحر الجبل للأراضي السودانية مدينة نيمولي حتى يصل مدينة منجلا وتغذيه عدة انهار صغيرة من أهمها (نهر كايا وكيث)، ليلغ إجمالي متوسط الإيراد السنوي عند منجلا حوالي 40 مليار متر مكعب ثم يغادر بحر الجبل منجلا ويتجه إلى منطقة السد، حيث ينتشر المستنقعات ولذلك يفقد النهر في هذه المنطقة عدة روافد صغيرة أهمها نهر آثم والبحر الزراف ثم يستمر تدفق النهر وينحرف قليلا شرقا ، ثم يعاود اتجاهه شمالا، حيث تختفي المستنقعات إلى مدينة ملكال حيث يعرف بالنيل الأبيض، وتقدر كمية مياهه حين بلوغه ملكال بحوالي 15 مليار متر مكعب سنويا.¹

ثانيا: حوض بحر الغزال:

يشمل حوض بحر الغزال عدة انهار صغيرة تتبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى منها نهر جور وياي وبحر العرب، وعلى الرغم من اتساع مناطق حوض بحر الغزال والتي تمثل نحو 20% من إجمالي مساحة حوض نهر النيل، إلا أن مساهمته في إيراد الإجمالي لمياه نهر النيل قليلة جدا وهي لا تزيد 0.5 مليار متر مكعب سنويا، وإجمالي ما يتغذى به حوض بحر الغزال من الأمطار السابقة والأنهار يبلغ حوالي 15.1 مليار متر مكعب سنويا وبالقرب من مدينة ملكال بالسودان يتخذ بحر الغزال مع النيل الأبيض وتستمر مسيرته باتجاه الخرطوم ليصبح الإجمالي النهائي للمياه الواردة في حوض بحر الغزال والنيل الأبيض معا حوالي 14 مليار متر مكعب سنويا.²

¹ د. رشيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² نفس المرجع السابق، ص 133.

ثالثاً: الهضبة الأثيوبية

تمثل الهضبة الأثيوبية أهم مصادر مياه النيل حيث تمده بحوالي 85% من متوسط إيراده السنوي وهي تتكون من ثلاث (03) انهار رئيسية هي:

1-نهر السوبات sobat river

ينبع من الجبال العالية بالهضبة الأثيوبية ويتكون من فرعين رئيسيين هما (نهر البارو وإيراده حوالي 14 مليار متر مكعب سنوياً، يفقد منها ملياران متر مكعب نتيجة للتبخر في منطقة المستنقعات الواقعة بجنوب السودان ونهر البيور الذي ينبع من هضبة البحيرات وإيراده حوالي 2.8 مليار متر مكعب سنوياً، ويلتقي نهر السوبات بالنيل الأبيض بالقرب من مدينة ملكال بجنوب السودان.

2-النيل الأزرق blue nile

وهي ينبع من بحيرة تانا lake tana الواقعة على ارتفاع 1830متراً من سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالي 400كلم² وتتكون مياه النيل الأزرق من مياه الأمطار وعدة روافد نابعة من المرتفعات الأثيوبية منها دابوس وبرادوس وديوسا، ويلتقي النيل الأزرق بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم بالسودان، ويبلغ إيراده السنوي حوالي 38.5 مليار متر مكعب ليصبح النيل الأزرق بذلك أهم روافد النيل ، والذي يمدّه بأكبر نسب من مياهه¹.

3-نهر عطبرة atbara river

يبدأ من الأطراف الشمالية للهضبة الأثيوبية وليس له إلا رافد واحد اسمه (ستيت) ويتميز نهر عطبرة بشدة الانحدار وسرعة تدفق مياهه ويلتقي نهر عطبرة بالنيل الأبيض بالقرب من الحدود المصرية السودانية ، ويبلغ متوسط إيراده السنوي حوالي 11.5 مليار متر مكعب سنوياً، حيث يصبح مجموع ما تمد الهضبة الأثيوبية نهر النيل به حوالي 71.5 مليار متر مكعب سنوياً.

وبما أن معظم دول حوض نهر النيل باعتبار الزراعة النشاط الأساسي لها، فقد دعت إلى وجود اهتمام كبير وقديم بإقامة عدة مشروعات لتخزين وتنظيم وضبط مياهه، ومن أهم هذه المشروعات نذكر من أهمها ما يلي وباختصار:²

¹ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 351.

² نفس المرجع السابق ، ص 351-352.

1-إنشاء السد العالي (سنة 1970):

تم التفكير في بناء السد العالي سنة 1952 كجزء من سياسة اتجهت إليها مصدر فيما يعرف بالتخزين المستمر، وذلك بهدف مواجهة تقلبات كميات المياه التي يحملها نهر النيل سنويا وتوفير الكميات اللازمة منها للزراعة وغيرها من الاستخدامات خصوصا في السنوات ذات الإيراد الضعيف، وذلك عن طريق تخزين المياه الزائدة من فيضانات السنوات، هذا بالإضافة إلى الرغبة الملحة لتوليد الطاقة الكهربائية، ويقع السد العالي بأسوان بمصر، ويبلغ طوله 5 كلم وارتفاعه 100متر فوق سطح البحر، وهو بذلك يعد من اكبر خزانات المياه في العالم ومن أضخم الأعمال الهندسية ، فضلا على أن محطة توليد الطاقة الكهربائية الملحقة به، تعد (08) أقوى محطة من نوعها على مستوى العالم.¹ تكاليف بناء السد العالي ومحطة توليد الكهرباء حوالي 820 مليون دولار، اعتمدت فيها مصر على قروض منحها لها الاتحاد السوفياتي، وتم البناء بالفعل أو البدء فيه سنة 1959 التي حددت كيفية استفادة كل منها بالمياه المخزونة في بحيرة السد والتي بلغت حوالي 22 مليار متر مكعب.

ولقد وجهت للمشروع عدة انتقادات نظرا لبعض الآثار الجانبية غير المرغوب فيها وخصوصا التغير في نوعية المياه وتلوثها مما أدى إلى اختفاء العديد من الثروة السمكية، واهم من هذا وذلك هو غرق مساحات شاسعة من الأراضي بلغت حوالي 200 ألف فدان في الحدود السودانية، والاضطرار إلى تهجير سكان المناطق المضروقة إلى أماكن أخرى جديدة.

ورغم من كل ما سبق فإن السد العالي يظل من أقوى واهم المشروعات المقامة في حوض نهر النيل.

2-مشروع قناة جو نجلي:

يعتبر مشروع قناة جو نجلي احد المشروعات الطموحة والتميزة والتي كان مقدرا لها أو توفر كميات إضافية من المياه لمصلحة السودان ومصر تحديدا، وتعد فكرة شق قناة في جنوب السودان لتحويل مجرى المياه في منطقة السد على النيل الأبيض بهدف تقليل كمية المياه الكبيرة المهدرة في منطقة المستنقعات، وبموجب اتفاقية سنة 1959 بين مصر

¹ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 354.

والسودان تم البدء الجاد في دراسة المشروع والإلمام بكل جوانبه ومتطلباته وخصوصا الفنية والاقتصادية، وعلى الرغم من الانتقادات القوية التي وجهت للمشروع خصوصا لتأثيره الضخم على البيئة بمنطقة السد وعلى نمط حياة السكان المقيمين بجنوب السودان وفي تلك المنطقة، ولقد أسالت قناة جو نجلي كثيرا من الحبر وخاصة بعد انفصال دولة جنوب السودان، وفي عام 1973 تم توقيع بين مصر والسودان يتم بمقتضاه حفر قناة يبلغ طولها حوالي 460 كلم عند مدينة جو نجلي بجنوب السودان على أن تتحمل كل من مصر والسودان تكاليف الشق بالتساوي بهدف توفير حسيطة نهائية تبلغ حوالي 4.9 مليار متر مكعب سنويا يتم اقتسامها مناصفة بين مصر والسودان.¹

واتفقا على البدء في التنفيذ سنة 1978 على أن يتم الانتهاء سنة 1985، وعلى الرغم من الالتزام بموعد البدء في شق القناة إلا أن المشروع كله توقف سنة 1984 بعد إتمام ثلاثة أرباع خطة المشروع نتيجة لاندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان ، مما أدى إلى توقف أي مشروعات طموحة بالمنطقة وأدى إلى تقسيم السودان وانفصال دولة السودان في 2011/07/09.²

المطلب الثاني: أهمية حوض النيل لكل دولة

أن استخدام المياه في دول حوض النيل هو استخدام زراعي بالدرجة الأولى ، بحيث يمكن القول أن نسبة 88% من إجمالي مياه النيل تستخدم في الزراعة، وهي مصدر الرزق الأساسي لمعظم شعوب دول الحوض، وتستخدم دول الحوض 9.3 من كمية المياه المسحوبة من النهر في الاستخدام المنزلي، وحوالي 2.3 من هذه الكمية في الصناعة والتبريد والمولدات الكهربائية.³

والزراعة المروية لا تلعب دورا هاما في نشاطات معظم الدول الحوض ولكنها تلعب دورا أساسيا في مصر⁴، وتعتمد معظم دول الحوض على الزراعة المطرية ولا يعتمد على مياه النيل إلا كلما اتجهنا شمالا نحو المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، والسبب في ذلك هو اختلاف معدل سقوط الأمطار التي تبلغ 1800 مم سنويا في منطقة

¹ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص354-355.

² المرجع نفسه، ص305

³ د. رشدي سعيد، نفس المرجع السابق، ص 285.

⁴ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 24.

البحيرات الاستوائية، وفي وسط إفريقيا وتسقط على الهضبة الأثيوبية طوال العام تقريبا، في حين تقل تلك النسبة إلى 1500 مم في منطقة جنوب السودان وتظل تتناقص حتى تصل إلى 200 مم في الخرطوم، حيث أن تلك الأمطار تكاد تنعدم كلما اتجهنا شمالا نحو مصر، وتبلغ جملة الأراضي الصالحة للزراعة المطرية في حوض النيل حوالي 92 مليون فدان يقع 3/1 في السودان و 3/1 في أثيوبيا الباقي باقي دول الحوض. وأيضا تعتمد دول الحوض على الرعي، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة لهذا النشاط أكثر من 520 مليون فدان في حوض النيل، يقع حوالي 35% منها في السودان، 20% أثيوبيا، 18% كينيا، 16% تنزانيا، وأقل من 1% في أوغندا¹، وهذه الدول هي كالتالي:

1- مصر: كما قال المؤرخ هيردوت فإن مصر هي النيل حيث تبلغ مساحة الصحراء 97% من أراضيها ومساحة وادي النيل فيها أقل من 3% وعدد سكانها يقارب 90 مليون نسمة².

وتعتبر مصر هي أكثر دول الحوض احتياجا لمياه النيل لتنفيذ مشروعاتها التنموية، خاصة وأنها أكثر دول الحوض من حيث الكثافة السكانية ومن حيث أن النهر لها هو المصدر الأساسي الذي تتضاءل أمامه جميع المصادر الأخرى، وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لأن تصبح مصر هي الرائدة دائما لوضع المشروعات التخزين القرنى المستمر، منذ أوائل القرن 20، وذلك لتأمين وصول المياه إليها والتي من خلالها يمكن التوسع الزراعي ومجابهة التزايد المستمر في السكان³، والجدير بالذكر أن السياسة المصرية بدأت منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي في التفكير في وضع خطة متكاملة لمياه حوض النيل بوجه عام، وبالفعل تم القيام بدراسة ساهمت برامج الأمم المتحدة في تمويلها وقام البنك الدولي عام 1981 بنشر الخطة المتكاملة لمياه النيل، تلك الخطة صممت لتغطي الحوض بأكمله في حين دول أخرى كالسودان وأثيوبيا كانت تحاول وضع دراسات وخطط، لكنها كانت جزئية وتركز على حوض النيل الأزرق فقط.

¹ د. رشدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 283.

² د. سامر مخيمر، خالد جازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1996، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 50.

³ د. رشدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 285.

ذلك التحرك وان كان يعكس سياسات تلك الدول ونظرتها الذاتية إلى الدراسات في التحرك لتنمية الحوض على مستويين.

مستوى يشمل برامج ومشروعات للحوض بأكمله، ومستوى يتضمن برامج ومشروعات للأحواض الفرعية.¹

2-السودان: لقد كان السودان قبل انفصاله إلى دولتين شمال السودان وجنوب السودان يعتبر إحدى الدول الثلاث في حوض النيل مع مصر وأثيوبيا، أما عن موقعه الجغرافي على البحر الأحمر ، ويبلغ طول ساحله 480 كلم تجاوره تسع دول منها تلك التي تصل حدودها إلى أقصى الجنوب الإفريقي، ومنها ما يمتد من الصحراء إلى المحيط الأطلسي غربا عبر المجموعة الفرانكفونية ، كما أن نهر النيل يمتد داخل جمهورية مصر ليصله بالبحر الأبيض المتوسط، ونظرا لخصوبة أرض جراء تراكم الطمي الذي يحمله النهر معه انطلاقا من الهضبة الأثيوبية وبيحيرات الكبرى، أصبحت السودان شديدة الخصوبة، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة 84 مليون هكتار سوى تلك التي لم تصطلح بعد. ويتمتع كذلك بثروات معدنية وحيوانية ويطلق عليه سلة الغذاء العالمي، كما أن موارده المائية ظلت تشكل عنصرا جذابا للدول المجاورة له والقوى الكبرى²، ولا شك أن مثل هذه الوضعية المتميزة تلقي بضلالها على الدول الرئيسية الثلاث في حوض النيل على وجه الخصوص وبقية دول الحوض كافة والقرن الإفريقي عامة، وبقية أجزاء القارة الإفريقية.

وتبلغ مساحة السودان قبل انفصاله حوالي 967500 ميلا مربعا أي 250 58 05 كلم² أي ما يعادل 8.3% من مساحة إفريقيا و 1.7% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، وهو اكبر الأقطار الإفريقية سابقا.

ويبلغ إجمالي الموارد المائية المستغلة للسودان 22.3 مليار م³ تمثل المياه السطحية النصيب الأكبر منها ، وحصة السودان المكتسبة من مياه النيل وفق اتفاقية 1959 بين السودان ومصر تبلغ 18.5 مليار م³ حتى الآن، وتسهم الوديان الموسمية بمقدار

¹ وزارة الثقافة والإعلام، السودان 97، الأمانة العامة للإعلام الخارجي، دار الجامعة إفريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم، 1997، ص 18.

² د. سامر مخيمر، خالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

3.3 مليار م³ بالإضافة إلى المياه الجوفية التي تسهم بحوالي 0.5 مليار م³ ويبلغ نصيب الفرد 892 م³ في العام.

وعليه فإن أفضل أسلوب لتفادي العجز في المستقبل هو التوصل إلى تفاهم مشترك مع بعض دول الحوض.

3- أثيوبيا: بالنسبة لأثيوبيا وهي كما يطلق عليها نافورة المياه في إفريقيا يعتبر النيل بفروعه الثلاثة (النيل الأزرق، السوبات، العظيرة) احد فروع تلك النافورة.¹

وتبلغ مساحة أثيوبيا حوالي (111 3000 كلم) وعدد سكانها حوالي (76000000 مليون) يسكن 14% منهم في المدن، و 86% في الريف ، وهي تقع بين خطي عرض 4° و 15° وتأتي في المرتبة التاسعة من حيث المساحة بالنسبة للقارة الإفريقية تحدها الصومال وجيبوتي من الشرق، وكينيا من الجنوب، وارتريا من الشمال، والسودان من الغرب، يرتفع أعلى مضيقها إلى 4000 قدم فوق سطح البحر، وتبلغ مساحات البحيرات الرئيسية 7.400 كلم² ، بالإضافة إلى البحيرات الصغيرة والأنهار.²

ورغم ذلك تصنف أثيوبيا كواحدة من أفقر دول العالم ويبلغ إجمالي الموارد المائية الأثيوبية المتاحة 150 مليار م³ وهي مياه متجددة منها 40 مليار م³ من مياه الأمطار و 20 مليار م³ مياه جوفية، 90 مليار م³ من مياه الأنهار بما في ذلك حوض النيل.³ حيث ينبع من أثيوبيا إضافة إلى الأنهار السابقة (النيل الأزرق، السوبات، العظيرة) نهر الغاش وبركه اللذان تتجه مياههما نحو النيل إلا أنها تتبدد في صحراء السودان قبل الوصول إليه، إضافة إلى انهار ذات تصريف داخلي تجري في الأخدود الأثيوبي، وتصرف في البحيرات التي ترصع هذا الأخدود ومنها نهر أومو الذي يصب في بحيرة توركانا ، ونهر الأواش الذي يصب في بحيرة آبي ، وتتبع من أثيوبيا العشرات من مجرات السيول التي تصب في بحر الأحمر وخليج عدن، وعديد من الأنهار الكبرى التي تذهب إليه الصومال فالمحيط الهندي وأهمها نهر جوبا وآبي شبيلي.⁴

¹ د. رشدي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 401.

² د. سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ U.n.d.p repotrt-samere france. P 15.

⁴ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4-يوغندا: يجاور يوغندا من الشمال السودان ومن الجنوب رواندا وتنزانيا ومن الشرق كينيا، ومن الغرب جمهورية الكونغو ، ويقع داخل أراضيها الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا، حيث تتدفق منها مياه النيل الاستوائية، تبلغ مساحتها 241.038 كلم² ويبلغ عدد سكانها حوالي 28000000 مليون ، يقطن 10% منهم في المدن و 90% في الريف. وهي ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا في العالم ، ويعتمد معظم سكانها على الإنتاج الزراعي ، وقد شهدت يوغندا عقب الاستقلال ازدهارا وكان اقتصادها من أقوى اقتصاديات دول وسط وشرق إفريقيا بالنظر لعائدات المواد الأولية اليوغندية في ذلك الوقت، والنشاط التجاري وازدهار القطاع النحاس وعائدات السياحة. ولقد ضلت الزراعة تقليدية ومعظمها حتى الآن ومن مؤكد أن تطويرها وتحديثها يؤديان بالضرورة إلى زيادة الحاجة للمياه رغم الأمطار المتاحة ، بالنظر لوقوعها على خط الاستواء، وفي حالة حدوث أية مؤثرات طبيعية تنتج عن ظاهرة النينو وتؤدي إلى هبوط في نسبة هطول الأمطار فإن مثل هذه الظواهر تؤثر على إيرادات المياه في البحيرات وتضطر يوغندا لاستغلال المخزون الذي سيؤثر بدوره على حصص دولتي المصب والمجرى.¹

5-كينيا: تجاور كينيا أثيوبيا والسودان شمالا ويوغندا غربا، وتنزانيا جنوبا والصومال شرقا، وتطل على المحيط الهندي، ويبلغ عدد سكانها (حوالي 30 مليون) نسمة يعيش 82% منهم في الريف ، مساحتها (583000 كلم² ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة لكينيا 22 مليار م³ جميعها من المصادر التقليدية المتجددة وتشكل الأمطار 15 مليار م³ منها ويقع جزء من بحيرة فيكتوريا داخل أراضيها مشاركة بذلك كلا من يوغندا وتنزانيا في هذه البحيرة ، وتعتمد في اقتصادها على الزراعة والسياحة ، وهي تعتبر من أغنى دول المنطقة وهي لا تعاني عجزا مائيا حقيقيا، وكانت الأقل تأثرا بالجفاف الذي يضرب شرق إفريقيا.²

6-تنزانيا: تحد تنزانيا من الشمال كينيا وتحدها يوغندا ورواندا وبوروندي من الشمال الغربي وجمهورية الكونغو وزامبيا وملاوي من الغرب وموزمبيق من الجنوب ، ولديها ساحل طويل على المحيط الهندي من ناحية الشرق ، مساحتها 945000 كلم² ، وعدد

¹ U.n.d.p. repotr 1992-uganda u.n.o.p 13.

² U.N.D.P. repotr 1992-kenya- u.n.o.p3.

سكانها حوالي 38000000 مليون ، وتتوفر على أكثر من 40 مليون هكتار صالحة للزراعة تستغل منها حوالي 6 ملايين فقط ولديها عدد كبير من الأنهار والبحيرات عذبة المياه، ولكنها مازالت تعتمد على مياه الأمطار بصفة أساسية في الزراعة ، ولدى تنزانيا ثروة من المعادن المختلفة مثل الذهب والماس والفحم والملح والمايكا والفضة والفوسفات....الخ.

وتغطي الغابات ما يقدر بأربعة وأربعين مليون هكتار أي ما يقارب نصف مساحة أراضيها 97% من هذه الأراضي عبارة عن غابات أخشاب. وكثيرا ما تتعرض تنزانيا لظاهرة الجفاف التي تضرب الشرق الإفريقي من وقت لآخر ، ويؤثر ذلك على إنتاجها الزراعي ويتسبب في المجاعات.

ترتكز أهمية تنزانيا على دورها المحوري في شرق إفريقيا بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي في أطول شاطئ للمحيط الهندي شرق إفريقيا ، وكمنفذ على البحر للعديد من الدول الإفريقية المغلقة مثل يوغندا ، بوروندي رواندا، وقد أهلتها هذه الأهمية الجيوستراتيجية لزعامة دول المواجهة الإفريقية ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقا، وتستضيف في الحاضر لجنة التحرير والتنسيق الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.¹

حيث يبلغ إجمالي المياه المتاحة في تنزانيا 76 مليار م³ منها 34 مليار م³ من مياه الأمطار و 19 مليار م³ من مياه الأنهار ، لأنها توفر لها إمكانية توليد الطاقة الكهربائية وتشكل المياه الجوفية 23 مليار م³ من مواردها المائية، وبما أنها كثيرا ما تتعرض لموجات الجفاف وأنها مازالت تعتمد على الزراعة المطرية التقليدية، وإن حاجتها لاستعمالات المياه مستقبلا تعتبر ضرورة حتمية.²

7-جمهورية الكونغو الديمقراطية:

يجاور جمهورية الكونغو الديمقراطية من الشمال السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى ومن الغرب جمهورية الكونغو برازافيل، ومن الجنوب أنغولا وزامبيا ، ومن الشرق تنزانيا وبوروندي ويوغندا، وتطل على المحيط الأطلسي، مساحتها 2.345.409 كلم² عدد سكانها 59000000 مليون نسمة ، وتمثل الزراعة 38.6% من النشاط الاقتصادي ،

¹ د. سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² المرجع نفسه، ص 53.

والصناعة 17.4% والخدمات 44% وهي التغذية بالموارد المائية ، وقد أخذت أحوالها الاقتصادية في التدهور منذ عام 1980 بداية الاضطرابات السياسية والحرب الأهلية التي دمرت البنية التحتية وأزهقت الكثير من الأرواح وأوقفت الكثير من مشاريع التنمية والعون الخارجي ، وعطلت الإنتاج والاستثمار الداخلي والخارجي.¹

فعلى سبيل المثال هبط إنتاج النحاس بمعدل 39.9% والزنك بمعدل 24.1% والذهب بمعدل 9.9% والبتروول بمعدل 12.1% ، كل هذا أدى إلى إضعاف فعالية المناجم وتدهور القوة الشرائية ، أما الإنتاج الزراعي فهبط بمعدل 32.7%.²

وتشكل جمهورية الكونغو ثاني اكبر دولة من حيث المساحة من بين دول حوض النيل وثالث دولة من حيث الكثافة السكانية في دول حوض نهر النيل، وتتمتع بوجود اكبر رصيد من الطاقة الكهربائية في إفريقيا ، وهي المحرك الأساسي للتجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى (رواندا، بوروندي) ولديها مشاريع مائية أهمها مشروع خزان إنقا لتوليد الطاقة، وهي من الدول التي يتنافس النفوذ الأجنبي نظرا لثروتها المعدنية والزراعية والمائية واتساع رقعة أراضيها وإطلالها على المحيط الأطلسي وتأثيرها على منطقة البحيرات الكبرى.³

8- بوروندي: تقع بوروندي بين تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ، وهي دولة مغلقة وتبعد 1200 كلم من المحيط الهندي في الشرق و 2000 كلم عن المحيط الأطلسي في الغرب، وهي تقع ضمن دول إفريقيا الوسطى ، مساحتها حوالي 27834 كلم² وعدد سكانها حوالي 7500.000 مليون نسمة، يقطن 6% منهم فقط في المناطق الحضرية، مناخها استوائي ويعتمد على محصولين زراعيين رئيسيين هما البن والشاي، ويشكلان 85% من جملة صادراتها.

يشكل نهر كاجيرا الرافد المباشر للنيل من تلك الدولة، يغذيه نهر روفوبورو ، ولدى بوروندي اهتمامات زائدة بالمياه وقد رفضت لتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الأخيرة الخاصة بتنظيم المجاري المائية شأنها شأن تركيا والصين، ولربما يعكس هذا الرفض رغبتها في ممارسة دورها كدولة منبع ترغب في استغلال تلك الموارد المائية وممارسة الضغط من خلالها، وكانت بوروندي في السابق تسعى للتعاون الإقليمي، وسبق أن

¹ U.N.D.P. repotr 1992-zaire- u.n.o.p9

² U.N.D.P.repotr 1992-same refinance .p13.

³ U.N.D.P. repotr- same reference p18.

استضافت الاجتماع (53) للجنة الفنية للمشروعات المائية الذي ضم ممثلين عن دول حوض النيل في ما 1988.¹

9-رواندا: تحيط برواندا كل من يوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا وبوروندي ، وهي دولة مغلقة وتبعد بحوالي 1700 كلم² عن اقرب شاطئ ، مساحتها 26.338 كلم² وعدد سكانها حوالي 9000000 مليون نسمة ونظرا لصغر مساحتها مقارنة بعدد السكان فهي تعتبر من أكثر البلدان الإفريقية كثافة بالسكان حيث يستوعب القطاع الزراعي في رواندا حوالي 90% من اليد العاملة وبينهم بأكثر من 40% في الدخل القومي، واهم صادراتها البن الذي يشكل حوالي 60% من دخل الصادرات. حيث عانت رواندا من الحرب الأهلية منذ عام 1973 وتصاعدت حدتها في أوائل التسعينيات، وقد مزقت البنية التحتية وعطلت حركة التنمية وأفرزت عداوات قبلية وعدم استقرار سياسي، فضلا عن حوالي 900.000 لاجئ ونازح أي ما يقارب 13% من عدد السكان.

رغم كل المشاكل التي تعاني منها رواندا إلا انه في حالاتها مستقرة، يعتبر معدل النمو فيها أعلى معدل في دول حوض النيل العشرة، ودولة جنوب السودان حاليا، وهي إحدى أعضاء منطقة نهر كاجيرا وعرفت بأنها تسعى لتحقيق التعاون الإقليمي في مجالات استخدامات المياه ولكن ليس من المستبعد أن تفكر مستقبلا في مقايضة المياه باحتياجاتها الأخرى كالطاقة الكهربائية على سبيل المثال.²

10-ارتريا: تبلغ مساحة ارتريا 125.000 كلم² وعد سكانها حوالي 4500.000 مليون نسمة، تحدها من الجنوب أثيوبيا ومن الشمال الغربي جمهورية السودان ومن الجنوب الشرقي جمهورية جيبوتي، ويقدر طول ساحلها بأكثر من 1000 كلم سهولها الغربية والشمالية والشرقية، تعتبر امتداد للسهول السودانية والهضبة الأثيوبية من حيث التضاريس، أم سهل دنكاليا بطابعة البركاني فهو يماثل الجزء الجنوبي الغربي للجزيرة العربية.

تتبع أهمية ارتريا بالنسبة لحوض النيل من موقعها على الممرات الحيوية للدول الكبرى عبر الشواطئ المائية التي تطل عليها والجزر الواقعة على البحر الأحمر، وطول ساحله

¹ U.N.D.P. repotr-1992-1996 purundi –u.n.o.p10.

² U.N.D.P. repotr-1992-1996 rwanda –u.n.o.p10.

المتاخم لها، وأهمية مينائي (عصب ومصوع) وحتمية لتنسيق الاستراتيجي بينهما وبين أثيوبيا، علاوة على أن نهري القاش وبركة ينبعان من مرتفعاتها ويصبان في الأراضي السودانية، ولاشك أنها سوف تحتاج لمياه لمشاريعها الزراعية وتزايد سكانها مستقبلا، كما تحتاج كذلك للطاقة الكهربائية.¹

تشكل الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الارتري 24% من معدل النمو، ومن محاصيلها الزراعية البن والفواكه والخضراوات والقطن والكتان والسمن والخروع ونخيل الدوم، وتنتج الأسماك والملح والذهب والصدىوم ، أما شواطئها فتسمح بتقديم التسهيلات في الممرات المائية والخدمات التجارية المختلفة بالنسبة للسفن ويمكن استغلالها في مجال السياحة، ونظرا لموقعها الطبيعي على البحر الأحمر خاصة بعد حفر قناة السويس وتنافس القوى الاستعمارية على المنطقة فقد جعل صناعتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشاريع العسكرية ، بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالزراعة كدبغ الجلود وتعليب اللحوم وصناعة السجائر.²

¹ U.n.d ?p-repotrt- country back.ground asmara. P 2.

² د. جليل كلفت، قضية ارتريا ميلانو، إيطاليا-24-26 ماي 1980، ط1، 1985.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الخاصة بحوض النيل ومواقف الدول منها

بعد أن حددت كل دولة من الدول الاستعمارية ما رأيته مهما لها من مناطق استقر الأمر بالنسبة للقارة الإفريقية عموما وحوض النيل خصوصا بين كل من بلجيكا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا على نحو محدد، وفرنسا لم تكن من بين تلك الدول خاصة بعد هزيمتها من ألمانيا سنة 1870 وهو الأمر الذي أثار حفيظتها بشدة وسعت إلى استرداد ماء وجهها بحملة فاشودا سنة 1889 بجنوب النيل الأبيض بقيادة marchand غير أنها باءت بالفشل الذريع ، وأصبحت بذلك فرنسا خارج إطار دائرة السباق المحموم في نطاق حوض النيل تحديدا، وبعد أن تحقق لتلك الدول الاستيلاء على ما أتيح لها من قارة إفريقيا حرصت على تقنين أوضاعها، فبدأت عقب هذا الخصوص بعقد مؤتمر في برلين سنة 1883 حضرته تقريبا جميع الدول الأوروبية و.م.أ تم فيه الاتفاق على الخطوط العريضة، وتلاه عقد سلسلة من الاتفاقيات لتحديد مناطق نفوذها على نحو شديد الدقة وهي ما أصبحت فيما بعد حدود الدول الإفريقية الحالية والتي احتفظت بها كحدود سياسية لما بعد استقلالها في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

وقد كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على السيطرة على حوض النيل بشكل مباشر وغير مباشر، ولذلك فإنها بعد أن احتلت مصر عسكريا سنة 1882 بادرت إلى التوسع في خطتها حتى تسيطر بطريق غير مباشر على باقي النهر الذي كان بدوره مقسما بين باقي الدول الأوروبية، وذلك عن طريق عقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات البروتوكولات التي تضمن بها عدم إمكان التصرف في أي مما يخص نهر النيل ومياهه دون الرجوع إليها وموافقتها.¹

المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل قبل استقلالها

تم منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين تقريبا إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول الأوروبية الكبرى مشتملة بشكل مباشر أو غير مباشر مياه النيل ، حيث كانت بريطانيا القاسم المشترك في جميع الاتفاقيات نيابة عن مصر والسودان وغيرها من دول حوض النيل، والتي حرصت من خلالها على السيطرة الفعلية على جميع التصرفات والأعمال المتعلقة باستخدام واقتسام مياه النيل من منابعه

¹ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 359.

وحتى مصبه، وسنتناول هذه الاتفاقيات والبروتوكولات بحسب الترتيب الزمني المتسلسل لها.¹

أولاً: بروتوكول 15 أبريل عام 1891 بين بريطانيا العظمى وإيطاليا

حيث وقعت بريطانيا وإيطاليا في 15 أبريل عام 1891 بروما بروتوكولا يحدد مناطق نفوذهما في دول الحوض الواقعة في شرق إفريقيا حتى مشارف البحر الأحمر، ويقضي البند الثالث منه بأن لا تقوم إيطاليا بتشديد أي أعمال على نهر عطبرة من شأنها أن تعيق انسيابه إلى النيل على نحو محسوس، أما البند الثاني فقد أعطى الحكومة الإيطالية مطلق الحرية إذا ما اضطرتها لذلك مقتضيات الموقف في احتلال كسلا والأراضي المجاورة لها حتى نهر عطبرة دون أن يتجاوز هذا الاحتلال خط بطول 36° شرقاً، كما أن أي احتلال عسكري مؤقت للأراضي الإضافية آنفة الذكر لا يلغي حقوق الحكومة المصرية على الأراضي المذكورة، وأن هذه الحقوق تظل معلقة إلى حين أن تصبح الحكومة المصرية في وضع يسمح باسترداد المنطقة المذكورة وحفظ الأمن والنظام فيها.

المادة الرابعة من هذا البروتوكول تكفل حرية المرور والحركة للرعايا الإيطاليين والأشخاص الآخرين الذين تحت حمايتها دون دفع أي رسوم في إقليم شرق السودان الحالي.²

ثانياً: المعاهدة المبرمة بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا والموقعة في أديسا باب 15 ماي 1902

حيث نصت هذه المعاهدة في المادة الثالثة على ما يلي:

يتعهد الإمبراطور منليك الثاني ملك ملوك أثيوبيا أما بريطانيا العظمى ألا ينشئ أو يسمح بإقامة أي عمل على نهر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات، من شأنه تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وحكومة السودان المصري البريطاني، وتعتبر تلك الاتفاقية الأساس الملزم لأثيوبيا في علاقاتها بدول الحوض.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 360.

² مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوسف أحمد، السنة الجامعية 1998-1999.

³ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

ولعل هذه الاتفاقية تنص صراحة على تنظيم استغلال مياه النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوبات، وضرورة الإخطار المسبق قبل الشروع في أي مشروعات من قبل أثيوبيا من شأنها أن تؤثر على انسياب المياه ، ولا تخلو كذلك من بسط نفوذ بريطانيا، حيث تحدثت عن استئجار أراضي من أثيوبيا للأغراض غير العسكرية والسياسية وإنشاء طريق سكة حديد يخرق الأراضي الأثيوبية ويصل السودان ببوغندا، ويتم ذلك بالطرق الودية كما جاء فيها، ولعل بريطانيا كانت تهدف إلى إيجاد السبل الكفيلة بربط مستعمراتها في المنطقة، وضمان انسياب الإمدادات عسكريا وإداريا ، كما أن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو ترسيم الحدود بين الإمبراطورية الأثيوبية والسودان ، حيث نصت المادة الثانية على تعيين أعضاء لجنة الحدود المشتركة من قبل الطرفين المتعاقدين.¹

ثالثا: اتفاق 09 ماي 1906 بين دولة الكونغو المستقلة وبريطانيا والموقع في لندن والمعدل للاتفاق بروكسل المبرم في 12 ماي 1894.

وينص البند الثالث منه على تعهد "حكومة الكونغو المستقلة بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر سيميليكي أو نهر سانجو أو بجوار أي منها يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية.²

من الملاحظ أن هذا الاتفاق كذلك يتركز على قضايا الحدود ، وهي حدود نفوذ الدول الاستعمارية (فرنسا، إنجلترا، بلجيكا) ، كما تعطي الامتياز لشركاتها لتنفيذ المنشآت في تلك الأقاليم وضمان حرية الملاحة في المناطق الصالحة لها في نهر النيل، وترتيب لنفقات الرأسمالية اللازمة لذلك، علاوة على بناء الموانئ وتخزين البضائع، وحرية التجارة التي تسيطر عليها تلك الدول وتتضمن خضوع كاملا للقوانين والنظم البريطانية.³

رابعا: الاتفاق الثلاثي الموقع بلندن في 14 ديسمبر عام 1906

في الثالث عشر من ديسمبر 1906 وقعت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا اتفاقا يتعلق بمصالحهم المشتركة في أثيوبيا تحت غطاء الحفاظ على سلامتها ، وفي البند الرابع منه الإشارة إلى موضوع المياه حيث نص على أن يتم التشاور بين الدول الثلاث في حالة حدوث أية قلاقل بالنسبة للظروف السياسية للإمبراطورية الأثيوبية من أجل الحفاظ على

¹ نفس المرجع السابق، مذكرة تخرج ماجستير يوسف فضل أحمد، ص 58.

² وزارة الخارجية المصرية، مصر ونهر النيل، مرجع سابق، ص 59.

³ نفس المرجع السابق، يوسف فضل أحمد ، ص 65.

مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل ، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده ومراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب والحفاظ على المصالح الإيطالية في أثيوبيا والمصالح الفرنسية بالنسبة لساحل الصومال الخاضع للحماية الفرنسية.¹

خامسا: في عام 1925 تم تبادل المذكرات بين المملكة المتحدة وإيطاليا بشأن الامتيازات المتعلقة بإقامة خزان على بحيرة تانا بخط حديدي عبر أثيوبيا انطلاقا من ارتريا إلى الصومال²

والتي حركتها رغبة كل منهما بالحصول على دعم من الأخرى لتحقيق مصلحة معينة ، فمن ناحية كانت أيد إيطاليا ترغب في الحصول على مساندة إيطاليا لدى الحكومة الحبشية للحصول على امتيازات لبناء خزان على بحيرة تانا من أجل تخزين مياهها كي تستخدم في النيل الأزرق مؤكدة بالذكر على أهمية الحيوية بالنسبة لمصر والسودان للحفاظ على حجم المياه المخصصة للأغراض الري بل زيادته إذا أمكن وهي التي يتيحها لهذين البلدين، كل من النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما، ومن ناحية أخرى كانت إيطاليا تسعى للحصول على ذات التأييد والدعم من بريطانيا لأجل إنشاء خط حديدي من حدود اريتريا إلى حدود الصومال الإيطالي.

وقد أكدت في المذكرة التي بعثها السفير البريطاني في روما إلى رئيس مجلس الوزراء الإيطالي ووزير الخارجية بروما 14 ديسمبر سنة 1925 على أنه في حالة حصول حكومة صاحب الجلالة بمساعدة الحكومة الإيطالية القيمة على الامتياز المطلوب من الحكومة الحبشية بشأن بحيرة تانا، فإنها على استعداد أيضا للاعتراف بالنفوذ الاقتصادي الخالص لإيطاليا في غرب الحبشة وكامل الأراضي التي يعبرها الخط الحديدي السالف الذكر كما أنها أيضا ستتعهد بتأييد جميع طلبات إيطاليا لدى الحكومة الحبشية بشأن الحصول على امتيازات اقتصادية في المنطقة المذكورة.

إلا أن هذا الاعتراف والتعهد يتوقف على شرط اعتراف الحكومة الإيطالية من جانبها بالحقوق الهيدرولية الأولى لمصر والسودان والتزامها بعدم إجراء أية أشغال³ على المياه

¹ د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره ، ص 358.

² وزارة الخارجية المصرية، جمهورية مصر العربية ونهر النيل القاهرة (وثائق وزارة الخارجية 1983، ص4).

³ وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع السابق، ص 69.

الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أي من روافدهما أو فروعهما من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسي ، وفي المفهوم أن الشرط أعلاه لا يحول دون استخدام أعالي المنطقة للمياه المذكورة استخداما معقولا إلى حد بناء سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية أو خزانات صغيرة على الأفرع الثانوية لتخزين المياه لأغراض المحلية وزراعة المحاصيل الغذائية.

وقد كان لبريطانيا ما أرادت، حيث بعث رئيس مجلس الوزراء الايطالي ووزير الخارجية إلى السفير البريطاني في روما مذكرة في 20 ديسمبر سنة 1925 ورد فيها:

"وتتعهد الحكومة الإيطالية من جانبها واعترافا منها بالحقوق الهيدرولية الأولى لكل من مصر والسودان بعدم إجراء أية أشغال على المياه الرئيسية للنيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما يكون من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفقها إلى النهر الرئيسي" ¹ تعتبر هذه الرسائل من الواضوح بمكانة في الاعتراف بحقوق السودان ومصر المائية المكتسبة للنيلين الأزرق والأبيض وروافدهما على المجرى الأعلى دون المساس بحقوق المواطنين المجاورين لها في الانتفاع ، بيد أن السد المزمع إنشاؤه في بحيرة تانا ظل موضع اخذ وعطاء بين أثيوبيا والسودان ومصر. ²

سادسا: المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية بشأن استعمال مياه النيل لأغراض الري بالقاهرة في 7 ماي 1929 اتفاقية مياه النيل لسنة 1929.

لقد اخذ التفكير يسير باتجاه التخطيط لاستغلال أراضي حوض النيل السودانية الزراعية، وليس بعيدا عن الأهداف الإستراتيجية التجارية الانجليزية دعما لصناعة المنسوجات القطنية البريطانية ، فكان لابد من توفير المياه اللازمة بغية استغلالها في المواسم المناسبة للري وزراعة القطن طويل التيلة على وجه التحديد.

وكان هناك تركيز على مصر باتجاهين في تلك الفترة هما التخزين السنوي وضبط الفيضانات، وكنتيجة لتلك الخطط الجيوستراتيجية وتأمين المصالح الحيوية، تم الاتفاق بين المملكة المتحدة والحكومة المصرية بموجب خطابات متبادلة بين السيد محمد محمود رئيس مجلس الوزراء المصري والمندوب السياسي البريطاني بالقاهرة في 07ماي 1929.

¹ وزارة الخارجية المصرية، نفس المرجع السابق، ص 73-74.

² نفس المرجع السابق، وزارة الخارجية المصرية، ص 54.

أعقبت ذلك مذكرات بين الحكومتين بإنشاء محطة توليد كهرباء من مياه مساقط أوين بيوغندا في الفترة 19 يناير 1949 حتى 5 يناير 1953 وتم تعريف ذلك فيما بعد باتفاقية مياه النيل لسنة 1929، وقد ركزت على استعمال مياه النيل لأغراض الري وتمثل التزاماتها دول شرق إفريقيا التي تديرها بريطانيا وقتئذ، وقد بدا رئيس الوزراء المصري رسالته باعتبارات مسائل الري التي كانت موضع محادثات بين الطرفين، لا يمكن تأجيل البت فيها إلى حين حسم أوضاع السودان، أي الموافقة على الاتجاه البريطاني مع احتفاظ مصر بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد اتفاق بشأن السودان، أكد رئيس الوزراء المصري في رسالته شدة اهتمام مصر بعمران السودان.¹

وأنها ستواصل هذه الخطة، وأبدى استعداداته للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، كما اشترط الاتفاق المحافظة على المصالح المصرية، كذلك طلبت مصر الالتزام بأي اتفاق سابق مع الحكومة المصرية بشأن أعمال ري أو توليد قوى، وإن لا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها إنقاص مقدار المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصولها أو تخفيض منسوبها على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر، وطالبت كذلك بالتسهيلات اللازمة كذلك فيما يتعلق بالدراسات المائية والرصد والأبحاث.

وفي حالة أن قررت مصر إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة مياه النيل لصالح مصر تتفق مقدماً مع السلطات المحلية ويكون إنشاء الأعمال وإدارتها وصيانتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها.

وفي ختام رسالته ترك رئيس الوزراء المصري أمر حل المسائل الخلافية على الاتفاق إلى توفر حسن النية المتبادلة، وفي حالة عدم تيسر الحلول يرفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة، وترك مسألة مراقبة وضبط النهر إلى حين التفاوض بشأن مسألة السودان.²

¹ د. محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان، المآزق التاريخي وأفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر، شارع ليون الحمراء، بيروت، ط1، 1980، ص 68.

² نفس المرجع السابق، ص 68-69.

سابعا: الاتفاقية الموقعة في لندن بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا (تنزانيا) وبلجيكا نيابة عن رواندا وبوروندي في 23 نوفمبر 1934:

بشأن نهر كاجيرا وهو احد روافد بحيرة فيكتوريا تنص في مادتها الأولى:¹
يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن بعيدا إلى نهر كاجيرا قبل أن يصل إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبوروندي أية كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه من قبل لأغراض توليد الكهرباء.

المادة الرابعة ** من الاتفاقية:

"السماح بأن تحول من اجل الأهداف الصناعية يضاف كمية تصرف مياه نهر كاجيرا أثناء فترة أدنى تصرف للنهر".

المادة السادسة ** من الاتفاقية:

"إلزام الدولة التي تود استخدام مياه نهر كاجيرا في أغراض الري بأن تخطر الدول الأخرى المتعاقدة بفترة ستة شهور مسبقا ، وذلك عن اجل إعطائها مهلة كافية لإجراء اعتراضات ممكنة ومن اجل دراستها"²

7-تبادل المذكرات بين مصر وبريطانيا نيابة عن يوغندا في الفترة ما بين يوليو

1952 ويناير 1953 بشأن اشتراك مصر في بناء سد وخزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء لصالح يوغندا وتغذية الخزان لرفع منسوب المياه وتخزينها لصالح مصر والسودان ، كما اتفق على التعويضات التي تمنح للأهالي اليوغنديين الذين تضرروا بسبب ارتفاع المياه.³

هذه الاتفاقية أتاحت التعاون بين مصر ويوغندا حتى الآن في مجال مشروعات الري وذلك الصعيد الثنائي ، ولم يبدر في علاقات البلدين التذبذب الذي صاحب علاقات مصر بأثيوبيا بسبب المياه.

وأمام هذه الاتفاقيات المذكورة سابقا والتي كان فيها الطرف الاستعماري هو المتعاقد فإن الحاجة تصبح ملحة لإيجاد صيغ التعاون والتبادل بعد الاستقلال.⁴

¹ مصر ونهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³ مذكره تخرج ماجستير، يوسف فضل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ مصر ونهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفرع الثاني: الاتفاقيات المبرمة عن دول حوض النيل بعد استقلالها

تعتبر اتفاقية 1959 أول اتفاقية تبرم بين دولتين مستقلتين من دول حوض النيل، وعلى الرغم من توالي حصول باقي دول حوض النيل على استقلالها شأنها شأن باقي الدول الإفريقية في مطلع الستينات من القرن العشرين ، إلا أنها لا توجد أي اتفاقية جديدة بخصوص مياه النيل حتى سنة 1994، ولعل ذلك راجع إلى الأجواء السياسية وتوترها على الصعيدين الداخلي والخارجي لدول النيل وإلقاء ذلك بظلاله على العلاقات بين دوله وتوترها الشديد بدورها على النحو الذي لم يسمح بالتقاء تلك الدول إلا على نحو ثنائي أو إقليمي محدود وبناء على ما سبق نتناول هذه الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل بعد حصولها على استقلالها.¹

أولاً: اتفاقية 8 نوفمبر 1959 بين مصر وجمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل:²

لقد نظمت اتفاقية مياه النيل لسنة 1929 الاستفادة من جزء من مياه النيل ولكن مداها لم يشمل ضبطاً كاملاً لمياه النهر³ لذلك فقد جاءت اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان أكثر شمولية من اتفاقية عام 1929 وعلى أساس الانتفاع الكامل بمياه النيل ، ارتكزت هذه الاتفاقية على مبادئ الحقوق المكتسبة وضبط النهر، وتوزيع فوائده والتحكم في منع انسياب مياهه إلى البحر.⁴

وقد تم توقيعها بالقاهرة ودخلت حيز التنفيذ في 12 ديسمبر سنة 1959، وذلك بعد توقيعها بمدة وجيزة، وقد تم إبرام الاتفاقية بمفاوضات طويلة بدأت منذ حصول السودان على استقلالها سنة 1956 ، وللرغبة المشتركة في تنظيم الانتفاع بمياه النيل بين الدولتين وهما أكثر دول حوض النيل اعتماداً عليه، ولقد تعثرت المفاوضات السابقة لإبرام الاتفاقية بين مصر والسودان، إلا أن روح التعاون وكانت الغالبة في نهاية الأمر ، وتم توقيعها وتناولت بالتنظيم الدقيق عدة مسائل على النحو التالي:⁵

¹ د. إيمان فريد الديب، نفس المرجع السابق، ص 373.

² د. إيمان فريد الديب، نفس المرجع السابق، ص 37.

³ د. علي إبراهيم عبده، النهر الخالد، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1994، ص 188.

⁴ يوسف فضل أحمد، نفس المرجع السابق، ص 71.

⁵ د. إيمان فريد الديب، نفس المرجع السابق، ص 373.

- 1- تأكيد الحقوق المكتسبة الحاضرة أي استعمالات مصر والسودان من مياه النيل قبل الاتفاقية، وقبل القيام بتوزيع الفوائد التي ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيراده.
 - 2- مشروعات ضبط النهر وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين، وكان أولها إنشاء السد العالي كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.
 - 3- مشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل.¹
 - 4- التعاون الفني بين الجمهوريتين وذلك بإنشاء الهيئة الفنية دائمة المشتركة لمياه النيل قوى عدد متساو من الدولتين وحددت الاتفاقية اختصاصاتها كالآتي:
- أ - رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التي تهدف إلى زيادة إيراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات في صورتها النهائية قبل التقدم بها إلى حكومتين الجمهوريتين لإقرارها.
- ب - الإشراف على تنفيذ المشروعات التي تقرها الحكومات.
- ج - تضع الهيئة نظم التشغيل الأعمال التي تقام على النيل داخل حدود السودان، كما تضع نظم التشغيل للأعمال التي تقام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين في البلاد التي تقام فيها المشروعات.
- د - تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المشار إليها في الفقرة (ج) بواسطة المهندسين الذين ينام بهم هذا العمل من موظفي الجمهوريتين فيما يتعلق بالأعمال المقامة داخل حدود السودان ، وكذلك خزان السد العالي وسد أسوان وطبقا لما يبرم من اتفاقات مع البلاد الأخرى عن مشروعات أعالي النيل المقامة داخل حدودها.²
- وعلى الرغم من أن اتفاقية سنة 1959 ثنائية أطرافها دولتان فقط هما مصر والسودان من دول حوض النيل ، فقد حرصتا على تنظيم علاقتهما بباقي دول الحوض التي تطالب بنصيب من المياه، فاتفقتا على أن يوحدتا رأيهما بخصوص أي من شؤون مياه النهر التي تثيرها أي دولة غيرهما من دول الحوض ، وذلك عن طريق قيام الهيئة الفنية³ المشتركة يبحث هذا الشأن ، ووصولها إلى رأي يكون أساسا لاتصالها وتفاوضها مع الدول الأخرى المعنية، وإذا ما انتهى الأمر إلى الاتفاق على تنفيذ عمل أو أعمال خارج حدود الدولتين

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 48.

³ د. إيمان فريد الديب، ص 376.

يكون على الهيئة الاتصال بالمختصين القائمين على المشروع والاتفاق معهم على جميع التفاصيل الفنية المتعلقة بتنفيذ وتشغيل وصيانة الأعمال محل الاتفاقية. بالإضافة إلى حرص مصر والسودان كذلك التأكيد على وصولهما إلى رأي موحد بخصوص أية مطالب لدولة أو دول أخرى من دول الحوض بنصيب في مياه النيل. وبناء على ما سبق يتضح أن اتفاقية سنة 1959 بين مصر والسودان شأن الانتفاع بمياه النيل تعتبر نموذجاً صريحاً ومشجعاً للتعاون الجاد والرؤية البعيدة المدى لكافة الاحتمالات، غير أنها وللأسف لم تحظى باستقبال الأفق من باقي دول حوض النيل على الرغم من أنها تتفق قلباً وقالباً مع القواعد العامة لقانون الأنهار الدولية المعاصر.¹

ثانياً: الاتفاق المبرم بين مصر وأوغندا سنة 1991 لتنظيم التصرفات المارة من بحيرة فيكتوريا

بما يفيد أوغندا في توليد الطاقة والاتفاق على إجراء الموازنات المشتركة مستقبلاً، كما ينظم التصريف الأساسي الذي يأتي من بحيرة فيكتوريا بما يفيد المصالح المصرية والسودانية باعتبارهما دولتا المصب المجري.²

وقد أبرمت الاتفاقية في شكل خطابات متبادلة بين وزير الخارجية في البلدين بعد مفاوضات مكثفة بين البلدين، حيث كانت أوغندا قد قدمت إلى البنك الدولي لتمويل المشروع، وقد تضمن الاتفاق المصري الأوغندي ما يلي:

- 1 - التزام أوغندا بتمرير التصرفات الطبيعية طبقاً للمعدلات المعمول بها وفق إبرام الاتفاق.³
- 2 - التزمت أوغندا في الفقرة الثانية بما سبق أنها انفق عليه بين الدولتين عند إنشاء خزان أوين عام 1954 بالحفاظ على مدى التخزين البالغ قدره ثلاثة أمتار لصالح مصر.
- 3 - ورد بالفقرة الثالثة أنه يمكن النظر في تعديل هذه المعدلات لصالح أوغندا لتوليد الكهرباء بناء على مناقشات بين الطرفين وباتفاقهما وبما لا يضر بدول المصب.⁴

¹ د. إيمان فريد الديب، نفس المرجع السابق، ص 378.

² د. حسام الإمام، ص 39.

³ مهند محمد ناصر عزت، رئيس الهيئة الفنية المشتركة، تطور الفكر المصري في المحافظة وتنمية الموارد المائية من نهر النيل، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة، يناير 1995، ص 8.

⁴ د. صلاح الديب عامر/ محمد نامر عزت، الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل ومقدمة أتناؤ ورضة العمل الوطنية في مجال القانون الدولي للمياه، مشروع الفاوا القاهرة، 13-15 مارس 2002، ص 102.

4 - جاء بالفقرة الرابعة من الاتفاق أن التصرف المستخدم للقوى الكهربائية ينبغي أن يكون متوافقا مع التصرف الطبيعي.

ثالثا: الإطار العام للتعاون بين مصر وأثيوبيا الموقع بالقاهرة في 1 يوليو سنة 1994
حيث اتسمت العلاقات المصرية الأثيوبية بمدة طويلة جدا من التواعد السياسي فيما يتعلق بمياه النيل ، وذلك بسبب موقف أثيوبيا الرافض لاتفاقيات نهر النيل، خصوصا اتفاقي (1929-1959) ، ولم تأل أثيوبيا جهدا وفي كل فرصة تتاح لها في أن تعلن عن موقفها هذا وعن حقوقها الطبيعية في استخدام المياه الجارية في أراضيها بم يحقق مصالحها وفي باحتياجاتها هي أولا ، ثم تنظر بعد ذلك فيما يتعلق بباقي دول حوض النيل، وذلك على اعتبار أنها المالك الأصلي لتلك المياه، وهي كما يطلق عليها نافورة مياه إفريقيا¹ التي تغذي نهر النيل بحوالي 86% من إجمالي مياهه، وقد بدأ ذلك بالمذكرة التي أرسلتها أثيوبيا للبعثات الدبلوماسية في القاهرة في 13 سبتمبر سنة 1957 معلنة فيها عن احتفاظها لنفسها في الحاضر وفي المستقبل بالحق في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لاستغلالها لمواردها المائية واعترضت بشدة بعد إبرام اتفاقية 1959 بين مصر والسودان على مشروع بناء السد العالي، وأعلنت هي عن نيتها في إنشاء السدود والخزانات لصالح المشروعات الزراعية في أثيوبيا.²

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من التنظيم الاتفاقي

تعتبر مرحلة تصفية الاستعمار واستغلال دول حوض النيل في أوائل الستينات البداية الفعلية لتفجر الصراع وشيوع الانقسام وتفكك حول التنظيم الاتفاقي لدول حوض النيل السابق.

فقد شرعت دول الحوض فور استقلالها في الإعلان عن عدم التزامها بأية اتفاقات سابقة، والتجرد منها بذريعة أنها أبرمت في عهد الاستعمار ، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الناجمة عن رغبة كل طرف في حماية مصالحه القومية، مع الشك في إمكانية التعاون المشترك من جانب آخر.

¹ د. اشرف محمد عبد الحميد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة 2005، ص 164.

² د. فتحي علي حسين، المياه وأوراق السياسة في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، ميدان طلعت حرب القاهرة، ص 80.

لذلك فإن هذه الفترة الممتدة منذ بداية الستينات وحتى نهاية السبعينات قد شهدت اسوأ نموذج لمعضلة الشجين، حيث أصبحت كل الدول الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية ، ورغم محاولات كلا من مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الإقليمي بإبرام اتفاقية مياه النيل عام 1959 ، إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية قد نالها الكثير من الغموض والاعتراضات¹، بحيث أن اتفاقية 1959 هي اتفاقية ثنائية بحتة لم تخرج في إطار شكلها القانوني، وهذا على عكس اتفاقية 1929 التي وضعت على تلك الدول التزامات وبحيث أن اتفاقية 1959 كل ما يسمى دول حوض النيل فيها لا يخرج عن التزام مصر والسودان.

وعلى الرغم من عدم وجود أي رابطة بين باقي دول حوض النيل واتفاقية 1959 إلا أن استقبال تلك الدول لإبرامها لم يخلو من نقد واعتراض، وقد كان أول الاعتراضات عنوان هذه الاتفاقية ذاته، وكذلك مضمون هذه الاتفاقية أنها ثنائية وفق ما سبق ، ولا تخص إلا دولتي المصب المجري اللتين لا تساهمان في الأصل في مد النهر، وأدى هذا إلى تقسيم دول حوض النيل إلى مصلحتين منفصلتين، دول المنابع والمصببات وهو ما سنتناوله الآن من خلال مواقف هذه الدول.²

الفرع الأول: موقف دول المنابع من اتفاقيات حوض النيل

أولاً: الموقف الإثيوبي

يثير الموقف الإثيوبي تساؤلات عديدة، فقد تنوع ما بين القلق تارة ومشجعا للتعاون تارة أخرى، مارا بمراحل مختلفة من التصريحات العدائية ثم إنكار ذلك والدخول في اتفاقيات دولية جديدة، ثم إنكار تلك الالتزامات القانونية من خلال التورط في تصريحات أخرى ، مما جعل الحسم بتوجيهات النوايا الإثيوبية من الصعوبة بمكان، ومحور الجدل دائما بالنسبة لأثيوبيا هو التوجه الذي يتبناه الفقه القانوني الإثيوبي من الرفض التام لجميع الاتفاقيات الدولية التي ترتب التزاما على أثيوبيا فيما يتعلق باستخدام مياه النيل، وذلك لحجة أن تلك الاتفاقيات قد تمت في عصر القوى الاستعمارية على مقاليد الأمور في القارة الإفريقية.³

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

² د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 378.

³ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وينطلق الموقف الإثيوبي من حقيقة مؤداها أن أثيوبيا تعتبر المصدر الرئيسي لمياه النيل بالنسبة لدول المصب ، حيث تساهم من خلال النيل الأزرق بحوالي 86% من مجموع مياهه، وذلك بفضل غزارة الأمطار الموسمية على أثيوبيا والتي تبلغ أقصاها من أبريل إلى سبتمبر من كل عام حين يضع النيل الأزرق تسعين في المائة من المياه المندفعة عبر الخرطوم وذلك في سنوات الفيضان الطيب، وهو ما يتسبب في فيضان النيل في مصر أيضا¹، كما ترى أثيوبيا أن اتفاقية مياه النيل سنة 1959 هي مجرد اتفاقية بين دولتين فقط من دول حوض النيل وأنها اتفاقية تخص طرفيها فقط، فمثلا في مقابلة صحفية أجراها عبد التواب عبد الحي كاتب كتاب النيل المستقبلي في عام 1973 مع الإمبراطور هيل سلاسي قال له "أن النيل عطية الله لكل الشعوب التي يمر بها ماؤه وإذا احكم استغلال خير هذا النهر العظيم كان عطاء سخيا لتنمية كل المجتمعات على شاطئه ، وهو لا يعرف حدودا وطنية..."²، لهذا فإن على جميع الدول المطلة عليه أن تتكاتف وتفكر في اتفاق لاستثمار الحد الأقصى من خير النهر، أن أثيوبيا تأمل في ملكية النيل بهدف ضبطه لإقامة خزانات وسدود عليه ، أما وزير الدولة الإثيوبي للموارد المائية في ذلك الوقت قال: "الصدق أن اتفاقية مياه النيل اتفاقية ثنائية تخص طرفيها فقط(مصر والسودان)"، وذلك ودلل على ذلك بما سماه منطق مادة الأولى من الأحكام العامة: "عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أي بحث في شؤون المياه النيل مع أي بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين، فإن حكومتي جمهورية السودان ومصر يتفقان على رأي موحد بشأنه بعد دراسته لمعرفة الهيئة الفنية المقصود الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل.³

ويعتبر كتاب "التطلعات الاستعمارية لمصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق" الصادر عام 1979 أشهر المؤلفات الأثيوبية على الإطلاق حول نهر النيل ، حيث قدم فيه مؤلف وتنمية وونديمنيه نيلون الأستاذ بجامعة أديس باب عرضا للموقف الإثيوبي من التنظيم الاتفاقي السابق لحوض النيل ، وقد سجل المؤلف انتقاداته لاتفاقيات مياه النيل كما يلي:

أ بالنسبة للبروتوكول الأنجلو-إيطالي المبرم في 15 أبريل 1891 والذي تعهدت فيه الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أي عمل على عطبرة يكون من شأنه أن يعدل من تدفقه إلى

¹ محمود سمير احمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1991، ص 9.

² عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، ص 113.

³ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

النيل ويوضح المؤلف أن الحكومة الإيطالية -وليس أثيوبيا هي التي تعهدت أمام بريطانيا أما معاهدة 1902 التي أبرمت بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا، فإن بنودها قد عدلت الحدود وخلقت تعهدا ملزما بين الدولتين، إلا أن الإمبراطور منليك قد ألزم نفسه بمقتضى هذا الاتفاق ولم يلزم الحكومة الأثيوبية فيما يتعلق بالفقرة الخاصة بمياه النيل.

ب -يشير إلى أن اتفاقيتا 1891 و 1902 تمت بين ذات سيادة بينما اتفاقية 1906 التي أبرمت بين بريطانيا العظمى -نيابة في السودان وحكومة دولة الكونغو المستقلة ، تمت بين طرفين لا يتمتعان بالحكم الذاتي ، من ثم تعتبر الاتفاقية الأولى والثانية اتفاقيتان دوليتان بينهما لا يمكن اعتبار الثالثة اتفاقية دولية ، حيث أن الدولتين المعنيتين لم تكونان ذات سيادة.

وقد سجل تيلاهون رؤيته الخاصة باتفاقية 1959 بين مصر والسودان فيما يلي:

- 1 - أن التعاون الدولي لا يقبل مقولة الحقوق المكتسبة أو الثابتة لدولة ما في نهر دولي.
- 2 - أن الحكومة الأثيوبية قد أوضحت في مناسبات عديدة لكلا من مصر والسودان عزمها على استخدام حصتها المشروعة من مياه النيل، كما أشارت إلى استعدادها للتفاوض مع جميع الدول النيلية من أجل توزيع عادل لهذه المياه على جميع الدول الواقعة على ضفاف النيل.¹

ولقد أوضح د.زيودي أباتي في المؤتمر الذي نظّمته الجمعية الجغرافية الملكية بالاشتراك مع كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن حول "إعادة تقييم مصادر ومستقبل الطلب على مياه النيل في الفترة الممتدة من 2 إلى 3 ماي 1990" أشار وأوضح خلال المؤتمر موقف بلاده كما يلي:²

أ-أن مصر والسودان لا تساهمان في زيادة إيرادات مياه النيل فهما الدولتان الوحيدتان حتى الآن اللتان تستغلان مياهه بكثافة في مشروعات الري ، ولقد تم اقتسام البلدان بمقتضى اتفاقية 1959، 84مليار متر مكعب من إيرادات النهر فيما أسماه الاستثمار الكامل لمياه النيل دون أن يعنيا بمجرد التشاور مع أثيوبيا وبقية دول أعالي النيل التي تسهم أكبر

¹ د.حسام الإمام، نفس المرجع السابق، ص55-58.

² ندوة نهر النيل (لندن 2-3 ماي 1990) ملف خاص حول أزمة المياه في الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 104، القاهرة، ص 171.

مساهمة من إيرادات النهر، كما قامت مصر ببناء السد العالي دون التشاور مع أثيوبيا أو حتى إخطارها.

ب- من المفارقات أن أثيوبيا التي تسهم بـ 72 مليار متر مكعب أي 86% من مياه النيل لا تستخدم منه أكثر من 6 مليار متر مكعب أي 600 مليون متر مكعب، رغم تعرضها لموجات كاسحة من الجفاف في مناطق متفرقة من أثيوبيا تؤدي إلى حدوث المجاعات بها، ومن ثم فهي ليست ملزمة بقبول القسمة الجائرة بين مصر والسودان، بل لأثيوبيا كل الحق في مياه النيل الجارية بها.

ج- أن دول المنابع الآخر التي يجري النيل في أراضيها وهي (تنزانيا ورواندا وبوروندي وكينيا وأوغندا وزنير وهي الكونغو حاليا) لا تستخدم سوى 05 مليار متر مكعب من مياه النيل بالرغم من أن الحقيقة تقول أن كلا من كينيا وتنزانيا وأوغندا في حاجة إلى مزيد من المياه للأمن الغذائي وري الأراضي، حيث اختتم آباتي كلمته بالدعوة إلى توزيع مياه النيل بالتساوي بين دولة وأنها إذا أرادت إحدى الدول الاستئثار بنصيب أكبر بأنها ولا بد أن ترفع تعويضات مناسبة لدول الحوض الأخرى والتي ستتأثر جراء ذلك.¹

د- وفي نفس المؤتمر السابق ألقى السيد دامنيا من أثيوبيا كلمة حول وجهة نظر دول المنابع تجاه الإطار القانوني لاتفاقيات نهر النيل، حيث أكد أنهم يعتبرون الاتفاقيات التي تمت مع الدول الاستعمارية بشأن تقسيم مياه النيل تعتبر غير ملزمة للدول الجديدة التي انتقلت سواء كانت أثيوبيا، كينيا، أوغندا، وبالتالي يجب اعتبار هذه الاتفاقيات لاغية ولا بد من توقيع اتفاقيات جديدة وعادلة بين دول حوض النيل أساسها أن ليس لدولة المنبع حق مطلق في التصرف بالمنح أو المنع في مياه نهر النيل، ولا لدول المصب حتى مطلق في الاعتراض على مشروعات المياه في دول المنبع.

هـ- يؤكد موقف أثيوبيا من عدم الاعتراف باتفاقيات مياه النيل ما أعلنه الأثيوبيين في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه، والذي انعقد في ماردل بلاتا، بأنهم يرحبون بأي اتفاق لاستغلال مياه النيل مع جيرانهم من دول المصب، ولكن مع عدم وجود هذا الاتفاق فإنهم سيحتفظون لأنفسهم بالحق في تنفيذ خططهم بمعرفتهم.²

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² المرجع نفسه، ص 63-64.

من خلال ما سبق نستنتج أن الموقف الإثيوبي شابه إلى حد كبير الموقف التركي من ناحية المبدأ في مواجهة سوريا والعراق باعتبارها دولة المنبع وربما يكون الاختلاف الوحيد بين تركيا وأثيوبيا، هو أن تركيا لا تعتبر دجلة والفرات من الأنهار الدولية بل من الأنهار العابرة للحدود ، فيما تعترف أثيوبيا بأن نهر النيل من الأنهار الدولية ، كذلك تتبنى تركيا نظرية التوزيع المتوازن للمياه فيما تسعى سوريا والعراق لقسمة هذه المياه ، أما فيما يتعلق بتعزيز الدور الإقليمي ، فإن مواقف تركيا وأثيوبيا متشابهة بحسب أن المياه تشكل احد أهم مكونات القوة ، كما أن المشاريع التي تخطط لها أثيوبيا كما تمت الإشارة له تشابه المشروعات التركية في شمال غرب الأناضول، التي تهدف 14مليار م³ من مياه نهر الفرات ، أي بنسبة 47% وبه ينخفض منسوب من مياه النهر إلى حد أدنى.

الفرع الثاني: موقف الدول الاستوائية من التنظيم الاتفاقي لحوض النيل

حيث تتشابه مواقف كل من كينيا وتنزانيا ويوغندا فيما يتعلق بالاتفاقيات القائمة ، فلم تعترف ثلاثتها باتفاقية عام 1929 بين مصر والإدارة البريطانية استنادا إلى ما يسمى بمبدأ نيريري، والذي برز بعد الاستقلال وهذا المبدأ لا يعترف بالاتفاقيات والمعاهدات السابقة.¹

ويقضي مبدأ نيريري أن اتفاقية 1929 تتعارض مع صفة تلك الدول كدول مستقلة، حيث تقيد من حريتها في إقامة أي مشروعات تنموية على بحيرة فيكتوريا أو روافدها، وأكدت الدول على حقها في استخدام مياه النيل في التنمية باعتبارها دول منابع تسهم في إيراد النهر.

أولا تنزانيا: ترى تنزانيا أن اتفاقية 1929 أبرمتها بريطانيا لهدف الدفاع عن مصالح مصر والسودان، كما أنها تقيد حرية تنزانيا في إقامة أية مشروعات على بحيرة فيكتوريا وروافدها، لذا قامت بتوزيع مذكرة ترفض فيها هذه الاتفاقية ووجهت مذكرة لمصر في هذا الشأن.

أجابت مصر على مذكرة تنزانيا مؤكدة وجهة نظرها باستمرار سريان معاهدة عام 1929 وضرورة الالتزام بها إلى حين الاتفاق على معاهدة أخرى تحل محلها ، كما اقترحت مصر استمرار المباحثات غير رسمية بين خبراء مصر والسودان وكينيا وتنزانيا ويوغندا

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

حسب ما نصت عليه الاتفاقية عام 1929، حيث وجهت مصر المذكرة التنزانية للسودان بمذكرة أخرى مصرية ، ولكن السودان لم يجب على المذكرتين التنزانية والمصرية¹، ولأنه لم يحدث اتفاق على تنظيم جديد يحل محل معاهدة 1929 ، فقد أعلنت تنزانيا من جانب واحد بطلان التزامها بمعاهدة 1929 وذلك في 1964/07/04.²

ثانيا كينيا: أن كينيا من الدول التي يسهم في زيادة مياه النيل بفضل ستة روافد تجري فيها تصب في بحيرة فيكتوريا، ومع ذلك فإن ثلثي أراضي كينيا تعتبر قاحلة أو شبه قاحلة، ومن ثم فإن أي مشروعات تنمية لكينيا يجب أن تتضمن مشروعات نقل المياه واستغلالها في الاصطلاح الزراعي، واتبعت كينيا نفس المبدأ بمجرد استقلالها، وأعطت نفس فترة السماح لمصر (سنتان) للوصول إلى اتفاقية جديدة برضاء الطرفين وهو ما لم يحدث فأنتهى بذلك سريان اتفاقية 1929 من وجهة نظر كينيا في يوم 1965/12/12.

ثالثا أوغندا: وعلى نفس النهج سارت أوغندا وأعلنت يوم استقلالها التزامها بمبدأ نيريري بالنسبة للمعاهدات التي ورثتها أوغندا من الفترة السابقة للاستقلال.

ان حجج الدول النيلية في إنكارها للاتفاقيات السابقة قد تركزت حول فشل التنظيم الاتفاقي عن الوفاء باحتياجاتها من المياه اللازمة لعمليات التنمية فيها رغم أنها دول منابع تسهم في إيراد النهر، وان هذا التنظيم لم يضع نصب عينية سوى مصلحة مصر والسودان. فمثلا تنزانيا ترى أن لديها عدد من المشروعات لاستغلال مياه بحيرة فيكتوريا وروافدها، وأهمها نهر كاجيرا ، ومن هذه المشروعات مشروع تنمية منطقة VAMBERE الجرداء وسط تنزانيا، وهو مشروع قديم كان قد وضعه الخبراء الألمان قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت تنزانيا مستعمرة ألمانية.³

ولقد عبرت كينيا عن موقفها الرسمي من التنظيم الاتفاقي لنهر النيل فيما أعلنه د.ودبيدي أوكيدي أمام مؤتمر لندن عن نهر النيل حيث قال في تنفيذ اتفاقيات مياه النيل فيشير إلى كونها قد وقعت جميعها في غياب دول الحوض وعن طريق المستعمرين ، ومن ثم لا يعتد بها حيث لم تعد تتماشى مع مستلزمات التنمية بدول الحوض، ومن ثم فإن كلا من

¹ د. حسام الإمام، نفس المرجع السابق، ص 68.

² ندوة نهر النيل، المرجع السابق، ص 172.

³ د. محمود سمير احمد، نفس المرجع السابق، ص 76.

تنزانيا وكينيا وأوغندا وأثيوبيا قد أعلنت عن بطلانها، بل أن السودان نفسه أعلن عدم التزامه باتفاقية 1929.¹

كما انتقل أوكيدي إلى التنديد باتفاقية 1959 مشيراً إلى ما استخدمت من الاستغلال الكامل الأمثل لمياه النيل في حين لم توقعها سوى دولتين من مجموع تسع دول نيلية وتلك الدول لم تشترك في المفاوضات التي تمت قبل توقيع الاتفاقية أو أي مفاوضات لاحقة لاستقلالها، وعلى ذلك فإن كينيا يمكنها إقامة مشروعات لاستقلال مياه الأنهر والروافد التي تجري على أرضها قبل أن تصب في بحيرة فيكتوريا.

ومن أمثلة المشروعات التي اقترح تنفيذها في كينيا تحويل مياه بعض روافد بحيرة فيكتوريا لري وادي كيريو خاصة بعد أن أنشأ البرلمان الكيني هيئة مختصة بتنمية وادي كيريو.²

ثالثاً: موقف جمهورية الكونغو -رواندا-بوروندي

تشارك الدول الثلاثة في عضوية منظمة الاندوقو، وتشارك كل من رواندا وبوروندي في منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا، كما تشارك الكونغو مع مصر في إعداد دراسات تتعلق بالربط الكهربائي بينهما تمهيداً لمد الشبكة لأوروبا، كما أنه ليس للدول الثلاثة مواقف مناوئة للحقوق المصرية السودانية في المياه.

كما تتكرر أي منها الاتفاقيات السابقة على الاستقلال³، ولم تشارك بصفة تفاوضية في الجدل السائد بين بقية دول حوض النيل بشأن قسمة المياه، ربما نتج ذلك عن عدم اعتمادها على مياه النيل بصفة أساسية وعدم استقرار الأوضاع السياسية فيها منذ الاستقلال بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية أو البحث في تطوير مشاريع استخدامات المياه والتخلف التنموي.⁴

رغم ذلك فقد شرعت رواندا وبوروندي في عمل مشروعات للري وتوليد الكهرباء على نهر كاجيرا أهم روافد بحيرة فيكتوريا.

¹ د. حسام الإمام، نفس المرجع السابق، ص 70-71-72.

² د. حسام الإمام، نفس المرجع السابق، ص 72.

³ د. فتحي على حسين، مرجع سبق ذكره، ص 87.

⁴ د. سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

هذه المشروعات بالإضافة إلى مشروعات تنزانيا تنقص من دخل البحيرة بنحو 3 مليار³ سنويا.¹

ومن جهة أخرى تقدمت دول شرق إفريقيا بدراسات مشروع البحيرات الاستوائية بمطالبها من مياه النيل حتى عام 2005.

غير أن الدراسات التي أجريت على المشروع من تقارير الخبراء اتضح أن هذه الكميات مبالغ فيها وأنها لا تقوم على أساس سليم وهذه الدول طالبت بأن تدرس مواردها المائية وظروف استغلالها حتى يمكن تحديد مطالبها من مياه النيل على أسس علمية سليمة.

رابعا: موقف ارتريا

أن الموقف الارتري حول مياه نهر النيل لم يتبلور بعد، ربما لأنها استقلت حديثا، حيث انه من المعروف أن نهري القاش وطوكر في شرق السودان ينبعان من المرتفعات الارترية، ويصبان في أراضي السودان ، وهما نهران موسميان يلعبان دورا كبيرا في ري المحاصيل الزراعية شرق السودان، كما أن ارتريا تشارك في اجتماعات وزراء الري السنوية لدول حوض النيل، والمعروف أن علاقتها مع السودان قد توترت منذ عام 1994 لأسباب سياسية إلى درجة وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ونشوب معارك عسكرية على الحدود بين البلدين ، كذلك نشب نزاع حدودي مسلح بين أثيوبيا وارتريا عام 1998.²

الفرع الثالث: موقف دولة المجرى (السودان)-دولة المصب (مصر) من التنظيم

الاتفاقي لحوض النيل

أولا: السودان دولة المجرى

باستقلال السودان عام 1956 سرعان ما تعرضت اتفاقية 1929 لانتقادات عديدة ، واختلفت الاراء بشأنها فذهب البعض إلى أن الطابع السياسي لهذه الاتفاقية أدى ببريطانيا إلى منح مصر حق الاعتراض على المشروعات التي تقوم بها دول أعالي النيل، بينما يرى البعض الآخر أن تلك المعاهدة قد أبرمت في ظروف سياسية جعلت بريطانيا تضحي من اجل مصر، وبالتالي لا يمكن اعتبار اتفاقية 1929 سابقة في القانون الدولي العام. وقد تركزت الاعتراضات السودانية على اتفاقية 1929 فيما يلي:

¹ د. سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² د. فتحي على حسين، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

- 1 جعلت الاتفاقية فرصة السودان في التوسع في زراعة القطن ، وهو من محاصيلها الرئيسية إضافة إلى أنها أطلقت يد مصر في تطوير مشروعاتها المتعلقة بالري ، بينما العكس فيما يخص السودان.
 - 2 أبرمت الاتفاقية بين بريطانيا ومصر لذلك فإن السودان بعد استقلاله ليس ملزماً بقبولها.
 - 3 رفعت مصر حقوقها المكتسبة من 40 مليار متر مكعب عام 1920 إلى 48 مليار متر مكعب عام 1929، وكان ذلك على حساب حقوق السودان المكتسبة.¹
- وبناء على ذلك قام السودان بإلغاء اتفاقية 1929 من جانب واحد ، غير أن المناخ السياسي آنذاك قد حال دون تفاقم التناقضات في هذا الصدد.²
- واستمر الخلاف بشأن هذه الاتفاقية بين مصر والسودان ، ولم تسفر المفاوضات إلى حل وسط ، حتى قيام انقلاب الفريق عبود عام 1958 الذي أعلن أن من أهم أهداف النظام الجديد إعادة العلاقات الطيبة مع مصر وإزالة الفجوة المصطنعة التي أقيمت بين الدولتين وتسوية جميع المسائل العالقة ، وقد تمت المفاوضات من جديد والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية 1959 للاستقلال الكامل لمياه النيل.³
- ورغم انتهاء هذا الخلاف بإبرام اتفاقية 1959 يشير البعض إلى أن العديد من السودانيين يطعنون منذ بضعة سنوات في اتفاقية 1959 ويطالبون بتقسيم جديد لمياه النيل ، وهم يلقون مساندة الاستهان بها من جانب أثيوبيا التي لم تقبل ذلك الاتفاق أو تصدق عليه.
- الآراء الفقهية السودانية الحديثة الصادرة بخصوص التنظيم الاتفاقي لحوض النيل**
- وهي آراء تحاول التوفيق بين الالتزام القانوني والاتفاقيات المبرمة فعلاً وبين ما يستجد من تغيرات في دول الحوض، حيث يبدأ هذا الرأي بالتأكيد أن الإطار القانوني لمياه النيل واضح، وقانوننا ملزم للأطراف المعنية، ولكن على ضوء ما جرى من تغيرات في أحوال دول حوض النيل وما جرى من تطور في الرأي العام العالمي بخصوص المياه ، فإن القوانين المعنية في نظر دول المنابع فقدت شرعيتها وصارت الحاجة ماسة لتقنين جديد يستوعب المستجدات ويكون عادلاً في نظر دول حوض النيل كلها وشعوبها، ويضيف أن

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² د. يحيى عبد المجيد، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية، السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ص 183.

³ يوسف أبونجم، نهر النيل والأم القومي المصري، ص 56.

المعاهدات ملزمة من الناحية القانونية ولكن هناك عوامل جديدة قلصت شرعيتها، ويؤكد أن إغفال تلك العوامل يزيد الغبن في حوض النيل ويباعد الرؤى بين دوله، ويرشح المنطقة للاضطراب وعدم الاستقرار ويجعل كل حديث عن التعاون مجرد كلام. واهم تلك العوامل هي:

1 - في الماضي لم تكن دول منابع النيل تحتاج لمياه النيل ولكن عوامل موضوعية جعلت هذه الدول تحتاج لحصة في مياه النيل، وافترض أن المياه أمر لا يخص دول أعالي النيل لأنها لم تكن في الماضي مهتمة بنصيبها فيه أو محتاجة له، ولذلك فإن أية مطالبة في هذا الصدد إنما هي نوع من المعاكسة لدول أسفل النيل أو التآمر ضدها افتراض غير صحيح ، فالعوامل الجديدة ينبغي أخذها في الحسبان.

2 - تم إعلان دول منابع بوضوح تام تخليها عن الالتزام بتلك الاتفاقيات واستعدادها للتفاوض بشأن اتفاق جديد يرضاه الجميع.¹

ثانياً: مصر دولة المصب

ينطلق موقف مصر من التأكيد على الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية في الحصول على نصيبها من مياه النيل، واحترام الاتفاقيات القائمة ووجوب التشاور في حالة قيام مشاريع جديدة أو مستقبلية انطلاقاً من تلك الاتفاقيات ، وهي تعتبر أن أية محاولة من شأنها الإضرار بمصالح مصر، هي محاولة غير قانونية وتترتب عليها التزامات دولية، كذلك تسعى مصر لتوفير الوسائل الكفيلة بتأمين مياه النيل وإبعادها عن دائرة الصراع بقدر المستطاع ، ويظهر ذلك في سياستها في كثير من الأحيان ، وخير مثال على ذلك انه عندما سعت أثيوبيا لتمويل سد قنشا من قبل بنك التنمية الإفريقي في عام 1980 دون الاتفاق المسبق مع مصر والسودان نتج عن ذلك إيقاف التمويل من قبل البنك.

وترتبط سياسة مصر الخارجية بأمنها المائي كمحور أساسي بالنظر إلى أن مصادره تقع خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة لجميع الأنهار العربية الأساسية، مما يقتضي ضرورة تأمين حصتها بشتى الوسائل، وبالتالي الحفاظ على حياة مصر وأمنها القومي، وتسعى مصر للاستفادة من التعاقد في مناطق السدود والبحيرات والمستنقعات في أعالي النيل في إطار التطوير المشترك لذلك التعاقد، وخير مثال على ذلك مشروع قناة جو كما سبق ذكره والدراسات الخاصة للاستفادة من المستنقعات في نهر الزراف وبحر الغزال

¹ د. حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ونهر السوبات في جنوب السودان، ومصر تتابع عن كث وبدقة جميع الإجراءات التي تتخذها دول الحوض بشأن المياه وربما تميل إلى مبادلة بالطاقة الكهربائية مع أثيوبيا على وجه الخصوص والدخول في مشروعات اقتصادية مشتركة تمهيدا لخلق المصالح الدائمة الكفيلة بإبعاد شبح الصراع على المياه وتقوية الثقة المتبادلة وإبعاد شعور الشك والريبة.¹

والجدير بالذكر أن موقف مصر بشأن مياه النيل يتم التنسيق فيها مع السودان بمقتضى اتفاقية 1959 بواسطة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، لذا فإن أية خلافات سياسية تؤدي إلى الإخلال بهذا التنسيق حتى في أحلك الظروف بالنظر للحساسية المفرطة بالنسبة للدولتين وارتباطه بأمنها القومي وحياة شعبيهما والبيئة لصالح جميع شعوب دول الحوض من خلال 26 مشروعا تتضمنها هذه الخطة.

وقد أبدأت جهات دولية المانحة استعدادها لتمويلها شريطة أن تجمع عليها كل دول الحوض، ولئن كان تجمع الأندكو الذي ضم مصر-السودان- يوغندا- جمهورية الكونغو الديمقراطية- تنزانيا- رواندا- بروندي وإفريقيا الوسطى، وكانت أثيوبيا وكينيا تشتركان فيه كمرقبين قد اقتضته ضرورات وظروف سياسية معينة وضم دولة خارج الحوض هي إفريقيا الوسطى، فيبدو أن هذا سوف لن يؤثر على مساعي دول الحوض العشر سابقا، بالإضافة إلى دولة جنوب السودان حاليا للتعاون نظرا لاختلاف الظروف السياسية وارتباط هذا التعاون بالمؤسسات الدولية المانحة وحاجة هذه الدول لتمويل المشاريع.² ويمكن تلخيص موقف مصر ما عبر عنه وزير الري المصري أمام مجلس الشورى بقوله:

1- أن لنا حقوقا تاريخية مكتسبة من مياه النيل.... ولا بد لنا أن نركز عملنا باتجاه تأصيل هذا الحق وتقنينه وعدم المساس به بأي صورة من الصور.

2- أن من حقنا الحصول على زيادات من إيرادات النهر نتيجة لما يمكن استقطابه من الفوائد الضائعة أو من تنظيم إيرادات النهر.

¹ دنجيب وآخرون، المرجع السابق، ص 328.

² دسامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3- أن قرار مبدأ التشاور عند تنفيذ أي مشروع على نهر النيل هدف يجب أن نحرص على تحقيقه بشتى الطرق والوسائل حتى لا تقوم دول المنبع بتنفيذ ما تشاء من مشروعات تؤثر على موارد النيل الحالية والمستقبلية.

أن مصالح كلا من مصر والسودان (دولتي المجرى والمصب) تبدو متبادلة ظاهريا مع مصالح دول أعالي النيل بصفة عامة، وأثيوبيا التي تمدها بحوالي 85% من مياه النيل على وجه الخصوص، وذلك في ضوء أن كلا من مصر والسودان تتمسكان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل والتي سبق إقرارها، بموجب اتفاقية 1929 وأعيد التأكيد عليها في عام 1959 وتبلغ حوالي 48 مليارم³ سنويا لمصر والسودان 4 مليارم³ في حين يسود التفكير لدى دول المنبع وخاصة أثيوبيا بما فيما تعتبر حقها في استغلال مياه النيل وفقا لاحتياجاتها التنموية ، وترى أن على دول المصب ملاءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدامات دول المنابع، مع ملاحظة أن مثل هذا التفكير يبرز في فترات التوتر وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق أن مصر والسودان هي حقوق استغلال وليس حقوق ملكية أو تصرف.

الفصل الثاني

تمهيد:

حيث نتطرق في هذا الفصل إلى كيفية وطريقة التعاون والاستغلال المشترك لحوض النيل ونعالج هذا في مبحثين كل مبحث مقسم إلى مطلبين.

أما عن المبحث الأول فيكون في جهود التعاون والمشاكل التي تعيق دول حوض النيل

المطلب الأول: الجهود المبذولة بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق دول حوض النيل

والمبحث الثاني سيكون فيه كالتالي الحلول المحتملة ومستقبل العلاقات بين دول حوض النيل وهو مقسم إلى مطلبين

المطلب الأول الحلول المحتملة

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين دول حوض النيل

المبحث الأول: جهود التعاون والمشاكل التي تعيق دول حوض النيل

لقد اتسمت علاقات التعاون الجماعي بين دول حوض النيل ولمدة طويلة جدًا بمبادرات دبلوماسية وسياسية فاشلة ، ونظرات شك وريبة متبادلة بين الدول بعضها وتوتر عظيم فيها مما أدى في نهاية الأمر إلى عدم وجود تعاون حقيقي.

وكان من أبرز أسباب وملامح التوتر، الصراع الدفين بخصوص اختلاف الرؤى بين دول المنبع ودول المصب فالأولى تسعى لفرض سيطرتها الشاملة على مجرى النهر بأكمله باعتبارها في موقع القوة نظرا لكونها تغذي نهر النيل بمعظم مياهها ، وتهدف إلى الاستغلال الكامل لكل قطرة مياه لمصلحتها دون اعتبار للآخرين.

بينما تتمسك دول المصب بمبدأ الاستخدام العادل والمعقول وعدم الإضرار كما تتمسك أيضا بأولوية الحقوق التاريخية والاستخدامات السابقة.

وقد كانت هناك مجموعة من الأسباب والعوامل الأخرى التي عطلت التعاون المشترك والجماعي بين جميع دول حوض النيل وجعلته مقصورا على أشكال ثنائية أو إقليمية محدودة، غير أن ذلك الصراع هو في الحقيقة المحور الرئيسي الذي تنور من خلاله عدة أسباب وعوامل أخرى.

ولكن نمو الوعي بضرورة طرح سبل الخلاف أو النزاع جانبا وتغليب لغة العقل والمنطق والتي تذهب في علو ووضوح إلى ضرورة الالتحام والاتفاق بين دول حوض النيل من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من مياهه ، بل وزيادة لتلك الموارد أيضا، خاصة في ظل التعداد السكاني الرهيب لدول حوض النيل ومنها مصر التي يزيد تعداد سكانها بمعدل مليون نسمة كل تسعة أشهر⁽¹⁾.

وكذلك سوء استخدام الأفراد للمياه مما يفضي إلى فقد كميات كبيرة منها ورجعت وسائل الزراعة وأساليبها والتي تستهلك هي الأخرى كميات لا حصر لها من المياه الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأن أزمة المياه في حوض النيل ليست في حقيقتها أزمة كمية بقدر ما هي أزمة استخدام معظم هذه الكمية في الزراعة وهذا جعل التعاون المشترك الجماعي ضرورة ملحة لا مفر منها لتحقيق الاستفادة القصوى الممكنة للدول من خلال تبادل الخبرات الفنية والمعونات الاقتصادية اللازمة لإقامة التنمية المستدامة لنهر النيل من

(1) د. إيمان فريد الديب، مرجع سبق ذكره، ص 358.

مشروعات فالانعزال بالنسبة لهذه الدول هو الطريق إلى التخلف والفقر، أما التفتح وحسن الجوار فهو الطريق إلى النمو والنهوض والتقدم وسنتناول هذا في المطالبين التاليين ففي.

المطلب الأول: الجهود المبذولة بين دول حوض النيل

وسيتم تقسيمها إلى فرعين

المطلب الأول: الجهود المبذولة بين دول حوض النيل⁽¹⁾

الفرع الأول: الجهود المبذولة سابقا بين دول حوض النيل:

يعتبر التحرك الحقيقي باتجاه التعاون بصفة عامة بين دول حوض النيل على تشكيل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة (P.J.T.C) بمقتضى اتفاقية سنة 1959 بين مصر والسودان فقد أدى تضافر عوامل أهمها التوتر السياسي وانعدام الثقة في العلاقات بين دول حوض النيل إلى تأخر خطوة التعاون المشترك لمدة طويلة ثم تطورها ببطء شديد بعد ظهورها إلى حيز الوجود فقد بدأت أول خطوات التعاون المشترك في منتصف الستينيات تقريبا وكان أبرز أوجه ذلك التعاون ما يلي:

أولاً: مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية (هيدرومت):⁽²⁾

ويعتبر أول مشروع تعاون مشترك بين بعض دول حوض النيل وقد كان السبب الرئيسي لميلاده ارتفاعا مفاجئا غير مسبوق لمستوى مياه بحيرة فيكتوريا ابتداء من نوفمبر سنة 1961 حتى وصل ذروته في ماي 1964 ببلوغه حوالي مترين ونصف متر مما أدى إلى غمر شواطئ من البحيرة في أوغندا وتنزانيا وكينيا، متجه إلى ضرورة إجراء دراسات فنية شاملة لحوض بحيرات الاستوائية وقامت بدعوة كل من مصر والسودان للاهتمام للمشروع وبعد دراسة، أبدت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المسائل واعتماد رأي موحد للدولتين.

وأبدت في تقريرها أن هذا المشروع يمثل نقطة انطلاق جديدة في صفحة التعاون بين دول النيل الخمس المشتركة لأنه سيزيل قدراً كبيراً من التشويش والظلام بخصوص منطقة البحيرات الاستوائية مما يساعد على إمكانية رسم سياسات تخزين ومحافظة على المياه وهو ما يمكن من تلبية المطالب والاستجابات المائية لدول النيل⁽³⁾.

(1) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره-ص(387-388).

(2) فيصل عبد الرحمن علي طه-مرجع سبق ذكره-ص(162-175).

(3) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره-ص(388-389).

وقد كانت دول شرق إفريقيا قد تقدمت في وقت سابق سنة 1961 إلى الأمم المتحدة بمشروع إجراء الدراسات الهيدرولوجية والهيدرولومترولوجية لحوض بحيرة فيكتوريا طلباً للمساعدة وتم بالفعل دراسة من جانب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WNO) فضلاً عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وتبنت تلك المنظمات إلى جدوى المشروع وأهمية وامتداده ليشمل كل حوض البحيرات الاستوائية بأكمله ومن ثم شاملاً بحيرة فيكتوريا وكيوجا ألبرت وهي مساحة تبلغ حوالي 411000 كلم² ولقد كانت لمشروع الهيروست أهداف فمن بينها:

- هو جمع ودراسة البيانات المائية والهيدرولومترولوجية (المناخية) لمستجمعات مياه بحيرات فيكتوريا وألبرت وكيوجا من أجل دراسة الميزان المائي لأعالي نهر النيل، بغية تسيير وضع خطط للحفاظ على المياه⁽¹⁾ وتنميتها ووضع أسس تخزين سليمة لضبط استخدام مياه النيل والوفاء بالاحتياجات المائية لدولة وتحقيقاً لهذا الهدف تضمن المشروع ما يلي:

- إنشاء محطات رصد جديدة لجمع البيانات الهيدرولومترولوجية وتسجيل مناسب مياه البحيرات ، مع رفع مستوى بعض محطات الرصد القائمة الموجودة فعلاً لتكوين شبكة رصد كاملة.

- بحث واقتراح أساليب جديدة بهدف تحليل العوامل الطبيعية التي تدخل في تكوين الميزان المائي للبحيرات.

- تحليل وتقييم جميع العناصر الهيدرولوجية والهيدرولومترولوجية المتعلقة بتنظيم مياه البحيرات في مجملها وكذلك الأنهار المغذية لها.

- إقامة سبع مستجمعات مائية قياسية صغيرة لدراسة العلاقة بين المطر والتصرفات الناتجة منها لتطبيقها على أجزاء مستجمعات مائية أخرى.

وقد حقق المشروع نجاحاً كبيراً وملحوظاً إبان المرحلة الأولى له من سنة 1967 حتى سنة 1972 فقد تم خلالها إنشاء أكثر من خمسين محطة رصد هيدرولوجية وحوالي 25 محطة هيدرولومترولوجية ، وحوالي اثني عشر محطة لقياس مستوى البحيرات وأكثر من محطة عادية لقياس الأمطار كما تم تحديث وصيانة عدة محطات رصد فعلاً وتزويدها

(1) د/ إيمان فريد الديب- نفس المرجع السابق ص(389-390).

بجميع المعدات الفنية اللازمة ، ولقد تم إتمام جميع الأعمال البحث والتحليل المكلفة بها اللجنة القائمة على تنفيذ المشروع لتحقيق بذلك نجاحاً ملحوظاً ونقلة كبيرة وعميقة في مستوى علاقات التعاون بين دول حوض النيل عموماً والخروج بتا من دائرة التوتر السياسي.

ثانياً: مجموعة الأندوجو:

1-نشأتها:

تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر إقليمي يضم دول حوض النيل حيث انعقد المؤتمر التأسيسي الخامس الأول لدول حوض النيل في الخرطوم من الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر 1984 وذلك بناءً على دعوة من وزير الخارجية السوداني وقد ضم اجتماع وزراء الخارجية كل من مصر وأوغندا وزئير سابقاً وجمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى ، حيث كان الهدف من المؤتمر إعطاء المشاركين الفرصة لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك وذلك في سبيل البحث عن أفضل السبل لتحقيق استقرار ورفاهية الشعوب الدول الخمس وفي سبيل ترقية التعاون بين هذه الدول على المستوى الإقليمي بما يوافق روح خطة العمل التي أقرتها القمة الإفريقية في لاجوس وفي المؤتمر الثاني الذي انعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو من 3 إلى 4 سبتمبر 1984 قرر الحاضرون إطلاق اسم مجموعة الأندوجو وهي تعني الأخوة باللغة السواحيلية على اجتماعاتهم الدورية وبذلك يعتبر الأندوجو أولى محاولة لإقامة تنظيم إقليمي يضم دول حوض النيل تحت مظلته⁽¹⁾.

(ب)أهداف المجموعة:

ويتمثل الهدف الأساسي لمجموعة الأندوجو في أنها تسهم كمنتدى لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء ، وأن تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول من خلال التعاون الإقليمي كما أن هناك هدف آخر للمجموعة يتمثل في أن تنبه شعوب تلك الدول إلى أهمية موارد مياه النيل وإلى ضرورة تنميتها وحسن إدارتها⁽²⁾.

(1) وزارة الخارجية المصرية الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال اثني عشر عاما البيانات المشتركة لاجتماعات مجموعة الأندوجو لدول حوض النيل، القاهرة، 1989، ص433.

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص126.

ج) تشكيل مجموعة الأندوجو:

بدأت المجموعة (الأندوجو) في عام 1983 بمشاركة خمس دول فقط هي مصر وأوغندا والكونغو والسودان وجمهورية إفريقيا رغم أن الأخيرة دولة غير نيلية ،وفي المؤتمر الثاني للمجموعة في كينشاسا سبتمبر 1984 شاركت رواندا بصفة مراقب في المؤتمر الثالث بالقاهرة وفي الاجتماع الرابع للمجموعة بكنشاسا ماي 1987 شاركت رواندا وبوروندي بصفة مراقب ثم تحولت رواندا إلى عضو كامل في الاجتماع الخامس بالقاهرة 1988 في حين بقيت بوروندي وتنزانيا بصفة مراقب، وفي المؤتمر السادس انعقد في أديس أبابا فيفري 1990 شهد تشكيل المجموعة توسعا بعد تحول عضوية بوروندي إلى دولة كاملة العضوية، ورغم عدم مشاركة أثيوبيا في اجتماعات المجموعة الأولى إلا أن وزير خارجيتها قد أكد للاجتماع السابع للمجموعة في أديس أبابا 1991 أن عدم مشاركتهم ترجع لبعض التعقيدات الإدارية وأنهم قد تعدوا مرحلة التفكير في المشاركة في أعمال المجموعة وأنهم يؤيدون كل توصيات الاجتماع وتم تضمين ذلك في تقرير المجموعة وظهر البيان الختامي الصادر عن الاجتماع ، وقد شهد هذا الاجتماع مشاركة كينيا على المستوى الوزاري مما اعتبر إثراء لعمل المجموعة حيث أصبحت تشارك فيه كل دول حوض النيل⁽¹⁾.

د) أداء المجموعة:

بناء على دعوة دول المجموعة والتي تكررت أكثر من مرة ، أوفد برنامج الأمم المتحدة للتنمية بغشتين إلى دول الأندوجو في حوض النيل خلال عام 1989 لدراسة⁽²⁾ إمكانيات تنمية التعاون المشترك بين دول حوض النيل

1/ البعثة التمهيدية زارت بعض دول تجمع الأندوجو لمدة شهر خلال الفترة بين 2/16 وضمت السفير دول مارك هنري والسيدة قاتيلانا اندروسون وقد قدمت تلك البعثة تقريراً اشتمل على أسس لدراسة شاملة للوضع الاقتصادي ولقي لخطة البنية الأساسية طويلة المدى (25سنة) بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات كالطرق والاتصالات.

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص126-127.

(2) د/ منير زهران -الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل/ مجلة الشباب الدولية، عدد 99 جانفي 1990 القاهرة، ص170.

2/ بعثة تقصي الحقائق: ضمت تسعة خبراء من برنامج الأمم المتحدة للتنمية برئاسة فيبر في مجال التخطيط الموارد المائية حيث أن تلك البعثة قدمت تقريراً اقترح إطاراً للتعاون الإقليمي بين دول الحوض وقد قدمت البعثة تقريرين مفصلين وأهم معالم برنامج البعثتين ما يلي:

1- السعي لتعبئة موارد مالية إضافية واستثمارات إضافية لمجابهة مشاكل مضاعفة عدد السكان في حوض النيل في الـ 25 سنة القادمة وتدفق المهاجرين المنتظر من الريف إلى المدن وأثار الانفجار السكاني بما يعني توفير الغذاء والموارد التموينية في دول حوض النيل.

2- تلافى الازدواجية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وإعطاء الأولوية لتنفيذ وتوسيع المشروعات الموجودة فعلاً.

3- ضرورة التغلب على الآثار السلبية للتصحر وعملية إزالة الغابات واستخدام الكيماويات في الزراعة والصناعة ونفاياتها⁽¹⁾.

ملاحظات حول مجموعة الأندوجو:

أ) يلاحظ أن المجموعة (الأندوجو) قد شملت بين أعضائها جمهورية إفريقيا الوسطى وطبقاً للتحديد الجغرافي فإنها ليست من دول حوض النيل وكان الأولى دعوة الصومال وجيبوتي ولو في صورة عضو منتسب وحتى تكتمل عضويتها ، حيث أن بعض أنهار الهضبة الاستوائية تنحدر نحو الشرق والجنوب الشرقي في الصومال (نهر جوبا) وجيبوتي تطل على بحيرة (سل الأثيوبية) وهو ما دفع البعض إلى القول أن الأندوجو كان مجرد تجمع للعلاقات العامة⁽²⁾.

ب) كان الأندوجو مجرد منتدى سياسي وليس تنظيمًا إقليميًا اقتصاديًا كما أنه رغم اتجاه المجموعة إلى أن تصبح منظمة إقليمية تشمل دول حوض النيل فقد عانت المجموعة من مشكلة الفراغ المؤسسي والتي أكدت خطة لاجوس على ضرورة تجاوزها كأساس لترسيخ التنظيم الإقليمي⁽³⁾.

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 127-128-129.

(2) د/ عبد المالك عودة، التعاون الإقليمي في القرن الإفريقي وحوض النيل، مجلة السياسة الدولية، عدد 104، سنة 1993، بدون طبعة.

(3) د/ عبد المالك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.

من أهم المعوقات التي واجهت المجموعة افتقارها إلى دبلوماسية القمة وهي الأقدر على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسي نظراً لتركز صنع القرار واتخاذها في أيديهم كما كان هناك نقص الإمكانيات المالية اللازمة لإتمام المشروعات المقترحة وأيضاً عدم التقارب في التركيب السكاني، اللغوي، التاريخي والثقافي وحتى وإن كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلغة مشتركة إلا أن مصر والسودان تستخدمان اللغة العربية .

وقد كانت فكرة الأندوجو لا تهدف إلى التعاون في مجال المياه فقط ولكن من أجل التعاون الاقتصادي الكامل في جميع الميادين⁽¹⁾.

ورغم ذلك حققت المجموعة بعض النتائج التي يمكن أن تشكل خبرة لدى دول الحوض في المستقبل.

1- اشتراك الأمم المتحدة يضمنت جيدة خبرة موضوعية الدراسات والاقتراحات المقدمة، وبها يطمئن مؤسسات التمويل الدولية على مساهمتها في تلك المشاريع كما يضيف عليها طابع الجدية والدولية⁽²⁾.

إن مشروع الربط الكهربائي بين الكونغو ومصر ليس مشروعاً خيالياً بل إنه يتم تنفيذه بين الكونغو وجنوب إفريقيا ، ويتم أيضاً بين دول إفريقية عديدة ولكن العوامل السياسية الكثيرة أدت إلى تجميد نشاط الأندوجو الذي تزد فترة وجوده هي 10 سنوات.

ولعل ذلك هو ما هو هذا البعض إلى دعوة السياسة المصرية إلى أخذ المبادرة ونقل موضوع التعاون من الأندوجو وهو تجمع تطوعي إستشاري أدى دوره التمهيدي إلى إطار الدعوة لعقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول وقيادتها العليا للتوصل إلى اتفاق سياسي يكون البداية لتعاون حقيقي والواقع أن أهم الملاحظات بالنسبة لمجموعة الأندوجو هي افتقار أرادات السياسية لمجموعة دوله ولولا ذلك لتم تعزيز المكاسب التي كان قد جناها خلال اجتماعاته⁽³⁾.

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص132.

(2) د/ علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية، تجاه مياه نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة أبريل 1991، عدد 104، ص129.

(3) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص133.

ثالثاً: لجنة التعاون الفني لتعزيز التنمية والحماية البيئية لحوض النيل (مشروع التكونايل):

أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لمجلس وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل في كمبالا ديسمبر 1992 تقرر تحويل مشروع البحيرات الاستوائية (مشروع الدراسات الهيدرولوجية) إلى مشروع للتعاون الفني للتنمية والحماية البيئية لحوض النيل (التكونايل) ، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين دول حوض النيل من خلال تطوير هذا المشروع إلى إطار مؤسسي تعاوني يضم جميع دول الحوض. وفي الاجتماع الأول للجنة الفنية (تكونايل) سنة 1993 المنعقد في كمبالا تم وضع خطة لتنفيذ قرار التحويل ويعتبر عام 1993 بداية مباشرة التكونايل لأعماله ثم انعقاد الاجتماع الوزاري الثاني لدول الحوض بالقاهرة سنة جانفي 1994 للإطلاع على أنشطة التكونايل الفنية والخاصة باستكمال نقل النموذج الرياضي والمجلدات الهيدرولوجية ووثائق المشروعات التي أعدت لطلب التمويل وإعداد أطلس النيل ووافق الاجتماع على الهيكل التنظيمي للتكونايل وشروط التعيين كما أجاز خطة العمل والميزانية لعام 1994.

أ) تشكيل لجنة التعاون الفني لحوض النيل (مشروع التكونايل):

وافقت كل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير (الكونغو) ورواندا على العضوية الكاملة بينما اكتفت كل من رواندا وكينيا وأثيوبيا لاشتراك كعضو مراقب وفي الاجتماع الثالث للجنة الفنية في عنيتيبي ، أوغندا.

تم تحديد مدير المشروع وتسلمه لأعبائه وتقرر توزيع المعدات على المكاتب الإقليمية واتخذ قرار بالبدء في تأهيل مباني رئاسة المشروع في عنيتيبي (1).

ب) تمويل مشروع التكونايل: قرر الاجتماع الوزاري الثالث في أورشا (تنزانيا) في فيفري 1995 أن تساهم كل الدول في تمويل الموارد وفي الحصول على التمويل من المانحين وفي الاجتماع الدوري السادس للجنة الفنية (عنيتيبي) في يونيو 1995 تم عقد اجتماع مع المانحين ومنظمات التمويل الدولية الذين أبدوا استعدادهم لتمويل خطة العمل ، وتقرر إعداد وثائق مفصلة لمشروعات خطة العمل بواسطة خبراء دول المشروع لعرضها على المانحين وتقرر الاتصال بالبنك الدولي للقيام بالدور القيادي للتنسيق بين المنظمات المانحة

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

لتمويل مشروعات خطة عمل حوض النيل، وهي 22 مشروعاً يتكلف مائة مليون دولار بما في ذلك مشروع الإطار التعاوني لدول حوض النيل⁽¹⁾.

وفي الاجتماع الوزاري الثالث في أروشا (تنزانيا) في فبراير 1995 وافق الاجتماع على تمديد فترة المشروع لمدة ثلاث سنوات بدءاً من يناير 1996 وحتى ديسمبر 1998 وتم تحديد أولويات للعمل هي كالتالي:

- التدعيم المؤسسي والعون الفني للتكونايل ولدول حوض النيل
- تقييم احتياجات التدريب.
- إنشاء قاعدة المعلومات.

تحديد المشروعات التي يمكن أن تكون مشتركة بين عدد من دول حوض النيل إعداد الخطط القطرية الشاملة لاستغلال الموارد المائية.

الشروع في إعداد التنظيم المؤسسي التعاوني بين دول حوض النيل كما تقرر تكوين لجنة خبراء من 3 أعضاء لكل دولة نيلية للتقدم بتوصيات حول إنشاء الإطار التعاوني لدول حوض النيل...الخ⁽²⁾.

ج) ملاحظات حول لجنة التعاون الفني لتعزيز التنمية في حوض نهر النيل والحفاظ على بيئته (التيكونيل):

لا يعتبر التكونايل في حد ذاته منظمة نهريّة ولكن يمكن اعتباره مرحلة انتقالية لتطوير مشروعات الدراسات الهيدرولوجية وهو المشروع الوحيد الذي جمع تحت مظلته جميع دول حوض النيل إلى إطار تعاوني مؤسسي لدول حوض النيل⁽³⁾ وقام بتنشيط التعاون وبناء بين دول حوض النيل، وعقد لقاءات غير رسمية اشتملت على تبادل وجهات النظر والآراء بين دول حوض النيل بخصوص توسيع دائرة التعاون المشترك لتنمية وحسن إدارة موارد نهر النيل، وجرى الأمر على انعقاد المؤتمرات بعدد الاجتماعات الوزارية لمجموعة التكونايل وقد بدأ انعقاد تلك المؤتمرات من سنة 1994 في أسوان واستمرت حتى عشرة سنوات فكان آخرها سنة 2002 بنairobi بكينيا وقد أتاح هذه المؤتمرات فرصة كبيرة ومثمرة للقاء الخبراء المياه في دول حوض النيل ومناقشة السياسات

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 136-137.

(2) الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، الدورة 38 الاجتماع الأول فبراير 1998، ص 34.

(3) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الوطنية لإرادة تلك الدول لمياها ومحاولة التنسيق بينها وتبادل الخبرات والمعلومات للوصول إلى أفضل وسيلة وآلية لتعاون الدول على تنمية موارد النيل. ولقد حققت مؤتمرات النيل لسنة 2002 نجاحا ملحوظا ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها أنها لم يكن لها أي طابع سياسي فهي ملتقى غير رسمي وبعيد كل البعد عن الحسابات السياسية المعقدة لدول حوض النيل لذوي الخبرة والقائمين على شؤون الموارد فيها يتنافسون عبرها في التحديات التي تواجههم في استخدامهم لمواردهم المائية وخططهم الوطنية بخصوصها، ويحاولون الوصول إلى آلية منسقة بين مختلف هذه الخطط⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الجهود المبذولة حاليا بين دول حوض النيل:

تتصدر جهود التعاون القائمة حاليا بين دول حوض النيل على مشروع D03 والمتعلق بوضع إطار التعاون القانوني والمؤسسي لدول حوض النيل ، وهو بذلك يعدّ أهم خطوات التعاون التي تهدف إلى تأسيس كيان قانوني يشمل جميع دول حوض النيل ويحقق بينها التوازن المؤدي لتحقيق الاستخدام العادل والمعقول وكذلك مبادرة (حوض النيل) والتي تعتبر بالفعل جهداً عملاقاً وصورة بارزة ومتميزة من صور التعاون بين دول حوض النيل وهي إحدى أدوات تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع موارد حوض النيل وأن صورتي التعاون السابقتين (مشروع D03 ومبادرة حوض النيل) هما حلقتان في سلسلة واحدة تخدم إحداهما الأخرى فمثلا مشروع الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل يضع القواعد والمبادئ القانونية التي تكفل لكل دولة من دول الحوض نصيبها العادل والمعقول من مياه النيل ولا يعني بالضرورة أنصبة متساوية تماما بينها وإنما يخضع الأمر لعدة معايير واعتبارات ستناولها بالتفصيل، أما مشروعات مبادرة حوض النيل فتتمثل في الأداة التنفيذية الواقعية والملموسة لتحقيق هذا الهدف بما يضمن في نهاية الأمر لتحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة لحوض النيل وتنميتها في ذات الوقت وبناء على ما سبق ذكره سنتطرق إلى هذا في كالتالي: (2).

أولاً: الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل مشروع (D3):

لقد كان من بين المشروعات التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدعوة من مجموعة التكنونيل مشروع D3 وينطوي على وضع الإطار القانوني والمؤسسي العام

(1) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره-ص396.

(2) المرجع نفسه، ص398.

للمبادئ التي تحكم تعاون دول حوض النيل فيما يتعلق باستخدام مياهه على نحو ينتهي على المدى البعيد إلى تحديد الأنصبة العادلة والمعقولة لكل واحدة منها بما يضمن الاستخدام الأمثل لمياه النيل لصالح جميع دوله وشعوبها وقد تم توقيع الاتفاق المتعلق بالمشروع في أكتوبر سنة 1995 تاروشا بتتنزانيا واتفق وزراء الموارد مائية لدول حوض النيل على تشكيل مجموعة من الخبراء في مختلف التخصصات وخصوصا القانونية والهندسية بواقع ثلاثة خبراء لكل دولة منها على أن تكون مهمة لجنة الخبراء تحديد الطريقة والأنشطة التي يمكن من خلالها تعيين الحقوق العادلة والمعقولة باستخدام كل دولة من دول الحوض لمياهها وتقديم التوصية بخصوص⁽¹⁾.

وذلك من خلال الأطر المؤسسية لأنهار دولية أخرى واختيار ما يصلح منها التطبيق على نهر النيل وحصر جميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي واختيار ما يمكن تطبيقه بالإضافة إلى حصر جميع الاتفاقيات الدولية للأنهار الدولية سواء ما كان في إطار دول حوض النيل أو غيرها والاستفادة منها وكذلك تجميع كل البيانات المناخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها للوقوف على الاستخدامات الحالية لدول حوض النيل والاحتياجات المستقبلية لها مع حصر الموارد المالية المتاحة لكل دولة منها في مواجهة هذه الاحتياجات وقد بدأت لجنة الخبراء عملها في يناير سنة 1998 وشكلت لذلك فريقين دراسة وبحث يضم كل واحد منهما عضوين من كل دولة.⁽²⁾

• الأول يضطلع بالنواحي القانونية والمؤسسية.

• الثاني يضطلع بالنواحي الفنية والمعلوماتية .

وقد قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة U.N.D.P بتمويل المشروع واشتركت فيه جميع دول حوض النيل باستثناء اريتيريا التي قاطعته منذ بدايته ، ويلاحظ أنه انعقدت عدة لقاءات لمجموعة الخبراء منذ توقيع وثيقة المشروع⁽³⁾. وقد قدمت الدول المشاركة باستثناء أثيوبيا تقاريرها المتعلقة بالجانبين الفني والقانوني للمشروع واستنادا إلى هذه التقارير وبعد دراستها من جانب فريقين الدراسة اللذين شكلتهما اللجنة ، وتم إعداد

(1) د/ صلاح الديب عامر ود/ محمد ناصر عزت "الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول حوض النيل ورقة مقدمة أثناء ورشة العمل الوطنية في مجال القانون الدولي للمياه-مشروع الفاو -القاهرة (13-15) مارس 2002.

(2) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره، ص399.

(3) د/ صلاح الديب عامر ود/ محمد ناصر عزت، نفس المرجع السابق، ص4.

التصور النهائي للإطار القانوني والمؤسسي لطرحه على لجنة الخبراء وقد تم عرض المشروع على لجنة مجلس وزراء دول حوض النيل NileCom في اجتماعه العادي بالخرطوم سنة 2000 وقد قرر وجود بعض المسائل التي تتطلب مزيداً من التفاوض والتشاور بخصوصها وبناء على ذلك قرر المجلس تشكيل لجنة انتقالية لتقوم بتحضير مسودة للإطار التعاوني ولتقوم لجنة تفاوضية لاحقة بدراسة بهدف الوصول إلى تقريب وجهات النظر بين دول الحوض لوضع الإطار القانوني في صورتها النهائية المرجوة. وقد تم تشكيل اللجنة الانتقالية transitionnel comité في جانفي سنة 2001 الواقع عضوين لكل دولة من دول مبادرة حوض النيل التي وعقد لقاءين

* اللقاء الأول بالقاهرة في ماي سنة 2001

* اللقاء الثاني في أوت سنة 2001 بمقر سكرتارية مبادرة حوض النيل بعنتيبي وفي فيفري سنة 2002 قامت اللجنة الانتقالية بتقديم تقريرها إلى المجلس في لقائه التاسع بالقاهرة وبناء عليه أوصى المجلس بضرورة تشكيل اللجنة التفاوضية Negotiating committe وقد شكلت فعلاً في 9 ديسمبر 2003 من أجل الاتفاق على الشكل النهائي للإطار التعاوني (القانون والمؤسسي) لدول حوض النيل⁽¹⁾.

ثانياً: مبادرة حوض النيل:

مما لا شك فيه أن مبادرة حوض النيل تعتبر سبقاً تاريخياً وانطلاقاً حقيقياً لدول الحوض نحو دعم أواصر التعاون والعمل الجماعي وتحقيق التنمية المستدامة لحوض النيل⁽²⁾ حيث أنه بعد انتهاء المدة الرسمية المحددة لتجمع التيكونايل من ديسمبر 1998 والذي اشتمل على التعاون في الجانب الفني نشأ لدى دول حوض النيل الشعور بالحاجة الملحة لتطوير التعاون الجماعي (الإقليمي) المشترك بينها وبعد سلسلة من المباحثات قسم التوصل إلى مبادرة حوض النيل NBI في جنيف في 22 فيفري سنة 1999 باعتبارها ترتيباً انتقالياً ضرورياً حتى يتم الانتهاء من الإطار القانوني والتعاوني الدائم وقد تم تدشينها في اجتماع وزراء مياه حوض النيل بالكونغو في أغسطس 2000.

(1) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره، ص400.

(2) د/ حسام الإمام-مرجع سبق ذكره، ص465.

أ) أهداف مبادرة حوض النيل:

ترنو مبادرة حوض النيل التي تضم جميع دول حوض النيل باستثناء (أريتيريا) المتحفظة دوما منذ استقلالها بصفة مراقب في كل صور تعاون دول الحوض إلى تحقيق عدة أهداف هي:

1- تنمية المصادر المائية لحوض النيل تنمية مستدامة وبطريقة عادلة لتأمين الرخاء والأمن والسلام لكل شعوبه.

2- ضمان كفاءة إدارة المياه والاستخدام الأمثل لمواردها.

3- ضمان تحقيق التعاون والعمل المشترك بين دول الحوض بغية تحقيق المصلحة للجميع

4- استهداف إبادة الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي.

5- ضمان الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

الهيكل التنظيمي لمبادرة حوض النيل: تتكون مبادرة حوض النيل من ثلاثة أجهزة هي:

1- المجلس الوزاري: وهو أعلى جهاز اتخاذ القرار فيها ويضم وزراء الموارد ⁽¹⁾ المائية لدول حوض النيل وتتناوب الدول الأعضاء رئاسته سنويا

2- لجنة استشارية فنية: وهي تتولى مساعدة المجلس وتضم كل الدول الأعضاء يمثل

كلا منها عضوان دائمان وكان أول اجتماع لها بدار السلام بتنزانيا من 13 حتى 16 يوليو سنة 1998 والرئاسة تتداول كذلك سنويا بين الدول الأعضاء.

3- سكرتارية دائمة: مقرها عنيتبي بأوغندا وهو كان مقر التيكونيل وقد بدأت السكرتارية

عملها رسميا في 3 سبتمبر سنة 1993 وتعد المهمة الرئيسية للسكرتارية هي تقديم

الخدمات الإدارية للمجلس وللجنة الاستشارية الفنية وكذلك للمشروعات كلما كان ذلك

ممكنا.

ج) إستراتيجية العمل بمبادرة حوض النيل:

تقوم إستراتيجية العمل بمبادرة حوض النيل على محورين أساسيين هما:

* المحور الأول : مشروعات الرؤية المشتركة: وهي تشمل حوض النيل بأكمله وتشمل ما يلي من مشروعات:

1- التدريب التطبيقي ورفع الكفاءة المؤسسية

(1) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره، ص403.

2-بناء الثقة ومشاركة المنتفعين بالمشروعات (أي شعوب حوض النيل)

3-تجارة الطاقة الإقليمية في حوض النيل

4-التعاون الاقتصادي والاجتماعي واقتسام المنافع

5-العمل البيئي العابر للحدود

6-رفع كفاءة استخدام المياه في المشروعات الزراعية.

7-إدارة الموارد المائية.

*المحور الثاني: يشمل مشروعات الأحواض الفرعية: (1)

أ)برنامج عمل النيل الشرقي: ويضم أثيوبيا ومصر والسودان وتشمل المشروعات الآتية:

1-النموذج الرياضي التخطيطي للنيل الشرقي.

2-دراسة المصادر المائية المتعددة لأغراض الحوضي نهر (البارو والأكوبو)

3-إدارة الفيضانات العالية وفترات الجفاف باستخدام الإنذار المبكر

د) تمويل مشروعات مبادرة حوض النيل:

تعتبر دول حوض النيل من أفقر دول العالم وسبب ضعف اقتصادياتها وقلة مواردها

المالية ، فهي ليست قادرة على القيام بكثير من المشروعات التنموية التي تتكلف تمويلا

ضخما ولذلك فقد بذلت دول حوض النيل كافة جهودها لحشد إسهامات جهات التمويل

الدولية وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل وتفعيل المشروعات التي تضمنها

برنامج الرؤيا المشتركة وبرنامج الأحواض الفرعية وفي عام 1995 وفور إعداد خطة

العمل ،تقدم مجلي وزراء دول حوض النيل بطلب إلى البنك الدولي حتى يتخذ دورا في

تنسيق الدعم اللازم لتمويل وتنفيذ خطة العمل ثم تكرر هذا الطلب في مارس 1998 بناءً

على ذلك وافق البنك الدولي على تنسيق جهود المانحين لدعم خطة العمل التي أقرها

المجلس وتم تشكيل إطار يجمع المجموعة الاستشارية الخاصة بهذا الغرض في شكل

اتحاد مالي دولي للتعاون في حوض النيل أو ما يعرف باسم the international

consortium for co-operation on the Nile (iccon)

ويتكون هذا الاتحاد المالي من عنصرين أساسيين هما:

الأول: الاتحاد الذي يعرف باسم (iccon) ويكون تحت قيادة صادرة حوض النيل ويناط

به مهمة الجمع والتقريب وخلق الحوار حول الفرص والخيارات المتعلقة بالتعاون في

(1) د/ إيمان فريد الديب-مرجع سبق ذكره، ص403-404.

حوض النيل بين دول الحوض وجماعة المانحين الدوليين ، الجهات المقرضة العامة والخاصة المستثمرين وغيرهم من المهتمين مثل جماعات المجتمع المدني ، المنظمات الغير حكومية

الثاني المجموعة الاستشارية iccon consultative group : أنشأت تلك المجموعة بناءً على طلب المجلس الوزاري وقد عهد برئاستها إلى البنك الدولي وتشمل تلك المجموعة المانحين والمقرضين الذي يساهمون في دعم المبادرة مالياً⁽¹⁾.

وتكون اجتماعات المجموعة بمثابة ملتقى لخلق تعهدات المانحين حول زيادة التمويل للمبادرة ولعرض التقارير المفصلة حول مدى التقدم في العمل على المانحين ويعتبر هذا التكوين حلقة وصل طويلة المدى بين دول الحوض والمجتمع الدولي بحيث يتركز الهدف على تنسيق وزيادة التمويل من الجهات المعنية ، لدعم الإدارة التعاونية للمصادر المائية وتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر وغيرها من المشروعات ذات الصلة في حوض النيل.

ولقد اقترحت بعض الآليات المالية لدعم المبادرة لدول حوض النيل ولتوفير الإدارة الكفاء للموارد المائية ولذلك كان اقتراح مجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض بإنشاء صندوق الائتمان TrustFund لدعم برنامج الرؤية المشتركة والإعداد لبرامج الأحواض الفرعية وأيضاً لتوفير الدعم لسكرتارية المبادرة ويتم إنشاء لجنة لهذا الصندوق تشمل عضويتها مجلس الوزراء وممثل البنك الدولي وتكون مسؤولة عن الرقابة على استخدام الموارد المائية وتحديد القضايا التي قد تظهر أثناء تمويل الأنشطة المختلفة وفي حالة عدم جدية بعض المانحين أو عدم قدرتهم على تنفيذ تعهداتهم المالية أو عدم رغبتهم في التعامل من خلال هذا الصندوق لابد من خلق ترتيبات بديلة لوصول هذا التمويل إلى المشروعات المحدد لها.

وقد كان للاجتماع الأول للمانحين هدفين أساسيين هما⁽²⁾:

(1) عبد الكريم عفيفي، محاضرات حول برنامج العمل التكميلي "مشروعات البحيرات الاستوائية" ورشة عمل في مجال المتطلبات الخاصة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني الفترة 13-15 مارس 2002، القاهرة (مشروع الفاو الإقليمي لبناء القدرات في مجال الموارد المائية).

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 461-462.

1-دعم الحوار بين دول الحوض وجماعة المانحين من خلال تعريف كل دولة بظروفها ومتطلباتها على شكل رحلة في نهر النيل من الجنوب إلى الشمال مع الإشارة إلى ما سوف تقدمه مبادرة حوض النيل لكل الأطراف وقد تم ذلك بافتتاح رسمي من رئيس البنك الدولي.

2-بحث متطلبات تنفيذ مشروعات كل من برنامج الرؤيا المشتركة وبرنامج الأحواض الفرعية وذلك بمشاركة دول الحوض.

هـ) المنظمات الدولية المشاركة في تمويل مبادرة حوض النيل:

توجد (03) منظمات رئيسية تعمل بناء على طلب مجلس وزراء دول حوض النيل في تمويل مبادرة حوض النيل تلك المنظمات هي:

1)البنك الدولي The World Bank

2)البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP

3)وكالة التنمية الدولية الكندية CIDA

وإضافة إلى ذلك كان المنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO دورا مهما في استخدام الدعم الذي قدمته الحكومة الإيطالية لإعداد برنامج مكثف لدعم دول حوض النيل من خلال الجولات الدراسية التي قام بها خبراء دول الحوض إلى الأحواض المختلفة للتعرف على خبراتها ومن خلال ذلك أكد هذا البرنامج مضمونا هاما وهو ضرورة التركيز على عملية بناء القدرة في إطار برنامج الرؤية المشتركة للمبادرات. وكما تجدر الإشارة إلى جهات أخرى قد ساهمت في التمويل اللازم لبعض المشروعات وهي:

1-ساهمت هولندا في تمويل بمشروعات البيئية العابرة للحدود واستخدام المياه الأكفأ للإنتاج الزراعي وأيضا مشروع التدريب التطبيقي.

2-ساهمت كندا في مشروع البيئية العابرة للحدود وبناء الثقة ومشاركة المتفاعلين .

3-ساهمت السويد في تمويل مشروع تبادل الطاقة الإقليمي والتدريب التطبيقي.

4-ساهم بنك التنمية الإفريقي في العديد من مشروعات الأحواض الفرعية (مشروعات نيل البحيرات الاستوائية)

5-ساهمت ألمانيا في مشروع إدارة وتخطيط المصادر المائية.

6-ساهمت كل من فيلندا والدانمارك والنرويج في مشروع تبادل الطاقة الإقليمي بإدارة وتخطيط المصادر المائية، التدريب التطبيقي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق دول حوض النيل

إن نقص المياه يتسبب في نزاعات وصراعات دولية أكثر خطورة وتأثيراً من تلك الحروب التي عرفتتها البشرية من أجل الاستحواذ على ثروة المعادن والطاقة، الآن الماء أغلى وأثمن ثروة فهو يعني الغذاء والأمن واستمرارية الحياة وتتحول مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة في العالم يسيطر على العالم إلى مقولة من يسيطر على مصادر المياه العذبة يستطيع أن يتحكم في موت أو حياة أمة من الأمم ولذلك فدول حوض النيل تعاني من عدة مشاكل نتيجة الصراع على المياه وهذه المشاكل هي إما داخلية أو خارجية.

الفرع الأول: عدم الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي من أهم عوامل نجاح أي مبادرة تعاونية بين دول حوض نهر مشترك ولا يمكن تصور واستمرار تلك المبادرات في ظل توتر علاقات الدول، أو في وجود صراعات داخلية بها فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى إعاقة المشروعات التنموية إذ يؤدي إلى تراجع الدول والمنظمات المانحة في تقديم المعونات اللازمة لإتمام المشروعات وهو ما حدث بالنسبة لمشروع قناة جونجلي فقد توفق العمل فيها بعد أن اكتمل ثلثي المشروع تقريباً بسبب الصراع القائم بين قوات التمرد في الجنوب والحكومة السودانية في شمال السودان مما يلقي الضوء على عدم توفر الأمن للمشروعات بالمنطقة⁽²⁾.

ويمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر القاسم المشترك لجميع دول حوض النيل تقريباً ولذلك من الضروري حشد كافة الجهود لاحتواء عوامل عدم الاستقرار السياسي في تلك المنطقة حتى يمكن جذب الدول والهيئات المانحة لتقديم الدعم المالي للمشروعات المختلفة وعلى مستوى الصراعات الداخلية العرقية والإثنية تعتبر دول حوض النيل كلها تقريباً منهكة بتلك الصراعات فعلى سبيل المثال مثلاً:

1-ففي رواندا وبوروندي: يشتعل الصراع بين قابل الهوتو التي تشكل غالبية السكان التوتسي التي تشكل النخبة الحاكمة فقد أدى الصراع بين تلك القبائل إلى تدفق لاجئين

(1) د/ عبد الكريم عفيفي، برنامج العمل التكميلي لمشروع البحيرات الاستوائية ورقة عمل من 13-15 مارس 2002، مرجع سبق ذكره.

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص493.

الهوتو إلى الأراضي الرواندية في عام 1988 مما أدى إلى خلق أزمة ، وبدأت حرب مدنية في عام 1990 مؤدية إلى انشغال سياسي واقتصادي رهيب وصراع أثنى فادح كان من نتائجه حوالي 800.000 قتيل من الطرفين ثم قضت حكومة التوتسي على نظام الهوتو في يوليو 1994 إضافة إلى الكثير من الفارين من التوتسي إلى دول الجوار كأوغندا والكونغو وتنزانيا وبوروندي وقد كان من أهم معوقات الحكومة في برامج التنمية.

2- أثيوبيا: عانت الدولة من الاضطراب الداخلي الممثل في الصراع بين الحكومة والحركات المناوئة لها في أريتيريا قبل استقلالها سنة 1994 وإقليم تيجاري وقد استنزفت تلك الحروب الداخلية موارد الدولة.

3- كينيا: تزايد الأمر تعقيدا بسبب الخلاف الناشب بينها وبين السودان حول إقليم (مثلث إيمي) خاصة بعد قيام السودان بإلغاء اتفاقيتي عام 1914 و 1948 اللتين تنظمان إدارة هذا الإقليم منذ أيام الاحتلال البريطاني وذلك في عهد رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وإقليم إيلمي يقع في جنوب السودان وشمال كينيا ويخضع للإدارة الكينية وتتهم الحكومة الكينية بالسماح لقوات المتمردين بقيادة جون جارنج بالسيطرة الفعلية على هذا الإقليم وهذا قبل انفصال وتقسيم السودان إلى دولتين شمال وجنوب السودان سنة 2011.

الكونغو: منذ العام 1994 عانت الكونغو من النزاعات والصراعات الإثنية إضافة إلى الحرب الأهلية وذلك بسبب التدفق الهائل للاجئين نتيجة الحرب في رواندا وبوروندي ، ومما زاد من خطورة الموقف تدخل قوات من عدة دول في هذا النزاع المدمر مثل أوغندا رواندا زيمبابوي ، أنجولا ، ناميبيا ورغم الاتفاق على وقف الحرب في 10 يوليو 1999 إلا أنه ما زالت هناك مناوشات واستفزازات بين الحين والآخر . وأضف إلى ذلك تلك الصراعات القبلية وعدم الاستقرار نظام الحكم في كثير من بلدان الحوض⁽¹⁾.

لقد تغير نظام الحكم في أوغندا عام 1926 وأيضا في السودان عام 1989 وانفصال السودان في 2011/07/09 إلى دولتين جنوب وشمال السودان، وفي أثيوبيا عام 1991

وكما انتشرت الانقلابات العسكرية تقريبا في معظم دول حوض النيل وقيام الثورة المصرية على النظام المصري حسني مبارك في 2011 وسميت بثورة 25 يناير⁽¹⁾. ونظرا لتمييز دول حوض النيل بموقع إستراتيجي عميق يمتد من شمال شرق القارة الإفريقية إلى وسطها وتحيط به من الشمال والشرق سواحل طويلة تمتد على بحرين لها أهمية إستراتيجية هما البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، فقد جعل ذلك من تلك الدول مطمعا للدول العظمى على مر العصور فهي المنفذ إلى قلب القارة الإفريقية إضافة إلى ما تحتويه من موارد طبيعية متنوعة كما أن دول حوض النيل تعتبر مطمعا لدول أخرى تسير في فلك الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها وبسط نفوذها أو تحقيق منافع إقليمية خاصة بأسلوب يهدد الأمن الإقليمي لدول الحوض وذلك من خلال إثارة الخلافات القبلية بين تلك الدول وإثارة النزاعات التي تصل إلى حد الصدام والصراع المسلح في بعض الدول ويجب التأكيد على ضرورة التعاون الأمني بين دول الحوض تحقيقا لمصالحها الوطنية التنموية ولقد أثير سؤال مهم هو ما هو مستقبل العلاقات بين دول حوض النيل في ظل عدم الاستقرار السياسي؟ وهل يمكن أن يلقي ذلك بضلاله على التعاون المائي بين دول الحوض في ظل اتجاه معظم الآراء إلى أن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه.

يرى البعض أن هذه الخلافات لا تعتبر في الواقع في وجود مواقف متعارضة بين مختلف الأطراف بصدد قضية المياه حيث ترتبط الخلافات بشأن المياه عادة بالخلافات السياسية والدليل على ذلك ما يحدث بين مصر والسودان من آن لآخر وأيضا ما حدث بين مصر وأثيوبيا في أواخر السبعينيات حينما وصل إلى الحكم في أثيوبيا نظام عسكري ماركسي⁽²⁾ يرتبط بعلاقات عسكرية وسياسية وثيقة مع إ.ت.س سابقا. إذن يعد غياب التعاون السياسي بين الدول التي تتقاسم مصادر مياه عذبة واحدة من أجل إتباع خطط مشتركة لاستغلال تلك المصادر هو أن العقبات الرئيسية التي تقف في وجه

(1) د/ عبد المالك بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

(2) حسام الإمام ،مرجع سبق ذكره، ص498-500.

تقديم معونات أفضل لتنمية مصادر المياه ويقترح أن يشمل هذا الاتفاق السياسي القواعد الآتية: (1).

1- الاعتراف المتبادل الصادق بتثبيت الحدود السياسية الموروثة والراهنه ، وعدم العمل بأسلوب مباشر أو غير مباشر لتغييرها والاعتراف النهائي بوحدة التراب الوطني لكل دولة .

2- الالتزام بالنهج الديمقراطي لحل المشكلات الداخلية في كل دولة من خلال أساليب الاعتراف بشرعية التعددية الثقافية واللغوية والسياسية وأن تترجم هذه التعددية في عملية مشاركة سياسية ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

3- المفاوضات والاتصالات المتبادلة بين مكونات الدول الأطراف في المنظمة.

الفرع الثاني: مشكلة الفقر:

من المعروف أن قارة إفريقيا تعتبر القارة الأقل نموا في العالم وبها تقع اثنان وعشرون دولة إضافة إلى دولة جنوب السودان وبالتالي أصبحت 23 دولة من أصل 34 دولة الأقل نماء في العالم وينتشر بتا الفقراء الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا ، الأداء والنمو الاقتصادي ضعيف وسيء خلال العشرين سنة الماضية بحيث يمكن القول أن معدلات النمو السكاني ، ورغم الطفرة التي حدثت بين عامي 1996 و 1998 لتغطية ذلك نحل فقد كان العجز في تحقيق غطاء دائم لتلك التخلخلات واضحا ويلاحظ أن في دول حوض النيل أن معدلات الإنتاج لم تتجاوز أفضل حالاتها 790 مليون دولار السنة حتى اعتبرت خمس دول من دول الحوض ضمن أفقر عشر (2) دول في العالم وهي كالتالي: (بوروندي ، إريتريا ، أثيوبيا ، رواندا، تنزانيا) (3).

وقد كان الفقر من أهم العوامل التي حددها المجلس العالمي للمياه في رؤيته الخاصة بنهر النيل والتي اعتبرها من أهم المعوقات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لدول الحوض

(1) د/ جويس ستار، مدخل إلى مؤتمر قمة إفريقيا حول المياه (السياسة الدولية عدد 104 ملف حول أزمة المياه في الشرق الأوسط وإفريقيا أبريل 1991، ص164.

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص501-502، 520-521 .

(3) المرجع نفسه، ص522-523.

إن مشكل دول حوض النيل يكمن في عدم استغلالها لمواردها المائية بالشكل الذي يتوافق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فإن مؤشرات التنمية في تلك الدول في هبوط مستمر بما يصاحبها من ارتفاع مؤشرات الفقر وإن كانت الدولة الوحيدة في الحوض التي تم فيها تنمية اقتصادية مستمرة على مدار الثلاث عقود الماضية هي مصر في حين أن الحروب الأهلية في دول أخرى كالسودان وأثيوبيا ورواندا وبوروندي والكونغو وامتدادها إلى تنزانيا وأوغندا كانت من أهم أسباب التدهور الاقتصادي لتلك الدول. ومن أهم المشكلات التي تواجه دول حوض النيل هو أزمة هجرة سكان الريف إلى المدن بحثا عن أسباب الرزق مما أدى إلى تزايد سكان الحضر وبالتالي زيادة الضغط على مصادر المياه ومن أسباب المشاكل أيضا تراجع الاقتصاد الإفريقي حيث حالت المخاطر التي تسود المنطقة دون قيام استثمارات جادة إضافة إلى القيود الإدارية المتشددة وعدم وجود قطاع مالي وتمويلي وبالتالي تتجه الأنظار نحو إمكانية وجود مشاركة عربية إفريقية على المستوى الاقتصادي بحيث تساعد وتدعم المشاريع المختلفة.

الفرع الثالث: المؤثرات الخارجية:

كانت الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا) قد تقاسمت فيما بينها دول حوض النيل إبان الحقبة الاستعمارية وحتى الستينيات من هذا القرن حيث كانت تتكالب على هذه الدول وفرضت سيطرتها عليها وسلبت الكثير من إمكانياتها لدعم صناعيتها وتطوير بنياتها التحتية لتظل قوية ومتفوقة حتى يومنا هذا.

وكان من أهداف الاستعمار فرض السيطرة على الطرق التجارية وبخاصة ممرات البحر الأحمر عبر الهيمنة التامة على حوض النيل من منابعه حتى مصبه وربط موانئه وأساطيله البحرية عبر هذا الإقليم إلى القارة الآسيوية ولقد تأرجحت دول حوض النيل بين النفوذ السوفيتي سابقا والنفوذ الأمريكي إبان الحرب الباردة فكانت محاولة الاستقطاب في منطقة القرن الإفريقي وقد ظلت المستعمرات البريطانية والبلجيكية ترتبط بتلك القوى الاستعمارية في مجالات عديدة كالنظام النقدي والثقافة واللغة ونظم الإدارة وحتى المزاج الشخصي⁽¹⁾.

(1) فتحي علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 206.

أما الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إزاحة هذا النفوذ واستخلافه ، خاصة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي وقد تجلّى ذلك من خلال الدور الذي لعبته مؤخراً في الكونغو حتى سقوط موبوتو وتولي لوران كابيلا مكانه والدور الذي لعبته في كل من يوغندا وبوروندي والصومال بما أن دور بريطانيا قد ضعف كقوة استعمارية سابقة في منطقة حوض النيل وسقطت نظرية المد الشيوعي التي كانت تروح و.م.أ للتصدي لها وبرزت المطامع الإسرائيلية بجلاء فقد أصبح التأثير الأقوى والأطماع البارزة إسرائيلية-أمريكية في منطقة حوض النيل ، وتلعب دوراً كبيراً في سلوكيات دول الحوض (1).

أولاً: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل:

تعتبر الأطماع الصهيونية في مياه النيل من أهم العوامل التي تثير القلق لما تمارسه من إثارة ونشر للفتن وتوتير المناخ العام لعلاقات دول الحوض للحصول على مياه النيل.

1- النظرة الصهيونية لمياه النيل : "من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل" هذا الشعار الذي وضعته المخططات الصهيونية منذ بدايتها وهو ما يؤكد أن قضية المياه تحتل مركز الصدارة في الفكر الصهيوني ومما يؤكد أن أطماع إسرائيل في مياه النيل تتزامن مع بداية نشأتها.

وقد حرصت إسرائيل دائماً على إقامة نوع من التوازن والتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها وبين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها ولذا كانت حدودها في الواقع (2).

هي حدود مائية لتحقيق حلم إنشاء دولة يهودية لا يمكن تحقيقه بدون المياه وهو ما سعى إليه الآباء الأوائل للوطن القومي لليهود في فلسطين أمثال هرتزل -وغيزيان بن جوريون إلى تحقيقه وقد اعتبر اليهود حربهم ضد العرب هي حرب من الدرجة الأولى وأن مصير الكيان الصهيوني في فلسطين يتوقف على نتيجة هذه الحرب لهذا فإن المشروعات المائية المتعلقة بالمياه العربية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيتها الاستيطانية كما أن العجز المائي فيها دائماً كان وراء سياسته التوسع التي اتبعتها وهذا بالإضافة إلى السعي الدائم نحو التقدم في مجال التكنولوجيا المياه الذي يضع إسرائيل في موقع متميز دائماً بين بلدان

(1) يوسف فضل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص122.

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص484.

المنطقة بحيث تتوفر لها الفرصة للمقايضة بتفوقها التكنولوجي نظير الحصول على المياه⁽¹⁾.

فمثلا في عام 1978 كتب الكاتب الإسرائيلي إيلي لعاد عن أزمة المياه في إسرائيل في صحيفة هارتس تحت عنوان "الجدل حول المياه" يقول:

"إن التقديرات المستقبلية القائلة بزيادة عدد السكان المدن وارتفاع مستوى المعيشة تفرض بالضرورة زيادة المياه بمقدار 400 مليون م³ حتى عام 1990 وإن لم يتحرر الحصول على هذه الكمية من المياه فلا بد من سحبها من الإنتاج لاستخدامها للشرب وهذا يعني سحب ثلث كمية المياه المستخدمة في الزراعة وسحب المياه من الزراعة لحسان الاستهلاك المنزلي سيؤدي إلى إحداث تراجع اقتصادي واجتماعي سيؤثر على توزيع السكان "

إن هذا الحديث يؤكد حاجة إسرائيل للمياه مستقبلا يؤكد ما ذكره الباحث الأمريكي "توماس استوفر" في المداخلة التي ألقاها في الندوة الدولية حول "إسرائيل والمياه العربية"⁽²⁾ حين قال إن أطماع إسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن⁽³⁾. والسباق التجاري والحصول على أيدي عاملة رخيصة وموارد اقتصادية أخرى بالإضافة إلى المياه⁽⁴⁾.

إن الإستراتيجية الإسرائيلية التي تتخلى عن المياه كأحد عناصرها وسوف تظل تلاحقها سواء في الجولان أو الأردن أو ليطالي في لبنان أو منابع النيل ومصبه ولم تتخذ شعار "من الفرات إلى النيل" عبثا وقد جاء في كتاب بنيامين كتيبا هو (مكان تحت الشمس) "يجب التطرق إلى عناصر أخرى تتعلق بالأمن القومي وأولها عنصر المياه الذي لا تستطيع أية دولة البقاء دونه ولا داعي للتأكيد بأن الشرق الأوسط يعاني من مشكلة المياه، فإسرائيل شأنها شأن جاراتها سوريا ومصر والأردن تعاني من نقص خطير في هذا المجال وفي كل سنة تستهلك كميات أكبر من تلك التي يتم تعويضها من مصادر طبيعية

(1) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 484-485.

(2) حمد سعيد الموعد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(3) المرجع نفسه، ص 119.

(4) د/حمد سعيد الموعد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

كذلك نبه للأخذ بعين الاعتبار الأهمية الحاسمة للعمق والارتفاع الإستراتيجي ، والعوائق الطبوغرافية والجغرافية التي ستواجهها قوة غازية وأهمية السيطرة على مصادر المياه⁽¹⁾.

ثانيا: التأثير الأمريكي على دول الحوض:

تهدف السياسة الأمريكية إلى استثمار قضايا المياه بالمعنى السياسي الإستراتيجي لخدمة مصالحها بالمنطقة وهو ما انعكس بدوره على الصراع الإسرائيلي على المياه كما تلعب السياسة الإسرائيلية داخل الكيان الأمريكي دورا مهما وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي.

ولقد ظل جون غوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في أوائل الخمسينيات يركز على ضرورة الوجود الأمريكي في البحر الأحمر وأرتيريا على وجه الخصوص عندما كانت تحت الإدارة الأثيوبية ، وكان يعتبر هذا الوجود ضرورة للأمن والسلام في العالم⁽²⁾. ولقد انتقلت السياسة الإسرائيلية إلى موقع الشريك بالنسبة لأوروبا وللاتحاد الأوروبي وإن كانت تحافظ على وضعها في الكيان الأمريكي لتحقيق مصالحها الكثيرة والمتعددة وهذا واضح في استثماراتها لنشاط المنظمات العالمية والإقليمية وفي عدم الخروج على الخط السياسي العام للسياسة الأمريكية ضد ما يسمى بالدول المنبوذة أو الدول الأصولية وهذا يؤثر على الوضع المائي في المنطقة وهذا من خلال التأثير الأمريكي على المنظمات الدولية المانحة للمعونة الخاصة بمشروعات المياه وعلى رأسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكما سبق ذكره والتحيز الأمريكي سوف يدفع تلك المنظمات الدولية المانحة إلى التدخل لوضع الإستراتيجيات المياه التي تراها محققة لمصالح تلك السياسات⁽³⁾.

وسواء كانت حروب المستقبل حول المياه حقيقة أو أنها تضخيم وأزمة متعلقة من جانب إسرائيل لتؤكد معاناتها من شح المياه ولتخفي وراءها أطماعها في المياه العربية لإقامة دولتها فإن المياه قد أضحت تشكل رهان المستقبل في الصراع العربي الإسرائيلي ولعل هذا يفسر التنسيق الشديد أكاديميا بين وسياسا بني إسرائيل وأمريكا السياسة المائية الذي هو استمرار للتنسيق العسكري والاقتصادي بينهما والتنسيق بين الطرفين يركز أساسا

(1) نفس المرجع السابق، ص 167.

(2) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 485-486.

(3) د/ حسام الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 486.

على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي من أجلها تدعم أمريكا الوجود الإسرائيلي بكل طاقاتها لتقوم بدورها في السيطرة وإعاقة الحركات الراديكالية عن المساس بالمصالح الأمريكية ولذلك تصر أمريكا على عضوية كافة لجان المياه في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نص عليها مؤتمر مدريد 1991 كما تولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية القيام بإجراء دراسة شاملة على أوجه التعاون المحتملة بين مصر وإسرائيل وحددت دورها للقيام بالوساطة وتسهيل هذا التعاون⁽¹⁾.

الفرع الرابع: أزمة التراث الفكري بين دول حوض النيل:

إن أزمة التراث الفكري بين دول حوض النيل ترجع إلى العديد من العوامل بعضها ضارب في القدم وبعضها حديث وإن كانت جملتها متداخلة ومتشعبة بحيث يمكن القول أن الروابط الجوار الجغرافي و العلاقات التاريخية والتنويعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول كحوض قد أدت إلى شبكة معقدة من العلاقات ويمكن إجماع العوامل التي أدت إلى خلق أزمة التراث الفكري بين دول حوض النيل هي: (2).

*العامل الديني: يمثل انتشار الإسلام نتيجة للتوسعات والفتوحات الإسلامية ووصولها إلى مصر والجزء الشمالي من إفريقيا في القرن السابع ميلادي منعطفا هاما في تاريخ العلاقات بين دول حوض النيل، ورغم أن القدماء المصريين قد وصلوا إلى بلاد بنت - الصومال حاليا- وكانت هناك علاقات تجارية تجمع بينهم وخاصة في عصر الملكة (حتشبسوت) والملك (تحتمس الثالث) إلا أن اعتناق المصريين للدين الإسلامي.

وبحيث أصبحت مصر مركزا إسلاميا كبيرا قد جعل منها البوابة الرئيسية التي قصدها الهجرات العربية والإسلامية إلى مناطق الجوار الإفريقي، مما خلق ميراثا تاريخيا لدى أثيوبيا بأنها تعتبر جزيرة مسيحية وسط بحر من الدول الإسلامية ولذلك سعة إثيوبيا إلى انتشار تحالف مسيحي غربي لمواجهة الامتداد العربي الإسلامي إلى إفريقيا غير أن الدين الإسلامي انتشر بعد ذلك من خلال خطوط التجارة الإسلامية التي أخذت خمسة محاور انطلقت من الحواضر العربية في فاس وطرابلس والقاهرة وشمال السودان والجزيرة العربية إلى المناطق الإفريقية في الجنوب والساحل الشرقي لإفريقيا. هذه الخطوط ما

(1) نفس المرجع السابق، ص 94.

(2) عبد المنعم سعيد-العرب ودول الجوار الجغرافي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت 1987-ص(43-45).

لثبت خلال فترة من الزمن بلغت 07 قرون أن أدت إلى أسلمة المنطقة الممتدة من تشاد وحتى السنغال وعلى الساحل الشرقي من إريتريا شمالا وحتى مناطق من كينيا.

1-ويمكن حصر حلقات الصراع المتعلق بالعامل الديني أساسا بين مصر من جانب وأثيوبيا من جانب الآخر حيث أنهما الدولتان الوحيدتان من بين دول الحوض اللتان كان لهما نقل ثقل إقليمي أما باقي دول الحوض فلم يكن لها دور في هذا الصراع وإن كانت تتحاز في أغلب الأحيان للجانب الأثيوبي الذي يصور مصر على أنها دولة إستعمارية لا تبغي إلا تحقيق مصالحها فقط حتى ولو على حساب باقي دول الحوض.

ورغم أن نسبة المسلمين في أثيوبيا تتراوح ما بين 45 إلى 50% من نسبة السكان في المقابل 35 إلى 40% من المسيحيين الأرثوذكس إلا أن دخول المسيحية مبكرا إلى أثيوبيا في عام 330 بعد الميلاد قد رسخ لدى الحكومات المتعاقبة إعتقاد بأن النفوذ الإسلامي يشكل تهديدا أساسيا للمنطقة . (1)

ولابد من مقاومته وزاد من هذا أن أثيوبيا وجدت نفسها وجدت نفسها محاطة بدول جوار إسلامية كالسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا مما جعلها دوما في مواجهة هذا التيار . والواقع أن الجذور الأولى لعلاقة الإسلام بالمسيحية في أثيوبيا تؤكد بطلان تلك المواجهات المزعومة فالرسول صلى الله عليه وسلم اختار الحبشة لهجرة صحابته الأولى ثانيا: الحملات العسكرية لتأمين منابع النيل: تعتبر الحملات العسكرية لتأمين منابع النيل من أهم الأسباب التي أورثت تراثا فكريا لدى دول حوض النيل بأن مصر ما هي إلا دولة استعمارية تسعى لاحتلالهم والسيطرة على منابع النيل التي تقع في أراضيهم.

ويعتبر محمد علي والي مصر هو أول من وضع أساس الإستراتيجية المصرية في أهمية تأمين منابع النيل ومنع أي قوة معادية من التأثير عليها ولقد كان لتلك الحملات العسكرية التي قام بها محمد علي ما يبرزها فمصر مثلا تعتبر من أكثر الدول استخداما لمياه النيل حيث أنها الدولة الوحيدة من بين دول الحوض التي لها مصدرا آخر للمياه وتعتبر مصر على مر التاريخ الدولة الوحيدة التي وجدت بها الزراعة مروية في حين كانت دول حوض النيل تعتمد على الرعي والزراعة المطرية على عقد العديد من الاتفاقيات التي تؤكد حقها التاريخي في مياه النيل مع باقي دول الحوض (2).

(1) عبد المنعم سعيد-العرب ودول الجوار الجغرافي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت1987-ص(43-45).

(2) د/ حسام الإمام ،مرجع سبق ذكره،ص476.

حوض النيل تعتمد على الرعي والزراعية المطرية ولا تعتمد على مياه النيل إلا بشكل ثانوي لذلك كان حرص مصر كبير على عقد العديد من الاتفاقيات التي تؤكل هما التاريخي في مياه النيل وباقي دول الحوض.

المبحث الثاني: الحلول المحتملة ومستقبل العلاقات بين دول حوض النيل

لكي يتم التحدث عن الحلول المحتملة لمشكلة المياه في حوض النيل ومتطلبات المستقبل لابد من معرفة الظروف الواقعية التي يعيشها هذا الحوض وإرتباطه الوثيقة بمياه الشرق الأوسط والإستراتيجية المائية التي تتشكل يوما بعد يوم للسيطرة على هذه الموارد الحيوي ومن خلال خدمة المصالح وبث النفوذ والتأثير على ثوابت الأمن القومي العربي عبر السودان ومصر وبقيت المياه العربية في دجلة والفرات والأردن وليطالي مثلا. ويرتبط هذا الحزام المائي العربي بالبحر الأحمر لكي يصل إلى منابع النفط ومعايير التجارة شرقا ويرتبط بالبحر الأبيض المتوسط شمالا والعمق الإفريقي جنوبا⁽¹⁾. وإن الحديث عن مستقبل المياه ومشاكلها في حوض النيل يقود بالضرورة إلى الحديث عن المؤشرات السياسية والإستراتيجية التي تحكم هذا المستقبل وتؤثر فيه فمثلا لقد استطاعت إسرائيل أن توظف قوتها للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال الأراضي العربية في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان وكلها تعتبر مصادر مياه، كما أن المشاريع التركية في هضبة الأناضول ستؤثر على منسوب وحجم مياه الفرات عند بدء عمليات الري وبالتالي تشكل ضغطا على كل من سوريا والعراق والمشكل أن الدول العربية تقع منابع مياهها خارج حدود الوطن العربي مثل (مصر والسودان) سوريا والعراق كما أثرت سابقا . وعليه يكون مشكل النزاع مركبا في هذه الحالة وعلى الرغم من أن الوطن العربي عامة يملك من مصادر القوة ما يمكن الاستفادة منه في خدمة المصالح الوطنية القومية إلا أن القوى الكبرى التي تطمع في هذه الثروات والرغبة في بسط سيطرتها ونفوذها عليها تتفوق عليه عسكريا وتقنيا وماديا وتسيطر على التجارة العالمية والنظام النقدي والمؤسسات المالية العالمية ولقد صدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن بلندن⁽²⁾.

تقريراً يؤكد فيه أن حرباً للسيطرة على المياه سوف تندلع في الشرق الأوسط إلى جانب الصراع الإسرائيلي والصراع على النفط⁽³⁾.

(1) مذكرة تخرج ماجستير-يوسف فضل أحمد، ص154.

(2) د/ زكريا السباعي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس مكتبة الأسد، ط1، 1994، ص 174.

(3) حمد سعيد الموعد، مرجع سبق ذكره، ص06.

أما تقرير "ماكدونالد" الذي صدر في العام 1987 فيؤكد أن موجة الجفاف التي تضرب بعض بلدان إفريقيا والشرق الأوسط سوف يؤدي إلى التغير المناخي الكوني وعليه تكون الظواهر الطبيعية سببا في شح المياه ويذهب القول إلى أنه في المستقبل ستصبح نقطة الماء في بعض بلدان الشرق الأوسط مثلا الأردن أعلى من نقطة النفط ورغم كل هذه التحذيرات الخطيرة هناك إسراف في استهلاك المياه وتزايد في عدد السكان وتوسعا عمرانيا وزراعيًا وصناعيًا هائلًا وضعف في التعاون الإقليمي بين الدول المشاركة في أحواض الأنهار الكبرى ولذا يمكن أن تتكرر ظاهرة الصراعات القبلية في الماضي وتظهر في شكل جديد هو الصراع على المياه حتى على المستويات الداخلية وفي الوقت الذي يوجد فيه تنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مجالات السياسة والتكنولوجيا المائية (الهيدروبولتكس) لا يوجد بالمقارنة هذا التنسيق بين البلدان العربية ودول حوض النيل وتزايد مطامع إسرائيل لتشمل المياه الجوفية والسطحية معا وباستخدامها لوسائل التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال ستتمكن من لعب الدور الأساسي مستقبلا في السيطرة على مصادر المياه وبخاصة الأنهار الكبرى ويذهب اهتمامها على نهر النيل ونهر الفرات ونهر الأردن.

المطلب الأول: الحلول المحتملة بين دول حوض النيل

للوصول إلى مفاهيم مشتركة بين دول الحوض عليها أن تبحث أبعاد المشكلة من جميع نواحيها فهناك جوانب سياسية وأخرى اقتصادية وتجارية وأبعاد إستراتيجية وتكنولوجيا وإيديولوجية وجوانب فنية بالإضافة إلى العوامل الثقافية والحضارية لشعوب المنطقة ولتحقيق التكامل المنشود مستقبلا يجب تخطي كل هذه العقبات تدريجيا بما في ذلك كسر الحاجز اللغوي والتعدد العرقي والقبلي وتحقيق مجموعة متماسكة في ظل هذا التنوع ولا بد من الاعتراف بأن هذه العوامل معقدة جدا إلا أن تخطيها⁽¹⁾.

لا يستحيل إذا توفرت الرغبة والإدارة السياسية كما يكمن الهاجس الأكبر والعقبة الجمة التي تعرقل هذا التعاون حاضرا ومستقبلا في العامل الخارجي وامتداد إستراتيجيات الدول الكبرى إلى منابع ومصب هذا الحوض ووقوفها من طرف ضد الآخر وتغذيت الخلافات الحدودية والصراعات الداخلية والنعرات القبلية والتعصب الديني والفوارق التنموية بين

(1) د/ سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

هذه الدول وهذا يقود إلى الاستقطاب التي تتحكم فيه الدول الكبرى وتوظفها لمصالحها ومطامعها السياسية والإستراتيجية وفي هذا الإطار يمكن تدعيم المنظمات الاقتصادية القائمة في شرق إفريقيا (EAEC) والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا ووسطها (COMESA) والمنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (IGAD) وبالتالي تهيئة الأجواء للتكامل الاقتصادي فيما بين دول الحوض وبينها وبين بقية الدول الإفريقية وربط ذلك التعاون العربي الإفريقي في إطار التعاون جنوب-جنوب وكما أن اختلاف النظم السياسية داخل دول الحوض يشكل عاملا من عوامل التباين التي يمكن أن تعرقل التعاون المشترك بسبب ترويج كل دولة للنظام السائر فيها .

إن نشر الوعي والتعليم والثقافة والحوار بين الأديان من شأنها أن تساعد على القضاء على التعصب القبلي والديني والجهوي وتحقيق التكامل داخل كل قطر ، وتمهيد السبل لنظم أكثر ديمقراطية من النظم القائمة الآن ، حيث تغيب المشاركة الفعلية في النشاط السياسي ، والحكم بسبب الجهل والجوع والمرض والفقر... الخ.

وهي مظاهر تسود غالبية مجتمعات دول الحوض التي تنقصها حتى الآن جميع أسباب الرفاهية والعدالة الاجتماعية وتسود في كل واحدة من هذه الدول فوارق في قسمة الثروة والمشاركة في السلطة⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الفوارق الثقافية والجغرافية والعرقية والدينية والقبلية التي أدت إلى الحروب الطاحنة التي ما زالت تتخبط فيه هذه الدول وبخاصة في أعاليه ووسطه ويقصد به حوض النيل

وللحلول والخروج من هذا المأزق فإن صمام الأمام هو رفع كل المظاهر المشار إليها سابقا في تلك التجمعات ورفع المظالم التي أدت إليها والعمل على تحقيق نظم سياسية ديمقراطية تخدم حرية الأفراد وترعى حقوقهم ومشاركتهم وتفسح المجال للأساليب السلمية والحضارية للتعاقب والتداول على السلطة والوصول إليها عن طريق الاختيار الحر الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع بعيدا عن القبلية والجهوية والعوائق الدينية وقوة السلاح وقوة العنف والحرب وفي إطار يكفل حقوق الإنسان ويحترم حرية المعتقدات الدينية ويحافظ على نسيج المجتمع الواحد⁽²⁾.

(1) مذكرة تخرج ماجستير ، يوسف فضل أحمد، ص158.

(2) مذكرة تخرج ماجستير ، يوسف فضل أحمد، ص158-159.

وللوصول إلى التكامل بين دول حوض النيل يجب أن يشمل حرية الأفراد والبضائع والمواصلات والاتصالات ويتطور إلى التكامل السياسي والأمني والعسكري وأن وسائل الإعلام والاتصال والأبحاث العلمية المتطورة قد أخذت تشكل قوة تؤثر على الترويج والتخطيط وشكل الرأي العام وأن التعاون في هذا المجال يصبح غاية في الأهمية بالنسبة لدول حوض النيل بهدف التنسيق فيما بينها للتصدي للحملات الإعلامية المضادة وتشويه الحقائق وبذر الفرقة فيما بينها.

فيمكن مثلاً التعاون في مجال الإعلام والصحافة كما يمكن إنشاء مراكز أبحاث مائية يجمع كل تلك الدول وتشجيع مراكز البحث العلمي الوطنية وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالمياه والمحافظة عليها ويجب أن تدرج في المناهج الدراسية لكل دول حوض. كما يجب تشجيع الزراعة التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه وتعيث مفهوم صيانة المشروعات المائية للحفاظ على الكميات التي تهدر جراء الإهمال بتقادم الخزانات ومعداتها المختلفة وكذلك نشر المفاهيم الهندسية في طرق الزراعة في الريف لتقليل الفاقد من الماء بسبب عدم الدراسة بالاستفادة القصوى من كميات المياه لري المحاصيل المختلفة والأوقات المناسبة لذلك والاستفادة من الأساليب الحديثة للهندسة الوراثية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وتنطبق هذه المفاهيم كذلك على المشاريع الكبيرة التي ترمي إلى الاستفادة من مياه المستنقعات التي تضيع جل مياهها هدرًا في أعالي النيل مثل (مشروع قناة جوتفلي) ومنطقة البحيرات بسبب التبخر والفاقد البيئي ولا بد من نشر الوعي بأهمية تلك المشروعات حتى لا يعيقوا تنفيذها في مناطق بعض القبائل الرعوية في أعالي النيل وكذلك يجب التوعية عن طريق الإعلام قبل بدء العمل في المشروعات حتى لا يصطدم بها المواطنون ويعيقوا تنفيذها⁽¹⁾ فيتسبب ذلك في أضرار مادية ويعرقل التخطيط المستقبلي وتتمخض عنه عواقب وخيمة خاصة بالنسبة للسودان ومصر في مكافحتها للجفاف والتصحر وما ينتج عنهما من تأثير على الزراعة وحياة الإنسان والحيوان في هذين البلدين تحديداً.

إن دول حوض النيل يجب كذلك أن تواكب التحولات العالمية في إطار ظاهرة العولمة وبمعنى آخر عالمية النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي وإن

(1) د/ عبد العظيم أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص45.

عالمية أسواق السلع والخدمات والعمالة أدت إلى تلافي الحدود الجغرافية والسياسية تجارياً، كما أن سقوط الحواجز التجارية بين أسواق الحوض والعالم بعد العمل الفعلي باتفاقيات القات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (OMC) وتلاشي الحواجز الفكرية والثقافية بسبب ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

الاتصالات والمعلومات يستوجب إحداث تغييرات في اقتصاديات دول حوض النيل لمواكبة التحولات العالمية الجارية كما أنه يتحتم على دول حوض النيل أن تبدأ في إعداد لتلك المتغيرات وتبدأ في إنشاء شبكة معلومات تربط بينها. والدخول في شبكة العالمية للمعلومات وحتى لا يتم تهديدها ويمكن أن تتطلق إستراتيجية مواكبة العولمة من محور التعاون الإقليمي بين دول الحوض وتشكيل قدرة تنافسية ذات اعتبار مع التركيز على أولويات التعليم والبحث العلمي والصحة والتطبيع والاتصالات والمواصلات والثقافة⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يستنتج أن الحلول المحتملة لمشكلة حوض النيل بدأت من تاريخ التعاون الإقليمي في هذه المنطقة وقد بدأت بعد الاستقلال بالاتفاقيات المشار إليها سابقاً ومشروع البحيرات الاستوائية ومن خلال الندوات الكثيرة التي ضمت خبراء المياه في الحوض وتوصلوا إلى أهداف قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى ثم تم وضع وثيقة التيكونيل التي وقفت عليها (06 دول) وشاركت فيها (04 دول بصفة مراقب واستمر التعاون كذلك من خلال اجتماعات وزراء الموارد المائية السنوية الذي وضعوا خطة أقرت في اجتماع أورشا في عام 1995 وتضمنت كيفية التحرك لاستغلال النهر لصالح دول الحوض النيل مجتمعة بما في ذلك وضع إطار قانوني وإقليمي له كذلك اشتملت الخطة على (22) نشاطاً وتمت الموافقة عليها من جميع الدول كما أن هؤلاء الوزراء يجتمعون كل عام⁽²⁾.

وهناك لجنة فنية تجتمع كل (03) أشهر لمراجعة خطة العمل ومواقف الدول المانحة ، ويمكن القول أن الدول حوض النيل تحتاج لإيجاد صيغة دائمة للتعاون الإقليمي وفي إطار قانوني معترف به دولياً يحدد النصيب العادل لكل من مياه النيل ودون الإضرار لمصالح أي دولة من دولة (فلا ضرر ولا ضرر).

(1) د/ عبد التواب عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص70.

(2) مذكرة تخرج ماجستير، يوسف فضل أحمد، ص167.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات بين دول حوض النيل

يمكن تلخيص متطلبات المستقبل في النقاط التالية:

1-التعاون في مجال تنمية المصادر المائية للنهر وروافده على المدى الطويل وإجراء الدراسات الفنية الخاصة بنظام التحليل والرصد والتنبؤ فيما يتعلق بالفيضانات والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والأرصاء الجوي وتأثير البيئة على المصادر المائية وكيفية حمايتها من التلوث والأعشاب الضارة وحماية الشواطئ من التبخر وترشيد وسائل الاستخدام وتقليل الفاقد.

2-البحث عن كيفية الوصول إلى اتفاق بين دول الحوض في إطار التعاون الإقليمي وفي ظل نظرية الملكية المشتركة وتبادل المنافع دون إضرار مصالح الآخرين ومراعاة حسن الجوار والحقوق والالتزامات المتبادلة ولحقوق المكتسبة والتاريخية وفق الاتفاقيات الدولية القائمة واحترام السيادة الإقليمية على جزء النهر الذي يعبر أراضي كل دولة.

3-إنشأت بنوك معلومات ومراكز رصد وأبحاث مائية في كل دول الحوض وربطها بعضها البعض وإنشاء جهاز المتابعة الدراسات وتنفيذ المشروعات وتنشيط الدراسات الهيدرولوجية والبيئية.

4-إنشاء جهاز مشترك لإدارة وتنمية الموارد المائية.

5-التنسيق بين دول الحوض في إنشاء السدود والقناطر وشبكات الكهرباء والتخزين والاتفاق مع الهيئات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالتمويل والعون الفني .

6-تنمية القاعدة الزراعية والصناعات الغذائية وتشجيع المشاريع الزراعية المشتركة⁽¹⁾.

7-تشجيع التكامل الثقافي واللغوي وتشجيع حرية انتقال الأفراد داخل دول حوض النيل وتطوير البنيات الأساسية وربط شبكات الاتصال والمواصلات وتشجيع التجارة البيئية والنقل النهري والتعاون في المجال الإعلامي بشأن المياه وتشجيع التعاون المشترك اقتصاديا وفنيا.

8-الوصول إلى حلول سلمية للنزاعات القائمة وإنشاء جهاز لفظ المنازعات بين دول الحوض بعيدا عن أي تدخلات أجنبية وتحديد وسائل وقائية تحذ من تأثير النزاعات في مجال المياه.

(1) د/ عبد العظيم أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص108.

- 9- توفير موسوعة بيانات ومعلومات مائية على مستوى الحوض تتم الاستفادة منها في الشؤون المائية والتقنية والفنية والسياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية⁽¹⁾.
- 10- التنسيق في مجال التشريعات المائية في دول الحوض والتكيف مع النظم الدولية في مجال المياه بما يخدم المصالح المشتركة لدول الحوض وإنشاء مجلس مشترك للمياه.
- 11- إنشاء بنك مشترك لتمويل المشروعات المائية الإستراتيجية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لبدائل التنمية المائية واستحداث المصادر الجديدة وتطوير أساليب تقليل الفاقد المائي في الاستخدامات وتدريب الكوادر المتخصصة والاستفادة من دراسات الهندسة الوراثية.
- 12- إنشاء جهاز إعلامي مشترك لنشر الوعي في مجال استخدامات المياه وبخاصة في الريف وإدخال مفاهيم ترشيد استعمال مياه الشرب في المناهج الدراسية كما سبق ذكره وتشجيع جامعات دول الحوض⁽²⁾ النيل على الاهتمام برصد الإمكانات المادية والاستفادة من تكنولوجيا المياه بالتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال والاهتمام بالنواحي الإيكولوجية والدراسات البيئية⁽³⁾.
- 13- إنشاء معاهد أبحاث علمية مائية مشتركة الدول الحوض.
- 14- تشجيع تبادل الخبرات بين دول الحوض
- 15- التضامن في مجال التخطيط والحفاظ على الحقوق المائية خاصة فيما يتعلق بمفاهيم إدخالها في اقتصاد السوق وتسعيها وبيعها على الصعيدين الداخلي والخارجي مما يفتح المجال للاحتكار وفرض السيطرة الخارجية والمطامع التجارية والإستراتيجية للدول الكبرى التي تسيطر على المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية فتتصاعد المنافسة التجارية عليها لتؤدي إلى النزاع من أجل الماء.
- 16- قيام هيئة مشتركة بين دول حوض النيل بناءً على قرارات مؤتمر لاغوس في عام 1980 على غرار هيئة نهر السنغال والنيجر.

(1) د/ عبد العظيم أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص108.

(2) مذكرة تخرج ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص166.

(3) د/ عبد العظيم أبو الوفا، مرجع سبق ذكره، ص108.

17-+قيام تعاون بين دول حوض النيل والدول العربية في إطار التضامن العربي الإفريقي والتعاون جنوب-جنوب وبخاصة مع دول الشرق الأوسط التي بها أنهار دولية مثل (سوريا، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين) وقيام إتحاد في مجال الماء والطاقة بين هذه الدول المذكورة ودول حوض النيل على غرار اتحاد شمال أمريكا للماء والطاقة (NAWPA).

تشجيع المساعي التكاملية بين دول الحوض والتعاون الثنائي والثلاثي والمتعدد الأطراف والاستفادة من الخطوات التي تمت في هذا الاتجاه بين السودان ومصر وتوزيع ذلك ليصبح تكاملا جماعيا لدول حوض النيل وتطوير فكرة مبادلة المياه بالمنافع الأخرى كالزراعة والكهرباء والتعويض بين دول المنبع والمجرى والمصب في إطار التعاون المشترك⁽¹⁾.

(1) د/ سامر مخيمر وفاء حجازي، مرجع سبق ذكره، ص99.

خاتمة

خاتمة:

لقد قامت أهم الحضارات على ضفاف الأنهار الكبرى ومن بينها نهر النيل، وعرفت أحواضها تطورات كثيرة تارة تعاونية وتارة أخرى نزاعية أثرت الإجهادات القانونية والدبلوماسية لكيفية الاستغلال المشترك بين شعوب ودول تلك الأحواض ومن أهمها: التعريفات وكيفية استغلالها وتسوية النزاعات بين أطرافها بالطرق السلمية وارتباطاتها الأمنية والجيوسياسية والانتفاع المشترك بمياهها، والحيلولة دون أن تتحول إلى بؤر للتوتر والنزاعات.

لقد تمكنت الكثير من الدول المشتركة في الأحواض المائية في العالم من إيجاد أطر قانونية يمكن أن تقلل من إمكانية اندلاع الحروب بينها، إلا أن حوض النيل لم يعرف حتى الآن الإجماع على إطار قانوني شامل يدرأ مخاطر المستقبل ، نتيجة تباين مواقف دوله في كيفية استغلال مياهه خاصة ما يتعلق بمواقف دول المنبع مقارنة بدولتي المجرى والمصب (مصر والسودان) انطلاقاً من مقتضيات المصلحة الوطنية وتقييم حاجة كل دولة لمياه النيل، ومعيار قوة كل دولة أو تجمع من دول الحوض ، ومقدار استهلاكه للمياه واستغلالها.

إن هذا الوضع قد يقود إلى افتراض أن الطرف الذي يقع في مصب الحوض أكثر قوة من الذي يقع في المنبع ولا يضع حساباً لاحتياجات دولة المنبع يمكن أن يتسبب في نزاع بينهما كما يمكن أن يؤدي إلى افتراض ثان عندما تؤمن دولة المنبع احتياجاتها بسهولة وربما على حساب دول المجرى والمصب. أما الافتراض الأخير فهو أن تتماثل القوى فينتج عنه التوازن والاستقرار . بيد أن هناك عوامل إيديولوجية وسياسية ومؤثرات خارجية ترتبط بمشكلة المياه وتحول في أغلب الأحيان دون التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف.

تكمن إشكالية توزيع مياه النيل في أن أوجه التعاون لا تتعدى الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، ومشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، واجتماعات وزراء ري دول الحوض وينتج عن هذا وضع تعاوني ضعيف، بالإضافة للظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لدول الحوض التي ما زالت في طور النمو.

إن إدراك هذه الإشكالية يقتضي ضرورة التخطيط ورسم السياسات المستقبلية لتفادي الأزمات التي قد تنتشب أو السعي لتحقيق المصالح عن طريق القوى الأجنبية على حساب إحدى دول الحوض، أو مجموعة من هذه الدول ضد أخرى أو أن يؤدي إلى تحالفات محورية إقليمية لا تنصب في إطار التعاون الإقليمي المنشود، ولا تقود إلى الرفاه الاقتصادي والأمن الجماعي والتكامل والتنسيق المرتقب لمواجهة تحديات المستقبل . كذلك يتوجب على دول أعالي النيل إدراك أن حقوق مصر والسودان وفق الاتفاقيات المبرمة هي حقوق استغلال وليست حقوق ملكية، أو تصرف يضر بالمصالح المائية لبقية دول الحوض.

إن الخلافات بشأن المياه ترتبط في الغالب بالمسائل السياسية والإيديولوجية ، وينعكس هذا على العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا بل ربما يضر في الحالات السلبية بمشاريع قائم بين أطراف دول الحوض كمشاريع التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان على سبيل المثال أو بروز مشكلة تكون كامنة في وقت من الأوقات كمشكلة حلايب أو وضع مثلث أيمي بين كينيا والسودان.

من ناحية أخرى وبالنظر إلى أن ندرة المياه في المستقبل سوف تشكل هاجسا للبشرية فيما يبدو ، فإن العوامل المسببة للأطماع الأجنبية سوف تزداد وسوف تسعى إسرائيل على وجه الخصوص للتغلغل في إفريقيا وبخاصة دول حوض النيل كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر . ومن جانب آخر نشهد التحركات الأمريكية تجاه هذه القارة والتنافس الواضح بينها وبين فرنسا في مناطق نفوذها التقليدية بل ومحاولة أن يكون الماء سلعة تباع وتشترى وتحتكر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات على حساب مواطني دول الأحواض المائية الفقيرة. وغالبا ما تفتح شهية الدول النامية بالعود كالمساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية مع حجب تكنولوجيا المياه التي تسيطر عليها الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر.

إن تغليب مصالح دول المنبع على مصالح دولتي المجرى والمصب (مصر والسودان) ومحاولة إسرائيل للبحث عن ما يسمى بسلام الردع واستغلال نقاط ضعف دولتي المجرى والمصب، وتزايد القوة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة

الأمريكية، كل هذا يشكل ضغطا لا يستهان به على مصر والسودان كدولتين عربيتين، قد يضعف قدرتهما التفاوضية وبخاصة مصر كدولة مواجهة.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة، لتأمين الأسواق لتجارتها الخارجية وصناعاتها ورفع المستوى المعيشي لسكانها من خلال البحث عن أسواق جديدة وإقامة مرتكزات إقليمية موالية لها في منطقة حوض النيل تتوب عنها في حالة وجود منافس آخر يمكن أن يؤثر على مصالحها في المنطقة. كما أنها تتطلع إلى تحقيق البرامج المائية المشتركة وبالتالي لا نتوقع أن تكف مستقبلا عن محاولات بسط نفوذها على منطقة حوض النيل.

لقد أثارت مياه النيل الكثير من الجدل بالنظر إلى أنها تحمل أبعادا مستقبلية قد تكون خطيرة على واقع دول الحوض وعلى واقع إفريقيا والمنطقة العربية. لأن عدم الوضوح والحلول الناجمة يترك كل الخيارات مفتوحة أمام الجميع في مجال يتميز بسماته الإستراتيجية الحيوية.

إن القيود الدولية والإقليمية ربما لا تغلح في إبعاد شبح الحرب في مناطق يشوبها التوتر من وقت لآخر بسبب المياه ، ومن هذه المناطق حوض وادي النيل ، وربما تتصاعد النزاعات التي أخذت تتبلور كما شاهدنا في هذا البحث وتصل إلى مرحلة اندلاع حرب بين دولتين أو أكثر داخل الحوض.

وما لم يتم التوصل إلى اتفاق في ظل التعاون الإقليمي عن طريق التنازلات المتبادلة وتبادل المنافع دون الإخلال بالحقوق المائية للآخرين ، فإن الأوضاع سوف تتذر بالانفجار مستقبلا.

إن عدم الاستقرار السياسي داخل الحوض وتعقيدات القوى السياسية والاقتصادية التي لازمته وما زالت، جعلت من الصعب الوصول إلى صيغة قانونية نهائية بين دوله الاحدى عشر حتى الآن من جهة ، كما أن الاجتماعات الدورية التي يعقدها وزراء ري تلك الدول، والأهداف التي أعلنوا عن تحقيقها من جهة أخرى تبعث على الأمل في تحقيق انتصار كبير في المستقبل إذا ما أفلحوا في التوصل إلى صيغة نهائية تحسم الجدل حول استغلال مياه النيل.

إن الأداة الدبلوماسية ، وفتح الباب أمام الحوار ، وإقامة المشاريع التكاملية بين دول حوض النيل، هي السبل الأمثل في الوقت الراهن لحل الخلافات التي نشأت وقد تنشأ ومما يقلل من مضاعفات العوامل الإيديولوجية والسياسية التي تؤثر على سلوكيات دول الحوض.

المصادر

والمر اجع

1-الكتب العامة والخاصة:

- 1) د/ جويس ستار، مدخل إلى مؤتمر إفريقيا حول المياه السياسة الدولية عدد 104 ملف حول أزمة المياه في الشرق الأوسط وإفريقيا أبريل 1991.
- 2) د/ خليل كلفت ،قضية أرتريا-دورة ارتريا ميلانو- إيطاليا 24-26 ماي 1980، الطبعة الأولى 1985.
- 3) د/ حمد سعيد الموعد-حرب المياه في الشرق الأوسط- سلسلة الثقافة للجميع- 3- دار كنعان للدراسات والنشر ص ب 443 دمشق.
- 4) حسام الإمام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سوتير الازارطة، الإسكندرية 99-4868، طبعة 2006.
- 5) د/ محمد أبو القاسم حاج حمد- السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل،دار الكلمة للنشر شارع لبيون الحمراء، بيروت، الطبعة الأولى 1980.
- 6) د/ محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة 1991.
- 7) د/ منير زهران ، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل، مجلة الشباب الدولية، عدد99 جانفي 1990، القاهرة.
- 8) د/ محمد ناصر عزت رئيس الهيئة الفنية المشتركة، تطور الفكر المصري في المحافظة وتنمية الموارد المائية من نهر النيل ، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة، يناير 1995.
- 9) د/ عبد العظيم أبو العطا، مفيد شهاب،رفع الله رضا، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، الناشر دار المستقبل العربي 41 شارع بيروت،مصر الجديدة، القاهرة،1985.
- 10) د/ عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي-مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1987.
- 11) د/ عبد المالك عودة، التعاون الإقليمي في القرن الإفريقي وحوض النيل،مجلة السياسة الدولية،عدد 104 سنة 1993 بدون طبعة.

- (12) د/ عبد المالك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن (20) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1999.
- (13) د/ علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة أبريل 1991، عدد 104.
- (14) د/ علي إبراهيم عبده ، النهر الخالد ،دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1994.
- (15) د/ عبد التواب عبد الحي ،النيل والمستقبل مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة 1980.
- (16) د/ سامر مخيمر ،خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية ،عالم المعرفة الكويت 1996، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- (17) د/ فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل ، السياق التاريخي والقانوني مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان الخرطوم سنة 2005.
- (18) د/ رشدي سعيد ، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الثانية، دار الهلال ،سنة 1994.
- (19) د/ يحي عبد المجيد، مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السعودية بين الماضي والحاضر والمستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة .
- (20) د/ فتحي علي حسين ،المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، حرب القاهرة، الطبعة الأولى.
- (21) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية ، الناشر دار طلاس-مكتبة الأسد-دمشق-الطبعة الأولى 1994.
- 2-الرسائل والبحوث:
- (22) أحمد يوسف فضل- مشكلة توزيع مياه حوض النيل الواقع والمستقبل، بحث ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 1999.
- (23) أشرف محمد عبد الحميد كشك، السياسة المصرية المائية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، بحث ماجستير ، قسم العلوم السياسية،جامعة القاهرة 2005.

- (24) ايمان فريد الديب، دراسة تطبيقية للاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة 2008.

3-المقالات:

- (25) ندوة نهر النيل لندن (2-3 ماي 1990) ملف خاص حول أزمة المياه في الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلة السياسة الدولية العدد 104، القاهرة.
- (26) وزارة الثقافة والإعلام السودان 97 الأمانة العامة للإعلام الخارجي، دار الجامعة إفريقيا العالمية للطباعة-الخرطوم 1997.
- (27) وزارة الخارجية المصرية الدبلوماسية المصرية في إفريقيا خلال 12 عاما البيانات المشتركة، الاجتماعات مجموعة الأندوجو لدول حوض النيل القاهرة 1989.

المراجع بالفرنسية:

- 28) U.N.D.P Report-1992-1994 (Ethiopia).
- 29) U.N.D.P Report-1992-1994 (Uganda) U.N.O.
- 30) U.N.D.P Report-1992-1995 (Kenya) U.N.O.
- 31) U.N.D.P Report-1994-1995 (Tanzania) U.N.O.
- 32) U.N.D.P Report-1991-1995 (Rwanda) U.N.O.
- 33) U.N.D.P Report-1991-1996 (Zaire) U.N.O.
- 34) U.N.D.P Report-1992-1996 (Burundi) U.N.O.
- 35) U.N.D.P Report-Country background (Asmara)1997. U.N.O.